

الدكتور يوسف القرضاوى

مَشْكِلَةُ الْفَقْرِ  
وَكَيْفَ عَالِجُهَا الْإِسْلَامُ

الناشر  
مكتبة وهبة  
١٤ شارع الجمهورية - عابدين  
القاهرة ت ٩٣٧٤٧٠





الدكتور يوسف القرضاوي

مُسْتَكْبِلُ الْفَقْرِ  
وَكَيْفَ عَالِجُهَا الْإِسْلَامُ

الطبعة الثالثة

مزيدة ومنقحة

الناشر: مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - بجاية

رمضان ١٣٩٧ هـ  
اغسطس ١٩٧٧ م

جميع الحقوق محفوظة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الكتاب

ليست هذه الصحائف حديثاً عن النظام الاقتصادي في الإسلام ، فإن لذلك مجالا أرحب ، وحديثاً أوسع ، يتناول بالتفصيل أحكام الإسلام ووصاياه الخاصة بالنشاط الإنساني ، فيما يتعلق بالثروة وإنتاجها وتبادلها ، وتوزيعها واستهلاكها ، وماوضع لذلك من قواعد وحدود ، أقام بها القسط ، وحقق التوازن بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع وبين دين الناس ودينهم .

إن البحث في نظام الإسلام الاقتصادي بحث طويل الذبول ، قد رلى أن أعمل فيه منذ سنوات أثناء بحثي في فريضة الزكاة الإسلامية ، وقت أتممت بحث الزكاة بحمد الله ، ولم أفرغ بعد من البحث الآخر ، ولعل الله يعينني على إتمامه بمدد من عنده . وماتوفيقى إلا بالله .

أما حديثي هتافعن جزء خاص من هذا النظام ، هو مايتعلق بمشكلة الفقر وعلاجه ، ورعاية حقوق الفقراء ، وضمان حاجاتهم ، وصيانة كرامتهم في المجتمع المسلم ، وفي ظل الشريعة الإسلامية .

وقد عرفت الإنسانية الفقر والفقراء منذ أزمنة ضاربة في أغوار التاريخ ، وحاولت الأديان والفاسنمات منذ القدم أن تحل مشكلة الفقر ، وتخفف من عذاب الفقراء .. حيناً عن طريق الوصايا والمواعظ والترغيب والترهيب ، وتارة عن طريق التحاييق النظرى في عالم مثالى لا تفاضل فيه ولا طبقات ، ولا فقر ولا حرمان . وهو عالم يرسم على صفحات الكتب لا في واقع الناس ، وأبرز مثل لذلك جمهورية أفلاطون ، قبل



بضعة قرون من ميلاد المسيح عليه السلام .. وطوراً عن طريق حركات متطرفة تريد معالجة الانحراف الواقع بانحراف أشد منه ، كحركة « مزدك » في فارس بعد خمسة قرون من الميلاد ، وقد دعا إلى شيوعية الأموال والنساء !

وفي عصرنا هذا احتلت مشكلة الفقر — والمشكلة الاقتصادية على وجه عام — مكاناً فسيحاً في عقول الناس وقلوبهم ، واتخذها المخربون والهدامون أداة لإثارة الجماهير ، والتأثير عليها ، وكسبها إلى جانب مذاهبهم اللادينية الباطلة ، بإيهامهم أنها في صف الضعفاء وفي خدمة الفقراء ، وساعد على ذلك جهل المسلمين بنظام الإسلام ، وتأثرهم بالدعايات المضللة التي مسخت صورته ، وشوهت جماله ، مستغلة في ذلك الواقع الكئيب لحياة المسلمين ، والأفهام الخاطئة لبعض علمائهم في عهود الانحطاط .

ولهذا وجب على كل من عنده علم من الإسلام أن يبين للمسلمين حقيقة ما بعث الله به محمداً — صلى الله عليه وآله وسلم — من الهدى والرحمة ، وما شرع الله على يديه من أحكام تعالج مشكلات الفرد والمجتمع ، علاجاً يقتلع الداء من الجذور . لا مجرد علاج سطحي بمسكنات وقية ، تخفف الألم ساعة من الزمن . ولا تستأصل جرثومة المرض .

ومعارضناه هنا من علاج الإسلام لمشكلة الفقر قد رددناه إلى أصوله ومصادره الإسلامية الخالصة من الكتاب والسنة . وأقوال الأئمة المجتهدين من فقهاء الإسلام . حتى لا يتهمنا امرؤ متحيز أو جامد بأننا نقدم للناس إسلاماً جديداً ليس هو الإسلام الذي عرفه الصحابة . وفهمه أبو حنيفة ومالك وغيرهما من الأئمة ، كما زعم ذلك بعض المستشرقين فيما يكتبه الدعاة إلى الإسلام اليوم .

وسيتبين للقارئ في هذه الصفائف : أن نظرة الإسلام إلى الفقر وعلاجه له ، ووسائله في علاجه . ورعايته لحقوق الفقراء ، وكفالاته لحاجاتهم المادية والأدبية تجعله مذهباً متميزاً عن كل مذهب آخر يروج له المروجون في بلادنا وغير بلادنا في هذا الزمن . ويتبين له أن من الخطأ البين أن ينسب الإسلام إلى أحد هذه المذاهب ، أو ينسب

أحدها إليه ، فيقال مثلاً : إن الاشتراكية من الإسلام أو الإسلام من الاشتراكية .  
أو يقال : إن الإسلام رأسمالي ، أو وأن الرأسمالية إسلامية ! .

إن للإسلام نظرة إلى الحياة وإلى الانسان ، وإلى العمل وإلى المال ، وإلى الفرد وإلى المجتمع ، تخالف في مجموعها نظرة المذاهب الأخرى يمينية ويسارية : إنها نظرة مفردة مستقلة ، لا شرقية ولا غربية ، بل ربانية إنسانية ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ . نوره على نور . يَهْدِي الله لنوره من يشاء ﴾ .

فإن ندع للإسلام أصالته وشبوه . وعمقه واتزانته ، وسبقه وتفوقه ، وليكن أكرم علينا من أن نخلطه بفاسفة أو فكرة أخرى . ولندع إليه وحده - بكل يقين وشجاعة - علاجاً لكل مشكلاتنا ، وحلاً لكل عقدها ، فهو وحده الدواء لكل داء والمصباح في كل ظلمة ، وما عداه من المبادئ والأنظمة التي يروج لها الخادعون والمخدوعون . إن هي إلا أوهام مضللة ، وأفكار متضاربة ، وتجارب فاشلة ، حسبنا منها أنها - جلها أوكها - من صنع اليهود الخبيثاء ، وعمل الكفار الماكرين ﴿ والذين كفروا أعمأ لهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه ﴾ . والله سريع الحساب . أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ، ظلمات بعضها فوق بعض ، إذا أخرج يده لم يكد يراها ، ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور ﴾ (١) .

يوسف القرضاوى

الدوحة في شعبان ١٣٨٦ هـ

نوفمبر ١٩٦٦ م



# مَوَاقِفُ النَّاسِ أَمَامَ مُشْكِلَةِ الْفَقْرِ

وَقَفَّ النَّاسُ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَنِ أَمَامَ مُشْكِلَةِ الْفَقْرِ مَوَاقِفَ شَتَّى نَوْضَحَهَا فِيمَا يَلِي :

( ١ ) مَوَاقِفُ الْمُقَدِّسِينَ لِلْفَقْرِ :

فَمِنْهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَزَهِّدِينَ وَالْمُتَرَهِّبِينَ وَدُعَاةِ التَّقَشُّفِ وَالتَّصَوُّفِ ، زَعَمُوا أَنَّ الْفَقْرَ لَيْسَ شَرًّا يُطَالَبُ الْخُلَاصُ مِنْهُ ، وَلَا مُشْكِلَةً يُطَالَبُ لَهَا الْعِلَاجُ ، بَلْ هُوَ نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ يَسُوقُهَا لِمَنْ يَحِبُّ مِنْ عِبَادِهِ ، لِيُظَلَّ قَلْبُهُ مُعَلِّقًا بِالْآخِرَةِ ، رَاغِبًا عَنِ الدُّنْيَا ، مُوصُولًا بِاللَّهِ ، رَحِيمًا بِالنَّاسِ ، بِخِلَافِ الْغَنَى الَّذِي يُطْغَى وَيُلْهَى وَيُؤَدِّي إِلَى الْبَطَرِ وَالْبَغْيِ .

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ هَذَا الْعَالَمَ كُلَّهُ فُسَادٌ ، وَالدُّنْيَا كُلُّهَا شَرٌّ وَبَلَاءٌ ، وَالْخَيْرُ كُلُّ الْخَيْرِ فِي التَّعْجِيلِ بِفَنَاءِ هَذَا الْعَالَمِ ، وَتَقْصِيرِ مَدَّةِ بَقَائِهِ ، أَوْ عَلَى الْأَقْلَى مَدَّةَ إِقَامَةِ الْإِنْسَانِ فِيهِ ، وَلِذَا يَجِبُ عَلَى الْعُقَلَاءِ التَّخَفُّفُ مِنْ أَسْبَابِ الْحَيَاةِ وَطِيبَاتِهَا ، وَعَدَمُ الْمِشَارَكَةِ فِيهَا إِلَّا بِقَدْرِ مَا يُمْسِكُ عَلَى الْإِنْسَانِ الْحَيَاةَ .

وَقَدْ وَجَدَ فِي الْأَدْيَانِ الْوُثْنِيَّةِ وَالْأَدْيَانِ السِّمَاقِيَّةِ مَنْ يَدْعُو هَذِهِ الدَّعْوَةَ ، وَيُمَجِّدُ الْفَقْرَ وَيَقْدِّسُهُ ، لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ لَتَعْذِيبِ الْجَسَدِ ، وَتَعْذِيبِ الْجَسَدِ وَسِيلَةٌ لَتَرْقِيَةِ الرُّوحِ ، وَشَاعَ هَذَا عِنْدَ بَعْضِ مَتَصَوِّفَةِ الْمُسْلِمِينَ بِتَأْثِيرِ الثَّقَافَاتِ الْأَجْنَبِيَّةِ الَّتِي شَابَتْ الثَّقَافَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ الْأَصِيلَةَ ، وَكَدَّرَتْ صَفَاءَهَا ، كَالصُّوْفِيَّةِ الْهِنْدِيَّةِ ، وَالْمَانَوِيَّةِ الْفَارْسِيَّةِ ، وَالرَّهْبَانِيَّةِ الْمَسِيحِيَّةِ ، وَنَحْوَهَا مِنَ النَّحْلِ الدَّخِيلَةِ عَلَى حَيَاةِ الْمُسْلِمِينَ .

وَلَا زِلَاتٍ أَذْكَرَ نَصًّا قَرَأْتُهُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْكُتُبِ ، نَقْلًا عَنْ أَحَدِ هَذِهِ الْكُتُبِ الْمُنْزَلَةِ السَّابِقَةِ فِيمَا زَعَمُوا ، يَقُولُ النَّصُّ : « إِذَا رَأَيْتَ الْفَقْرَ مُقْبِلًا فَقُلْ : مَرْحَبًا بِشُعَارِ الصَّالِحِينَ ، وَإِذَا رَأَيْتَ الْغَنَى مُقْبِلًا فَقُلْ : ذَنْبٌ عَاجِلٌ عَقُوبَتُهُ ، ! ! ! » .



ومن العبث أن نطالب هذا الصنف من الناس الذى ينظر إلى الفقر هذه النظرة ، أن يقدم لنا علاجاً لمشكلة الفقر ، وهو لا يعتبر الفقر مشكلة أصلاً .

#### (ب) موقف الجبريين :

وهناك طائفة ثانية تخالف هؤلاء فى النظرة إلى الفقر ، وترى فيه شراً وبلاء ، ولكنها ترى أنه قضاء من السماء لا يجدى معه الطب والدواء ، فقفر الفقير وغنى الغنى بمشيئة الله تعالى وقدره ، ولو شاء الله لجعل الناس كلهم أغنياء ، ومنح كلا منهم كنوز قارون ، ولكنه تعالى شاء أن يرفع بعضهم فوق بعض درجات ، ييسط الرزق لمن يشاء ويقدر . ليلوهم فيما آتاهم ؛ لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه . . إلى غير ذلك من الكلام الحق الذى يراد به الباطل .

والعلاج الذى يقدمه هؤلاء لمشكلة الفقر ينحصر فى وصيتهم للفقراء أن يرضوا بالقضاء ، ويصبروا على البلاء ، ويقنعوا بالعطاء ، فالقناعة كنز لا يفنى ، وثروة لا تنفد والقناعة عندهم هى الرضا بالواقع على أى حال .

وهذه الطائفة « الجبرية » لا تهتم بالأغنياء وما هم عليه من سرف وترف ، فتوجه إليهم نصيحة ما ، إنما توجه نصيحتها إلى الفقراء ، ونصيحتها : هذا قسم الله لكم فارضوا به ، ولا تطالبوا شيئاً فوقه ، ولا تحاولوا أن تغيروه .

#### (ج) موقف دعاة الاحسان الفردى :

وهناك طائفة ثالثة تشارك الطائفة الثانية فى مجمل نظرتها إلى الفقر ، وترى فيه شراً وبلاء كذلك ، وتعدده مشكلة تتطلب الحل .

غير أن حلها لا يقتصر على وصية الفقراء بالرضا والقناعة كالطائفة الثانية ، بل تتقدم خطوة أخرى ، فتوصى الأغنياء بالبذل والاحسان ، والتصدق على الفقراء ، وتعددهم بحمىل المثوبة عند الله إذا استجابوا لهذه الدعوة الخيرة ، وقد تنذرهم بسوء المصير ، وعذاب السعير ، إذا قسوا على الفقير والمسكين .

وهذا الحل لا يحدد مقادير معينة تجب على الأغنياء للفقراء ، ولا يفرض عقوبة خاصة على من يمتنع عن هذا الواجب ، ولا يشرع من الأنظمة ما يضمن وصول المعونة المطلوبة إلى مستحقيها ، فكل اعتماده : على قلوب المؤمنين ، وضمان المحسنين ، الذين يرجون الثواب ، ويخشون العذاب : ثواب الآخرة لمن صدق وأحسن ، وعذاب الآخرة لمن بخل واستغنى .

وهذه هي النظرة التي اشتهرت بها الأديان السابقة على الإسلام : الاعتماد على الإحسان الفردي ، والصدقات التطوعية في علاج الفقر بغض النظر عن الأفكار التقديرية والجبرية التي كانت سائدة لدى الكثيرين من رجال الأديان وسدنتها . وهي النظرة التي سادت أوروبا طوال القرون الوسطى ، فلم يكن للفقراء فيها حق معلوم ، ولا نصيب مقدر محتوم ، إلا ما تجود به أنفس الخيرين من عباد الله الصالحين .

#### (د) موقف الإسلام :

وهناك طائفة رابعة ترى أن الفقر شر من شرور الحياة ، ومشكلة من مشكلاتها ، ولكن المستول عنه هو الفقير نفسه ، أو الحظ ، أو القدر ، أو ما شئت : لا الأمة ، ولا الدولة ، ولا الأغنياء ، فكل فرد مسؤول عن نفسه ، حر في تصرفه ، حر في ماله .

وزعيم هذه الطائفة هو قارون الذي كان من قوم موسى فبغى عليهم ، وآتاه الله من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة ، ولما نصحه قومه بقوله لهم : ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَلْسَ تَصِيدِكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ، وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمَفْسِدِينَ ﴾ كان جوابه الصريح ما حكاه القرآن : ﴿ قَالَ : إِنَّمَا أُوْتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي ﴾ .

وكذلك يرى أتباع النظرية القارونية أن ما جمعه من المال إنما جمعه يذكأهم وحدهم وأن مالك المال أحق بماله من سواه ، وله حرية التصرف فيه بما يرى ويشاء . فإذا جاد على الفقير شيء من ماله فهو صاحب الفضل . وحسب المجتمع في نظر هؤلاء أن يتيح



الحرية للجميع ليكسبوا ويغتوا ، فمن تخلف منهم عن الكسب والغنى ، فليس المجتمع مسئولا عنه ، وليس الأغنياء مكلفين حمله والإنفاق عليه ، إلا من باب العطف والشفقة وابتغاء المحمدة في الدنيا ، أو الثواب في الآخرة لمن يؤمن بها .

وهذه النظرة هي نظرة الرأسمالية الخالصة التي سادت أوروبا في مطلع العصر الحديث . ولا شك أن الفقراء في مجتمع هذا شأنه ، وتلك فلسفته ، أضيع من الأيتام في مأدبة اللثام لاحق لهم يطالبون به ، ولا سند لهم يعتمدون عليه .

ولا عجب أن تميزت هذه الرأسمالية في أول ظهورها وعنفوانها بالقسوة البالغة ، والآنانية المفرطة ، التي لا ترحم صغيراً ، ولا تحنو على أنثى ، ولا تشفق على ضعيف ، ولا تنظر بعين العطف إلى فقير أو مستحقين ، مما أكره النساء والصبيان الصغار أن يذهبوا إلى المصانع يعملون بأدنى أجر ، حتى لا تسحقهم الرحى الجبارة التي لا ترحم ، ولا يدوسهم الأقوياء في مجتمع الغابة الجديد ، الذي قست قلوب أهله فهي كاللحجارة أو أشد قسوة .

ولكن هذه الرأسمالية المتجبرة قد اضطرت - تحت وطأة الظروف والثورات والحروب وتطور الأفكار والمذاهب الاشتراكية في العالم كله - أن تعدل من موقفها ، فاعترفت للعاجزين والضعفاء والفقراء بشيء من الحق ، ظل ينمو شيئاً فشيئاً - بتدخل الدولة وتنظيم القانون - حتى انتهى إلى ما يسمى الآن بـ « التأمين الاجتماعي » و « الضمان الاجتماعي » ففي التأمين يدفع المواطن مبلغاً من دخله في مقابل تأمينه عند عجزه الدائم أو المؤقت ، ويكون ما يعطى لكل فرد بنسبة ما دفع قلة وكثرة ، ولهذا يكون حظ محدودى الدخل من التأمين أقل من غيرهم من ذوى الدخل الكبير ، مع أنهم هم الأكثر حاجة .

أما في الضمان فالدولة نفسها هي التي تقوم بإعطاء العجزة والمحتاجين إعانات دورية من ميزانيتها المأمة ، دون أن يكونوا هم قد اشتركوا أو ساهموا بدفع شيء من مالهم .

(هـ) موقف الاشتراكية الماركسية :

الطائفة الأخرى تقول : إن القضاء على الفقر وإنصاف الفقراء لا يمكن أن يتم إلا بالقضاء

على طبقة الأغنياء ، ومصادرة أموالهم ، وحرمانهم من ثرواتهم من أى وجه جاءت ، وفى سبيل ذلك يجب تأليب الطبقات الأخرى فى المجتمع عاينهم ، وإثارة الحسد والبغضاء فى صدورهم وتأريث نيران الصراع بين هذه الطبقات بعضها وبعض ، حتى يلتصر فى النهاية أكثرها عدداً ، وهى الطبقة العاملة الكادحة التى يسونها « البروليتاريا » .

ولم يكتف دعاة هذا المذهب بتحطيم طبقة الأغنياء ، ومصادرة ممتلكاتهم ، فذهبوا إلى محاربة مبدأ « الملكية » الخاصة نفسه ، وتحريم التملك على الناس أياً كان مصدره ، وبخاصة الأرض والمصانع والآلات ونحوها مما يسمى « ثروات الإنتاج » .

هؤلاء هم دعاة الشيوعية والاشتراكية الثورية .. فهناك قدر متفق عليه بين النزعات الاشتراكية كلها - متطرفة ومعتدلة - هو إنكار مبدأ الملكية الفردية ومحاربتها ، واعتباره مصدر كل شر ، وإن اختلفت وسائلها فى محاربتها . فبعضها يتخذ الطريق الدستورى الديمقراطى ، وبعضها يتخذ طريق التخدير الثورى .

يقول جورج بورجان . وبيار رامبير فى كتابهما « هذه هى الاشتراكية » :

« يقول البعض : إن الاشتراكية تعنى حرية الفرد واحترامه ، فيجيب آخرون : بل إنها تمليك وسائل الإنتاج للشعب ، والسعى لتثبيت دكتاتورية الطبقة العاملة » .

أما نحن فلن نتوقف طويلاً عند هذه المناقشات الحامية ، فهى ليست حديثة العهد ، وهذا ملاحظه مكسيم لوروا فقال فى كتابه « رواد الاشتراكية الفرنسية » لاشك فى أن هناك اشتراكيات متعددة ، فاشتراكية بابوف تختلف أكبر الاختلاف عن اشتراكية برودون ، واشتراكية تاسان سيمون وبرودون تتميزان عن اشتراكية بلانكى ، وهذه كلها لا تتمشى مع أفكار لويس بلان وكايبه وفورييه ويسكور . وإنك لا تجد داخل كل فرقة أو شعبة إلا خصومات عنيفة تحفل بالأسى والمرارة . ولكن عاملاً مشتركاً يوجد بين هذه الاشتراكيات جميعها ، وهدفاً واحداً ينتظمها ويقرب بينها ، وهو إلغاء



الملكية الخاصة مصدر كل ظلم ، وكل جور ، وكل حيف في المجتمع (١) .

أما الاشتراكية « الثورية » أو « العلية » أو « الماركسية » فليس بينها وبين الشيوعية إلا فروق ضئيلة . كلاهما يقوم على النظرة المادية للحياة والإنسان .

وكلا المذهبين يحتقر الدين ، ويعزله عن المجتمع ، ويدعو إلى دولة علمانية لا دينية ، وكلاهما يقوم على العنف والصراع الدموي ، وتدمير الأوضاع القائمة بالقوة والقسوة .

يقول الأستاذ محمد عبد الله عنان : « والشيوعية تقصد إلى نفس ما تقصد إليه الاشتراكية ، والاشتراكية الخالصة ترمي في النهاية إلى الشيوع ، والاشتراكية الثورية هي شيوعية بذاتها ، لا تفترق عنها إلا في بعض الإجراءات والتفاصيل الشكلية ، ولكن الشيوعية مذهب ثوري محض في جوهره وفي وسائله لا يعرف شيئاً من الوسائل السلمية والتطورية التي تؤثرها الاشتراكية المعتدلة ، وإذن فالشيوعية تعتمد على الثورة دون غيرها لتحقيق غاياتها ومثلها (٢) » .

---

(١) هذه هي الاشتراكية — ترجمة محمد عيتاني ص ١٣ .

(٢) المذاهب الاجتماعية الحديثة ص ٩٥ .

# نَظَرَةُ الْإِسْلَامِ إِلَى الْفَقْرِ

١- الإسلام ينكر النظرة القديسية للفقير :

ينكر الإسلام على الطائفة الأولى نظرتها إلى الفقر بصفة خاصة ، وإلى الحياة الطيبة بصفة عامة . وينكر على المتصوفين قبولهم للأفكار التي وفدت على المسلمين من المانوية الفارسية ، والصوفية الهندية ، والرهبانية النصرانية ، وماشأها من النحل المتطرفة وليس في مدح الفقر آية واحدة من كتاب الله ، ولا حديث واحد يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الأحاديث الواردة في مدح الزهد في الدنيا لا تعني مدح الفقر ، فإن الزهد يقتضي ملك شيء يزهد فيه . فالزاهد حقاً من ملك الدنيا فجعلها في يده ولم يجعلها في قلبه .

والإسلام يجعل الغنى نعمة يمتن الله بها ، ويطالب بشكرها ، ويجعل الفقر مشكلة بل مصيبة يستعاذ بالله منها . ويضع مختلف الوسائل لعلاجها .

وحسناً أن تذكر هنا أن الله امتز على رسوله بالغنى فقال ، ﴿ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ﴾ (١) وجعل إيتاء المال من عاجل مثوبته تعالى لعباده المؤمنين ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا . وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴾ (٢) وقال صلى الله عليه وسلم : « نعم المال الصالح للرجل الصالح » (٣).

---

(١) سورة الضحى : ٨

(٢) سورة نوح : ١٠/١٢

(٣) قال الحافظ العراقي في تخریج أحاديث الإحياء

رواه أحمد والطبرانی في الكبير والأوسط من حديث عمرو بن العاص بسند صحيح .



وقال تعالى لرسوله في شأن أسرى بدر: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِن يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِ بِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ <sup>(١)</sup> ﴾ فجعل تعويضهم عما خسروا من مال ، جزاء لما يعلم في قلوبهم من خير وبر .

والأحاديث النبوية تعتبر الفقر آفة خطيرة يخشى سوء أثرها على الفرد وعلى المجتمع معاً ، على العقيدة والإيمان ، وعلى الخلق والسلوك ، وعلى الفكر والثقافة وعلى الأسرة والأمة جميعاً . كما سيأتى .

#### الفقر خطر على العقيدة :

فلا شك أن الفقر من أخطر الآفات على العقيدة الدينية وبخاصة الفقر المدقع الذى بجانبه ثراء فاحش ، وبالأخص إذا كان الفقير هو الساعى الكادح ، والمترف هو المتبطل القاعد .

الفقر حينئذ مدعاة للشك فى حكمة التظيم الإلهى للكون ، والارتباب فى عدالة التوزيع الإلهى للرزق ومثل هذا هو الذى جعل شاعراً قديماً يقول :

كم عالم عالم أعيت مذاهبه      وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً  
هذا الذى ترك الأبواب حارة      وصير العالم التحرير زنديقاً  
فإذا لم يؤد الأمر إلى مثل هذا الضلال البعيد . أدى إلى نظرة جبرية قائمة على نحو ما قال القائل :

الرزق كالغيث بين الناس منقسم      هذا غريق وهذا يشتهى المطرا  
يسعى القوى فلا ينال بسعيه      حظاً ويحظى عاجز ومهين

هذا الانحراف العقدى الذى ينشأ من الفقر ؛ الناشئ من سوء التوزيع ؛ هو الذى جعل بعض السلف يقول : إذا ذهب الفقر إلى بلد قال له الكفر : خذنى معك !! وقال ذو النون المصرى الصوفى : أكفر الناس ذواقاً لا صبراً له ، وقل فى الناس الصابر ! -

فلا عجب أن يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كاد الفقر أن يكون كفراً » (١) .  
ولا عجب أن يستعيز بالله من شر الفقر مقترباً بالكفر في سياق واحد ، وذلك حيث  
يقول : « اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر » (٢) ويقول : « اللهم إني أعوذ بك من  
الفقر والقلة والذلة ، وأعوذ بك من أن أظلم أو أُظلم » (٣) .

#### الفقر خطر على الاخلاق والسلوك :

وإذا كان الفقر خطراً على الدين باعتباره عقيدة وإيماناً ، فليس بأقل خطورة عايه  
باعتباره خاقاً وسلوكاً ، فإن الفقير المحروم كثيراً ما يدفعه بؤسه وحرمانه - وخاصة إذا  
كان إلى جواره الطاعمون الناعمون - إلى سلوك ما لا ترضاه الفضيلة والخلق الكريم ، ولهذا  
قالوا : صوت المعدة أقوى من صوت الضمير . وشر من هذا أن يؤدي ذلك الحرمان إلى  
التشكك في القيم الأخلاقية نفسها ، وعدالة مقاييسها كما أدى إلى التشكك في القيم الدينية .

وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم شدة وطأة الفقر على صاحبه وأثره في سلوكه :  
« خذوا العطاء ما دام عطاء ، فإذا صار رشوة على الدين فلا تأخذوه ، ولستم بتاركيه ،  
تنبهكم الحاجة والفقر » (٤) .

وفي بيان أثر الدين على المستدين . قال : « إن الرجل إذا غرم - استدان - حدث  
فكذب ، ووعد فأخلف » (٥) ، وفي إشارة إلى علاقة الفقر والغنى بالفضائل والردائل

---

(١) رواه أبو نعيم في الحلية عن أنس .

قال العراقي : رواه البيهقي في الشعب والطبراني في الأوسط . وسنده ضعيف .

(٢) رواه أبو داود وغيره .

(٣) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة ورمز له في الجامع  
الصغير بعلامة الحسن .

(٤) رواه أبو نعيم في الحلية والطبراني من حديث معاذ ، وسنده ضعيف .

(٥) البخاري في باب : من استعاذ من الدين في كتاب الاستقراض والحجر والتفليس

من صحيحه .



ذكر : « حديث الرجل الذى تصدق بالليل على رجل فصادفت صدقته سارقاً ، فتحدث الناس بذلك ، ثم تصدق مرة أخرى على امرأة فصادفت صدقته زانية . فأصبح الناس يتحدثون بذلك ، تصدق الليلة على زانية ، فجاءه فى المنام من قال له . أما صدقتك على سارق ، فاعله أن يستعف عن سرقة ، وأما صدقتك على زانية فاعلمها أن تستعف عن زناها (١) » فظهر بهذا أثر الغنى فى استعفاف الرجل عن السرقة ، واستعفاف المرأة عن الفاحشة (٢) . »

### الفقر خطر على الفكر الانسانى :

وليس بلاء الفقر وخطره مقصوراً على الجانب الروحى والخلقى للإنسان ، وإنما يشمل أيضاً الجانب الفكرى منه ، فالفقير الذى لا يجذ ضرورات الحياة وحاجاتها لنفسه وأهله وولده ، كيف يستطيع أن يفكر تفكيراً دقيقاً ، ولا سيما إذا كان هناك بجواره من تخص داره بالخيرات ، وتموج خزائنه بالذهب . وقد روى عن الإمام محمد بن الحسن الأشيبانى صاحب أبى حنيفة أن الجارية أخبرته يوماً فى مجلسه ، أن الدقيق نفد ، فقال لها : « قاتلك الله . لقد أضعت من رأسى أربعين مسألة من مسائل الفقه » وروى عن الإمام الأعظم أبى حنيفة أنه قال : « لا تستشر من ليس فى بيته دقيق » أى لأنه مشتت الفكر . مشغول البال ، فلا يكون حكمه سديداً . وذلك أن الانفعال الحاد يؤثر على سلامة الإدراك وصحة رأى كما يقرر علم النفس ، وكما جاء به الحديث الصحيح : « لا يقض القاضى وهو غضبان » وقاس الفقهاء على الغضب شدة الجوع وشدة العطش ، وغيرهما من الانفعالات المؤثرة . وفى نحو هذا قال الشاعر :

إذا قل مال المرء قل بهاؤه وضائق عايله أرضه وسماؤه

---

(١) البخارى ومسلم والنسائى من حديث أبى هريرة ( الترغيب والترهيب ج ١ ص ٢٨ ط المنيرية )

(٢) انظر بحث ( هل للرزائل أسباب اقتصادية ) من كتاب ( الإسلام والأوضاع الاقتصادية ) للشيخ محمد الغزالى .

وأصبح لا يدري وإن كان دارياً أقدمه خير له أم وراؤه

### الفقر خطر على الأسرة :

والفقر خطر على الأسرة من نواح عديدة : على تكوينها ، وعلى استمرارها ، وعلى تماسكها ، ففي تكوين الأسرة نجد الفقر مانعاً من أكبر الموانع التي تحول بين الشباب وبين الزواج وما وراءه من أعباء المهر والنفقة والاستقلال الاقتصادي ، ولهذا أوصى القرآن أمثال هؤلاء أن يعتصموا بالعفاف والصبر حتى تواتيهم القدرة الاقتصادية : (وَلَيْسَتْغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ (١)) كما نرى بعض الفتيات وأولياءهن من يعرضون عن رغب الزواج إذا كان رقيق الحال ، قليل المال . وهو داء قديم عرض له القرآن ونصح الآباء أن يعدلوا موازينهم في اختيار الرجال ، ويقوموا بالصالح ، لا بالمال وحده قال تعالى : (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ، إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (٢)) .

وفي استمرار الأسرة نرى ضغط الفقر ربما غلب الدوافع الأخلاقية ، ففرق بين المراء وزوجته على كره منه ، وربما على كره منها ، وهذا أمر اعتبره القانون الإسلامي ، فأجاز للقاضي تطليق المرأة من زوجها لإعساره وعجزه عن النفقة عليها ، رفماً للضرر عنها ، وفقاً لقاعدة : « لا ضرر ولا ضرار » .

وفي العلاقات بين أفراد الأسرة نجد الفقر كثيراً ما يكدر صفاءها بل قد يمزق أواصر المحبة بينها ، بل نجد القرآن الكريم يسجل حقيقة تاريخية رهيبية ، هي أن بعض الآباء قتلوا أولادهم وقلذات أكبادهم تحت وطأة الفقر الواقع ، أو خشية الفقر المتوقع ، وهو جريمة يندى لها جبين الإنسانية خجلاً ، ويسود لها وجه الفضيلة حزناً فلا عجب أن أنكرها القرآن أشد الانكار ، وحذر منها أبلغ التحذير ، فقال تعالى : ( وَلَا تَقْتُلُوا



أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم<sup>(١)</sup> ، وفي سورة أخرى قال سبحانه : ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ، نحن نرزقهم وإياكم ، إن قتلهم كان خطئاً كبيراً<sup>(٢)</sup> ﴾ والإملاق هو الفقر . وإنما قال في الآية الأولى «من إملاق» للدلالة على أن الفقر حاصل فعلاً . وقال في الآية الثانية «خشية إملاق» للدلالة على أن الفقر هنا مخوف وليس واقعاً بالفعل : وسواء أكان الفقر واقعاً أم مخوفاً ، لا يجوز أن يكون سبباً لاقتراف تلك الجريمة النكراء وهذا الخطء الكبير ، الذي جعله النبي ﷺ بعد الشرك الأكبر .

فقد سئل الرسول صلى الله عليه وسلم . أى الذنب أعظم ؟ قال أن تجعل لله نداً وهو خلقك . قال : ثم أى ؟ قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك<sup>(٣)</sup> .

والإسلام بهذا يعترف بأثر العوامل الاقتصادية في السلوك البشرى ، حتى أنها لتطغى في بعض الأحيان ، وعند بعض البشر — للأسف — على الدوافع الفطرية الأصلية ، كعاطفة الأبوة . لكن هؤلاء الشواذ ليسوا مقياساً لكل البشر في كل الأقطار ، وفي مختلف الأعصار ، وفي شتى الأحوال ، فهناك لاشك عوامل أخرى كثيرة تحكم سلوك الناس وعلاقاتهم : عوامل نفسية ودينية وأخلاقية واجتماعية لها وزنها ، ولها تأثيرها الواضح الفعال في كافة الناس .

والذى يهمنا هنا بيان خطر الفقر أنه دفع بعض الناس أن يقتلوا أولادهم سفهاً بغير علم .

#### الفقر خطر على المجتمع واستقراره :

وفوق ذلك كله فالفقر خطر على أمن المجتمع وسلامته واستقرار أوضاعه . وقد روى عن أبى ذر أنه قال : «عجبت لمن لا يجد القوت في بيته : كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه ، ؟ !

وقد يصبر المرء إذا كان الفقر ناشئاً عن قلة الموارد وكثرة الناس . أما إذا نشأ عن

(١) سورة الأنعام ١٥١ . (٢) سورة الإسراء ٣١ . (٣) متفق عليه .

(٢ — مشكلة الفقر)

سوء توزيع الثروة وبغى بعض الناس على بعض ، وترف أقلية في المجتمع على حساب الأ كثرية ، فهذا هو الفقر الذى يثير النفوس ، ويحدث للفتن والاضطراب ، ويقوض أركان المحبة والإخاء بين الناس .

وما دام في المجتمع أكواخ وقصور ، وسفوح وقمم ، وتخمّة وفقر دم ، فإن الحقد والبغضا . يوقدان في القلوب نارا تأكل الأخضر واليابس ، وستتسع الشقة بين الواجدين والمحرومين . ومن هنا تتخذ المبادئ الهدامة أوكارها بين ضحايا الفقر والحرمان والضياع .

والفقر خطر أيضاً على سيادة الأمة وحريتها واستقلالها ، فالبائس المحتاج لا يجد في صدره حماسة للدفاع عن وطنه ، والذود عن حرّمات أمته ، فإن وطنه لم يطعمه من جوع ولم يؤمنه من خوف ، وأمته لم تمد إليه يد العون لتتشله من وهدة الشقاء .

إنه لا يبعد أن يضمن يده في سبيل وطن قسا عاياه وأشاح بوجهه عنه ، ولماذا يكون عليه واجب الدفاع ولأناس غيره حق الاستمتاع ؟ وكيف يدعى في غرم الوطن وينسى في غنمه ؟

وإذا تكون كريمة أدعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جنوب ؟

هذا وللفقر أخطار سيئة أخرى : على الصحة العامة ، لما يتبعه عادة من سوء التغذية وسوء التهوية وسوء السكن .. وعلى الصحة النفسية ، لما يلازمه عادة من الضجر والتبرم والقلق والسخط . وفي ذلك كل خطر على الإنتاج والاقتصاد . . إلى غير ذلك من الأخطار والأضرار .

ب : الاسلام ينسكز النظرة الجبرية للفقر :

وكما أنكر الإسلام على الطائفة الأولى نظرتها « التقديسية » للفقر والحرمان المادى والعذاب البدنى على وجه العموم . ينسكز على الطائفة الثانية نظرتها « الجبرية » للفقر ، وزعمها أن قضية الفقر والغنى أمر محتوم وقدر متسوم ، لا راد له ، ولا حيلة في دفعه



«وأن غنى الغنى بمشيئة الله ، وققر النقيير بمشيئة الله ، ومشيتته تعنى رضاه ، فليرض كل واحد بوضعه ، لا يطلب له تبديلاً ولا تغييراً .

إن هذه النظرة تعد حجر عثرة في سبيل أى محاولة لإصلاح الأوضاع الفاسدة ، أو تعديل الموازين الجائرة ، أو إقامة العدالة المرجوة ، والتكافل الإنسانى المنشود .

وكان على الاسلام ، ليتم رسالته في تحرير الانسان من رق الفقر وتعوز . وإقرار حق الفرد في الحياة الحرة الكريمة . وإرساء دعائم التكافل الاجتماعى . كان عليه أن يحارب تلك الفكرة الجبرية الخاطئة . التى شاعت وأخذت طريقها إلى العقول والقلوب من زمن قديم .

ومن العجب أن يروج هذه الفكرة الأغنياء مكابرة أو خبثاً ، ويتقبلها الفقراء جهلاً أو انخداعاً . وينساق في تيارها بعض رجال الأديان غفلة أو نفاقاً .

جاء القرآن فوجد هذه الفكرة . فدعا الأغنياء القادرين إلى الاتفاق من رزق الله على عباد الله . وفرض فى أموالهم حقاً معلوماً للسائل والمحروم . فلما احتجوا بمشيئة الله وقدره . رد عليهم زعمهم : «ورما هم بالضلال المبين . وفى ذلك جاء قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ . قَالُوا الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا . أَنْطَعِمُ مِنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ ؟ ! إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (١) . وأى ضلال أبين من أن يقيد هؤلاء بمشيئة الله بأهوائهم العمياء . فإذا شاء الله أن يطعم عاجزاً أو محتاجاً فى رأيهم أنزل له من السماء خبزاً وإداماً . أو سمناً وعسلاً ؟ ولو عقلوا وأنصفوا لعلوا أن الله يرزق الناس بعضهم من بعض . وأن القادر حين يقوم بكفاية العاجز إنما يكفيه بمشيئة الله .

لقد كان من أعظم المبادئ التى غرسها الاسلام أن لكل محضلة فى الكون حلاً .

ولكل داء دواء ، فإن الذى خلق الداء ، خلق الدواء ، والذى قدر المرض قدر العلاج .  
فالمرض بقدر الله ، والعلاج بقدر الله ، والمؤمن الصادق يدفع قدراً بقدر . كما يدفع قدر  
الجوع بقدر الغذاء ، ويدفع قدر العطش بقدر الشرب . ولهذا قال عمر الفاروق حين  
رجع بمن معه من الشام خشية الوباء وقيل له : أفراراً من قدر الله يا أمير المؤمنين ؟ !  
قال : « نعم ، نفر من قدر الله إلى قدر الله » . وقبل ذلك سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن  
أدوية يتداوون بها وتقاة يتقونها ؟ هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ قال : « هي من قدر الله (١) » .

فإذا كان الفقر داء فإن الله جعل له دواء . . وإذا كان قدراً من الله ، فإن مقاومته  
والتحريم ربتة من قدر الله أيضاً .

#### معنى القناعة والرضا بما قسم الله .

أما ما جاءت به الأحاديث من حث على القناعة والرضا بما قسم الله ، فليس معناها  
ترضية الفقراء بالعيش الدون والحياة الهون . ولا القعود عن السعى إلى الغنى الحلال ،  
والحياة الطيبة والعيش الرغيد ، ولا ترك الأغنياء في سرفهم وترفهم يعشون ويعيشون .

إن القناعة والرضا بما قسم الله لا تعنى شيئاً مما ذكرنا ، فإن الرسول صلى الله عليه  
وسلم كان يسأل الله الغنى ، كما يسأله التقى (٢) ، ودعا لصاحبه وخادمه أنس فكان مما  
قاله : « اللهم أكثر ماله (٣) » ، وأثنى على صاحبه أبي بكر الصديق فقال : « ما نفعتي ماله  
كأن أبي بكر (٤) » ، فماذا تعنى القناعة إذن ؟ .

إنها تعنى أمرين :

أولهما : أن الإنسان بطبيعته شديد الطمع والحرص على الدنيا ، لا يسكاد يشبع منها أو  
يرتوى وقد صور ذلك الحديث النبوى : « لو كان لابن آدم واديان من ذهب لا بتمغى

(١) رواه أحمد وابن ماجه . (٢) رواه مسلم « ولفظه : اللهم إني أسألك الهدى

(٣) رواه البخارى . والتقى والعفاف والغنى » .

(٤) رواه أحمد وابن ماجه عن أبي هريرة ورمز له السيوطى بعلامة الحسن .



ثالثاً ، ولا يملأ عين ابن آدم إلا التراب ، (١) .

وكان لابد للدين أن يهديه إلى الاعتدال في السعى للغنى ، والإجمال في طلب الرزق ، وبذلك يقيم التوازن في نفسه وفي حياته . ويمنحه السكينة التي هي سر السعادة ، ويجنبه الإفراط والغلو ، الذي يرهق النفس والبدن معاً . ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم : « إن روح القدس نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى تستكمل رزقها ، فاتقوا الله عواجلوا في الطلب » .

ولو ترك الإنسان يستسلم لنزعات حرصه وطمعه لأصبح خطراً على نفسه وعلى جماعته ، فكان لابد من توجيه طموحه إلى قيم أرفع ، ومعان أخلد ، ورزق أبقي ، وذلك هو وظيفة الدين معه : « وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْثَنَّهُمْ فِيهِ ، وَرَزَقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ » (٢) ، « زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ الْمَآبِ ، قُلْ أَؤْتِبَشْكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ ؟ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ، وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ » (٣) .

وظيفة الإيمان هنا أن يحد من سورة الحرص والطمع ، وطغيان الشراة والجشع على النفس البشرية ، فلا تستبد بها ، وتجعلها تحيا في قلق دائم ، لا تكتفي بقبائل ، ولا تشبع من كثير . لا يطفئ غلة طمعها ما عندها ، فتتمدد عينها إلى ما عند غيرها ، ولا يشبعها الحلال فيسيل لعابها إلى الحرام . . مثل هذه النفس لا ترضى ولا تستريح ، إنها

---

(١) رواه البخارى وغيره . وقد حذفنا عبارة : « او كان له ثالث لا بتغى رابعاً ، التي كانت في الخطبة الأولى من هذا الحديث حيث لم نجد لها أصالة كما نبه على ذلك الشيخ الألبانى في تخرجه لهذا الكتاب .

(٢) آل عمران / ١٥/١٤

(٣) سورة طه / ١٣١

كجهم — تلتهم الملايين في جوفها ، ثم يقال لها : هل امتلأت ؟ وتقول : هل من مزيد ؟

وظيفة الإيمان أن يوجه النفوس إلى القيم المعنوية الخالدة ، وإلى الدار الآخرة الباقية ، وإلى الله الحي الذي لا يموت ، ويعلم المؤمن أن الغنى — إن كان يشد الغنى — ليس في وفرة المال ، وكثرة المتاع ، وإنما هو في داخل النفس أصلاً ، وبذلك ورد الحديث « ليس الغنى عن كثرة العرض ، إنما الغنى غنى النفس » .<sup>(١)</sup>

وثاني ما تحنيه القناعة والرضا بما قسم الله : أن تفاضل الناس في الأرزاق كتفاضلهم في المواهب والملكات سنة مطردة ، اقنضتها طبيعة هذه الحياة ، ووظيفة الإنسان فيها ، وما منحه الله من إرادة واختيار ، وما حقه به من ابتلاء واختبار .

قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ <sup>(٢)</sup> ﴾ ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ، إِنَّهُ كَانَ بَعِيداً بَصِيراً <sup>(٣)</sup> ﴾ ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِيهَا <sup>(٤)</sup> ﴾ . فسكا أن في الناس القصير والطويل ، والديم والجمل ، والغني والذكي ، والضعيف والقوى ، كذلك يوجد الموسع له والمضيق عليه . هذه طبيعة الحياة رهنة سنة الله التي لم يستطع الشيوعيون أنفسهم أن يغيروها ، رغم تشديقهم بالمساواة ومحو الفوارق الاقتصادية بين الناس .

فالإسلام يريد من المسلم أن يكون واقعياً ، يعترف بالحياة كما هي ، ولا يعيش حياته في هم ناصب ، وتعب واصل ، جرياً وراء وهم كاذب .

الإسلام يريد من المسلم ألا يكون أكبر همه النظر إلى ما أوتيته الآخرون من نعمة ، نظرة العدو المتربص الذي يأكل قلبه الحسد ، ويغلي صدره بالبغضاء ، وتموج نفسه بالطامع . فإن نظرة الإنسان إلى ما أوتيته الآخرون وما حرمه هو لا يجلب عليه إلا التكد

(١) متفق عليه عن أبي هريرة .

(٢) النحل / ٧١

(٤) الأنعام / ١٦٥

(٣) الإسراء / ٣٠



والشقاء . وأولى من ذلك أن ينظر إلى ما أوتيته هو من نعم كثيرة . وينظر إلى من دونه  
من حرم مثل هذه النعم ، فيسعد ويرضى ، ويطمئن قابله .

فمعنى القناعة هنا أن يرضى الإنسان بما وهب الله له مما لا يستطيع تغييره ، فالمرء  
تحكمه موارث جسمية وعقاية ونفسية ، وتحدّه البيضة والخبرة والظروف القاهرة .  
وفي حدود ما قدر له يجب أن يكون نشاطه وطموحه ، فلا يعيش متمنياً ما لا يتيسر له ،  
متطالماً إلى ما وهب لغيره ولم يوهب له ، وذلك كتمنى الشيخ أن يكون له قوة الشباب ،  
وتطاع المرأة الدميمة إلى الحسناء في غيرة وحسد ، ونظرة الشاب القصير إلى الرجل  
الطويل في حسرة وتلذذ ، وطموح البدوي الذي يعيش في أرض قفراء بطبيعتها إلى  
رفاهية الحياة وأسباب النعيم .

وكما حدث في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم من تمنى النساء أن يكون لهن ما للرجال  
فأنزل الله : ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ ۚ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا  
اَكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اَكْتَسَبْنَ ، واسئلو الله من فضله (١) ۝ .

في حالة العسر ، وضيق الرزق ، التي تحل بالآفراد ، ولا تخلو منها حياة الناس . .  
وفي الأزمات الطارئة التي تحل بالأمم نتيجة حرب أو مجاعة أو نحوها ، وفي البلاد والدول  
التي تقل مواردها الطبيعية عن توفير الرفاهية لأهلها ، ولا يهتدى كثير منهم سبيلاً  
لتنمية رزقه أو للهجرة من بلده — تكون القناعة بما رزق الله هي الدواء الناجع والبلسم  
الشافى ، وتطلع مثل هؤلاء الذين ذكرنا ليس طموحاً ولا علو همة . إنه طمع في غير  
مطمع ، وتمن لما لا يكون ؛ وحرص لا ثمرة له إلا الهم والحزن .

وهؤلاء في حاجة أن يعلموا ويوقنوا أن السعادة ليست في وفرة أعراض الحياة  
ولكنها في داخل النفس ، وأولى ما يقال لهم : « أرض بما قسم الله لك تكن

أغنى الناس، (١) « قد أفلح من هدى الإسلام وكان رزقه كفافاً وقنع به . » (٢) ، « ما قل وكفى خير مما كثر وألهى . »

إن الغنى هو الغنى بنفسه      ولو أنه عارى المناكب حاف  
ما كل ما فوق البسيطة كافياً      وإذا قنعت فبعض شيء كاف

إذن . . فالقناعة ألا تكون جشعاً شرهاً ولا حسوداً ، ولا متطالماً إلى ما ليس لك ولا في طاقة مثلك ، وبذلك تستروح نسمات الحياة الطيبة ، التي جعلها الله جزاء للمؤمنين العاملين في الدنيا : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّه حَيَاةً طَيِّبَةً ﴾ ، (٣) وقد فسر على بن أبي طالب رضى الله عنه الحياة الطيبة بالقناعة .

#### ج : الإسلام ينكر الاقتصار على الاحسان الفردى والصدقات التطوعية

والإسلام وإن بدا موافقاً للطائفة الثالثة في دعوتها الأغنياء إلى الصدقة والإحسان في فعل الخير ومواساة الضعفاء . ومد يد المعونة والتبرع لإخوانهم الفقراء — فإنه ينكر اقتصرها على هذا الجانب التطوعى ويرى أن ترك النعماء والضعفاء في المجتمع تحت رحمة الأغنياء ، وما تجود بهم أيديهم ، أو تفيض به عواطفهم — إن هو إلا مضيعة للفقراء والمساكين ، وسائر ذوى الحاجات ، وخاصة إذا قست القلوب ، وضعف الإيمان ، وغلب الشح والأنانية على الأنفس ، وغدا المال عند أربابه أحب إليهم من الله ورسوله ومثوبته ، كذلك المجتمع الجاهلى الذى خاطبه القرآن بقوله : ﴿ كلا بل لا تكرمون اليتيم ولا تحاضون على طعام المسكين وتأكلون التراث أكلاً لما وتحبون المال حباً جماً (٤) ﴾ والعصور في معالجة الفقر هنا راجع إلى طبيعة فكرة الصدقات التطوعية نفسها وفكرة الإحسان الفردى الاختيارى ذاته ، تلك الفكرة التى يحيلها الأستاذ الدكتور ابراهيم اللبان في بحث له عن حقوق الفقراء فيقول :

( ٢ ) رواه الترمذى وصححه ، مسلم بنحوه

( ٤ ) الفجر ١٧ — ٢٠ .

( ١ ) رواه ابن ماجه .

( ٣ ) سورة النحل / ٩٧ .

« كانت فكرة الإحسان أقدم الوسائل التي استخدمتها الديانات السماوية لمعالجة مشكلة الفقر في المجتمع ، وقد اعتمدت عليها الإنسانية عصوراً طويلة في مكافحة مظاهر البؤس والفاقة ، ومعاونته جماهير الفقراء والمساكين ، ولكن هذه الفكرة على جلالها وسموها وحسن أثرها لم يكن في مقدورها أن تستأصل النقر من جذوره وتنهض بجميع العجزة والمعوزين إلى مستوى الحياة الإنسانية الكريمة ، ويرجع هذا إلى طبيعة الفكرة نفسها ، ومن ثم كان لابد لنا أن ندرس حقيقتها ، ونعرف خصائصها ونحدد مواضع النقص والقصور فيها ، ليتسنى لنا أن نضع أصابعنا على أسباب فشلها في تنقية المجتمع من شرور الفقر والفاقة .

للواجبات في الحياة عادة وجهان : فهي من ناحية واجب ومن الناحية الأخرى حق . فالثمن في البيع يمثل من ناحية المشتري واجباً يجب أدائه ، ولكنه يمثل من ناحية البائع حقاً قائماً ، له أن يتقاضاه ، ويستمد هذا الحق قوته من عاملين : العامل الأول أن وراءه مطالباً يطالب به ويستقصيه ولا يتركه للاهمال أو الضياع ، والثاني أن الدولة نفسها ترى من واجبها إيصال هذا الحق إلى مستحقيه .

ونستطيع أن نقرر في ثقة واطمئنان أن العامل الأكبر في نجاح عملية التبادل هو وجود فكرة الحق إلى جانب فكرة الواجب ، وأن فكرة الواجب وحدها لا يمكن أن تكفل النجاح لعملية التبادل الاقتصادي . فشعور البائع بأن الثمن حق له ومطالبته الدائمة ، عنصر أساسي لنجاح هذه العملية ، ولا يقل عن هذا وضوحاً أن تدخل الدولة إلى جانب صاحب الحق أمر لا غنى عنه ليصل صاحب الحق إلى حقه ؛ ويقوم من عليه الواجب بأداء واجبه .

كانت هذه مقدمة لا غنى عنها لفهم فكرة الإحسان . فالإحسان يمثل في أغلب الأذهان واجباً لاحقاً ، ومن ثم لم يشعر الفقير في العهد الذي سادت فيه فكرة الإحسان أن له على الغني حقماً يجب أن يطالبه به ويأخذه منه ، ومن ثم استطاع الأغنياء



أن يهتموا بالإحسان دون أن يطالب الفقراء أو تقوم الدولة بتحصيله لهم ودفعه إليهم .

وفي فكرة الإحسان أيضاً أمور حالت دون تدخل الدولة إلى جانب الفقير ، ويرجع هذا إلى أمرين هامين : أما الأمر الأول فهو درجة الإلزام ، فإن الناس لم يشعروا إزاء الإحسان بأنه يتمتع بدرجة عالية من الإلزام — فقد عرف الناس منذ القدم أن الإلزام الخلقى وغير الخلقى تتفاوت درجاته ، ولم يحدث أن رفعوا الإحسان إلى درجة عالية في سلم الإلزام .

ويجب أن يضاف إلى هذا أن الإحسان يخلو من الشروط الضرورية لتدخل الدولة ، فالدولة يمكن أن تجب ضريبة محدودة المقادير مينة الشروط ، ولكنها لا تستطيع أن تجب الإحسان ؛ لأنه خال من هذه المقومات . فليس هناك تحديد لمقاديره . ولا بيان واضح دقيق لمن يجب عليه الإحسان ، ومتى يجب .

بقى الإحسان إذن مجرد واجب ، وفقد ما قد كان يتمتع به من قوة لو أنه وصل إلى مرتبة الحق وعينت مقاديره ، فتمكنت الدولة من جبايته وتوزيعه ، وقد كان هذا الوضع من أسباب عجزه وفشله ، فقد أصبح الأمر كله موكولاً إلى الأغنياء ، متروكاً لدى شعورهم بواجبهم إزاء الفقراء والمعوزين ، وهو شعور يخالبه الحب الطبيعي للمال والنفور من بذله وإنفاقه . فكانت النتيجة أن انصرف الناس عن الإحسان تدريجياً ، وسقط الفقير في هوة سحيقة من البؤس والعوز ، دون أن يجد له من نظام المجتمع عوناً أو كافلاً .

وإجمال القول : أن الإحسان مبدأ ضعيف في ذاته ، عاجز عن أن يعالج مشكلة الفقر علاجاً شافياً ، فهو من ناحية : لم يحدد المبالغ المطلوب بما يتناسب وحاجة الفقراء في المجتمع ، ومن الناحية الأخرى لم يتمتع بدرجة عالية من الإلزام تكفل دوامه وانتظامه . ومن ثم كانت حصيلته ضئيلة وغير مستقرة .

وزاد الطين بلة أنه واجب فردى متروك لإرادة الفرد ومشئته ، وليس للدولة أن ..

تدخل في جبايته من الشعب ؛ وإنفاقه على الفقراء والمساكين ، فلم يكن ثمة ما يكفل أداءه أداء منظماً ، ولهذا لم يلبث أن دب إليه ديب الضعف والاضمحلال في كل المجتمعات الإنسانية<sup>(١)</sup> .

#### د : الإسلام ينكر النظرة الرأسمالية

وكما ينكر الإسلام فكرة الاقتصار على الإحسان الفردي الاختياري ، ينكر أيضاً اعتبار الغنى هو الملاك الحقيقي للمال و ثروته ، وهو صاحب الحق الأول والأخير فيها ، يتصدق منها على من يشاء ، ويبخل إن شاء ، ويسرف على شهواته إن شاء . كما هي نظرة الرأسمالية المطابقة ، نظرة قارون الذي نسب فضل المال كله إلى نفسه ، وجحد نعمة ربه ، وبغى على حق قومه ، فحسف الله به وبداره الأرض : ﴿ فما كان له من فئة ينصرونه من دون الله ، وما كان من المنتصرين ﴾<sup>(٢)</sup> .

إن الإسلام ينكر هذه النظرة من أساسها ، ويرى أن المال مال الله ، هو خالقه وواهبه ، وأن الغنى مستخلف فيه وأمين عليه ، بعبارة أخرى : هو نائب عن المالك الأصلي في رعايته وتنميته وتصريفه ، وفقاً لأوامره ومرضاته . قال تعالى : ﴿ وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ﴾<sup>(٣)</sup> وقال : ﴿ وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ﴾<sup>(٤)</sup> وقال : ﴿ أنفقوا مما رزقناكم ﴾<sup>(٥)</sup> ، فالمال في يد الغنى إنما هو في الحقيقة مال الله عنده ، ورزق الله لديه .

ومن هنا يوجب الله تعالى : خالق الإنسان ، وخالق المال ، وخالق الكون كله على الأغنياء حقاً معلوماً في أموالهم ، بل في أموال الله التي آتاهم إياها واستخلفهم عليها ، ولا يكتفي الإسلام هنا بمجرد الوعظ والترغيب والترهيب ، والدعوة إلى البذل

---

(١) صفحة ٢٤٢ ، ٢٤٣ من كتاب مجمع البحوث الإسلامية - المؤتمر الأول - القاهرة .

(٢) سورة القصص الآية ٨١ . (٣) سورة الحديد الآية ٧ .

(٤) سورة النور الآية ٣٣ . (٥) سورة البقرة الآية ٢٥٤ .

والصدق ، فهذا وحده لا يكفي إذا قست القلوب ، وسقمت الضمائر ، وضعف الإيمان . . ولكنه يضم إلى ذلك تدخل الدولة باسم الشرع ، لتأخذ من الأغنياء وترد على الفقراء ، فمن أبي أن يطيع قانون الله ، قوتل على ذلك حتى ينقاد للحق طوعاً أو كرهاً .

وبهذا يجمع الإسلام بين الحسينين . يأخذ بكل الوسيلتين : وسيلة الإرشاد الديني ، والتوجيه الأخلاقي ، ووسيلة التشريع القانوني ، والإلزام الحكومي ، فإن الله يزعج بالسلطان من لم يزعجه القرآن ، وهذا أفضل ما عند الطائفة الثالثة ، وما انتهت إليه الطائفة الرابعة ، التي ترى وجوب التدخل الحكومي ، لتحقيق التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي ، الذي تطورت إليه الرأسمالية المعدلة ، وما شابهها من الأنظمة التي تتضمن على نفسها صفة الاشتراكية ، وإن كانت في أساسها رأسمالية كاشتراكية الدولة مثلاً .

ولكي يظل للإسلام فضله الذي لا يداني . وتفوقه الظاهر على هذه الأنظمة المستحدثة . وذلك لما توافر له من مزايا لا تجتمع في غيره .

( أ ) فله مزية السبق الزمني . فقد أقر حقوق الفقراء وضمناها . وقاتل دونها منذ أربعة عشر قرناً . وقد قيل . الفضل للمبتدى وإن أحسن المقتدى .

( ب ) وله مزية الأصالة . فليست هذه الحقوق المفروضة والتشريعات الملزمة « رقيعات » أدخلت عليه تحت ضغط الظروف والملايسات والثورات والحروب . بل هي مبادئ أساسية تدخل في صلب شريعته ، وتعد من أركانه ومبانيه العظام .

( ج ) وله مزية الخلود والثبات . فإن ما أدخل على نظام لظروف طارئة . قد يزول بظروف مغايرة . أما الإسلام فهو شريعة الله الباقية . وكأمة الأخيرة التي لا تقبل نسخاً ولا تبديلاً . حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

( د ) وله مزية الكمال والشمول التي لا تتحقق إلا في نظام شرعه العليم الحكيم نظام برئ من قصور البشر الذاتي . ومن أهوائهم التي تؤثر حتماً في تقديرهم للأمر وحكمهم على الأشياء . وهذا الكمال يظهر هنا في أمرين :



أولهما : أن التأمين الاجتماعى الذى أقرته النظرية الغربية الحديثة ، يقوم على أساس إعطاء المؤمن له من التعويضات والمساعدات بنسبة ما دفع من أقساط ، طوال سنوات عمله ، لا على أساس حاجياته الحقيقية التى تلح عليه ، وتطالبه بإشباعها ، فن كان دفع أكثر ، أعطى أكثر ، ومن دفع أقل كان نصيبه أقل ، مهما تكاثرت عايله . الحاجات . وذوو الدخل المحدود يدفعون دائماً أقل .

أما التأمين الاجتماعى الذى يحققه الإسلام لأبنائه ، فلا يقوم على اشتراط دفع أقساط سابقة ، ولا يعطى المحتاج منهم على قدر ما دفع بل على قدر ما يشبع حاجاته ، ويزيل كربته ، ويفرج ضائقته .

الثانى : أن الضمان الاجتماعى الغربى مازال قاصراً من جهتين :

الأولى : عدم شموله لكل أفراد المحتاجين .

والأخرى : قصوره عن تحقيق الكفاية التامة للفقراء والمساكين ، على النحو الذى يكفله الإسلام بنظام الزكاة وغيره ، كما سنفصل بعد ، وإنما يكتفى بإعطاء إعانة محدودة قد تكفى وقد لا تكفى .

(هـ) الإسلام ينكر النظرة الماركسية :

وأما الطائفة الأخيرة الذين لا يرون علاجاً لمشكلة الفقر إلا فى تحطيم طبقة الأغنياء . ومصادرة ممتلكاتهم ، وتحريم مبدأ الملكية نفسه ، وتأليب الطبقات الأخرى على الأغنياء ، وتغذية الصراع الطبقي بوقود الحقد والعداوة حتى تنتصر الطبقات الكادحة ، وتقوم دكتاتورية « البروليتاريا » .

أما هؤلاء فإن الإسلام ينكر نظرتهم هذه من أساسها ، لأنها تناقض مبادئه وأصوله . مناقضة صريحة .

١ — فإذا كان فى الأغنياء أناس أطعمهم الغنى وأفسدهم المال ، فجاروا على غيرهم ، وأكلوا حقوق الضعفاء والفقراء « فإن هناك أغنياء آخرين شكروا نعمة المال ، وأدوا

حق الله وحق الناس فيه ، ولا يجوز في نظر الإسلام أن تعاقب طبقة بأسرها بذنب أفراد  
منها ، فكل إنسان مسئول عن نفسه وعن يراعاه فحسب : ﴿ كل امرئ بما كسب  
رهين (١) ﴾ ، ﴿ ولا تكسب كل نفس إلا عليها ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ (٢)  
بل يقصص علينا القرآن الكريم أن هذا المبدأ قد أقرته الأديان السابقة أيضاً ﴿ أم لم يُنبأ  
بما في صُحف موسى وإبراهيم الذي وفي ألا تزر وازرة وزر أخرى . وأن ليس  
بالإنسان إلا ما سعى (٣) ﴾ .

وهو مبدأ يقره كل عقل سليم ، وكل شرع قويم .

٢ — ثم إن الإسلام يقر مبدأ الملكية الخاصة للمال ، لأن فيها إشباعاً لدافع فطري  
إنساني أصيل .

ونظراً لما يترتب عليها من آثار في تقدم المجتمع ، وازدهار الاقتصاد ، لأنها الضمان  
المادي لبقاء الحرية المدنية والحرية السياسية .

أجل ، إن الإسلام يحدد للملك الفردى حدوداً ويضع له قيوداً ، ليس هناموضع  
تفصيلها ، ولكن بصفة عامة يحترم مبدأ الملكية ويصونه ، ويحميه بقوانينه ووصاياه ،  
ويجعله أساساً لنظامه الاقتصادي .

واستغلال أناس لمالكيتهم بغير حق ، وجورهم فيها ، لا يقتضى فساد مبدأ التملك  
ذاته ، فإن الفساد في أنفس الناس ، فإن صلحت أصبح المال في أيديهم أداة خير  
وإصلاح وفي هذا ورد الحديث الشريف : « نعم المال الصالح للرجل الصالح (٤) » . ولهذا  
تتجه النظرية الإسلامية إلى إصلاح الأنفس وتربية الضمائر أولاً ، ولكنها لا تكتفي  
بذلك ولا تقف عنده وحده ، فتضيق إلى ذلك سلطان التشريع والتنظيم ، ورقابة الدولة .

(٢) الأنعام / ١٦٤ .

(٤) مرتفعه .

(١) سورة الطور / ٢١ .

(٣) النجم / ٣٦ - ٣٩ .

٣ — هذا إلى أن الإسلام يتم علائقه بين الأفراد والجماعات على أساس الإخاء والتعاون ، ولا يقر العداوة بين الأفراد ، والصراع بين الطبقات .

والإسلام يرى أن الحقد والحسد والبغضاء آفات تأكل الأعمال الصالحة كما تأكل النار الحطب . وتحلق الدين كما تحلق موسى الشعر . وقد سماها النبي صلى الله عليه وسلم « داء الأمم » دلالة على خطرها وسوء أثرها .

فإذا فسدت ذات البين فإن الإسلام يوجب على المجتمع التدخل للإصلاح وإطفاء النار . ورتق النفوس . ويجعل هذا العمل أفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة . وبعد هذا مقتضى الإيمان والأخوة التي فرضها الإسلام : ﴿ إنما المؤمنون إخوة فاصلحوا بين أخويكم ﴾ .

ومن ثم يرفض الإسلام بقوة . كل مذهب ينادى بتغذية العداوة والصراع بين الأغنياء والفقراء . أو بين الطبقات بعضها وبعض . وكيف لا والأخوة فيه صنو الإيمان . وثمرة الإسلام ؟ فالمؤمنون إخوة بنص القرآن . والعباد كلهم إخوة . بنص حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (١) .

ولقد كان عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان وغيرهما من أغنياء الصحابة جنباً إلى جنب مع أبي هريرة وأبي ذر وبلال وغيرهم من فقراء المهاجرين . لا يحدد فقير على غنى . ولا يستعلي غنى على فقير . ضمهم الإسلام في رحابه — فكانوا كما أمر الله — إخواناً .

٤ — ثم إن الإسلام لا يقبل علاج مشكلة بخلق مشكلة أخرى قد تكون أشد خطراً من الأولى .

والشيوعيون والاشتراكيون يحاولون حل مشكلة الفقر والمشكلة الاقتصادية عامة .

---

(١) حيث قال « وكونوا عباد الله إخواناً » متفق عليه .



بخنق حرية الشعب ، وفرض دكتاتورية عاتية مستبدة . تتحكم في أرزاقه وأقواته .  
ولا تدع فرصة لحرية العمل أو التملك أو التصرف . ومعنى هذا بعبارة أخرى : فرض  
عبودية عامة على الشعب كله : عبودية يصبح المواطنون معها رقيقاً . يملكهم سيد  
واحد . هو الجهاز الحزبي الحاكم المسيطر على الناس بيوليسه وجواسيسه وسجونته .  
ومنافيه . والناس أمام جبروته وإرهابه أمكرهون على السمع والطاعة . بل على التأييد  
والتصفيق ، عاجزون عن قول « لم ؟ » فضلاً عن قول « لا » . إذ كيف يعارضون من  
يملك أقواتهم وأقوات أولادهم في قبضته ، وهم لا يملكون شيئاً ! .

ولا عجب إذا وجدنا القرآن يقول : ﴿ ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدرُ على  
شيءٍ ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهرأ هل يستوون (١) ؟ ﴾ وإنما  
وصف القرآن العبد المملوك بأنه : « لا يقدر على شيء » لأنه لا يملك شيئاً . فإن الملكية  
تعطى صاحبها نوعاً من القدرة على الحركة والتصرف ، أما السيد الحر في نظر  
القرآن فهو : ﴿ من رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهرأ ﴾ أى هو  
الذى يملك ويتصرف في ملكه بالإتفاق سراً وجهرأ ، وفق ما يوحى به ضميره وإيمانه .

هـ — ومع هذا فإن الشيوعيين والاشتراكيين الماركسيين الذين صادروا حرية  
الشعوب ، وتحكموا في مقدراتها ، وأحسموا عليها أنفاسها ، وأمموها أملاكها  
ووسائل الإنتاج فيها — باسم مصالحة الشعب وسيطرة الشعب — لم تستطع مناهجهم  
الجديدة أن تحل مشكلة الفقر ، وترفع من مستوى الفقراء على الوجه الذى كان ينشده  
الناس فيها أول رواجها . كل ما صنعه أنها أنزلت الأغنياء إلى مستوى الفقراء ، ولم  
ترتفع بالفقراء إلى درجة الأغنياء .

فإذا كان تعميم الفقر ، وخفض مستوى المعيشة خيراً يسعى إليه ، فقد حققته  
الشيوعية ، وربيتها الاشتراكية الثورية .

وانخفاض مستوى المعيشة والحرمان من طيبات الحياة هو ما يشعر به كل من يزور روسيا أو الصين أو غيرها من البلاد الماركسية ، وهو ما أكدته الأرقام والإحصاءات الرسمية (١) .

والسر في هذا التخلف الإنتاجي والانخفاض المعيشي في بلاد الاشتراكية الأم ليس راجعاً إلى سوء أو فساد في التطبيق ، بل يرجع إلى طبيعة النظام نفسه الذي يحرم التملك ، ويقتل الطموح والمواهب ، ويحطم الآمال والدوافع الفردية ، ولا يجعل للفرد قيمة أو حرية في الإنتاج أو الاستهلاك .

(١) وقد أذاع مكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة منذ سنوات قريبة إحصاء رسمياً عن متوسط الدخل السنوي للأفراد في بعض دول العالم على النحو الآتي :

الولايات المتحدة	١٤٥٣	دولاراً	أى حوالى	٥٥٠	جنيهاً
كندا	٨٧٥	د	د	٣٠٠	د
سويسرا	٧٤٩	د	د	٢٩٠	د
السويد	٧٨٠	د	د	٢٦٠	د
بريطانيا	٧٧٣	د	د	٢٥٥	د
الدانمرك	٦٨٩	د	د	٢٤٠	د
استراليا	٦٧٩	د	د	٢٣٥	د
بلجيكا	٥٨٢	د	د	٢١٠	جنيهاً
هولندا	٥٠٢	د	د	١٩٠	جنيهاً
فرنسا	٤٨٢	د	د	١٨٠	د
تشيكوسلوفاكيا	٣٧١	د	د	١٤٠	د
روسيا	٣٠٨	د	د	١١٠	جنيهاً
بروندا	٣٠٠	د	د	١٠٥	د
المجر	٢٦٩	د	د	١٠٠	جنيه
الصين	٢٧	د	د	١٠	جنيهاً

نقل هذه الإحصائية الأستاذ ماهر نسيم في كتابه ( النظام الشيوعي ) .  
( ٣ — مشكلة الفقر )

وهذا يؤدي حتماً إلى انحطاط عام في الإنتاج — كمّاً وكيفاً — يجعله دائماً أدنى درجة من الإنتاج الرأسمالي الذي تمده الحرية بوقود لا ينطفئ ، وغذاء لا ينقطع . وهذا التخلف الإنتاجي عن النظام الحر هو ما اعترف به زعماء الشيوعية أنفسهم ، ويحاولون التخلص من آثاره يوماً بعد يوم بالابتعاد عن حقيقة المذهب الماركسي والاقتراب من الأنظمة التي أنكروها من قبل .

٦ — وأخيراً : نرى الماركسية في مصادرها الأصلية لا توجه عنايتها إلى الفقراء والضعفاء والعاجزين من فئات المجتمع المحتاجة إلى الرعاية والمعونة ، إنما توجه كل همها إلى طبقة « البروليتاريا » ، أي إلى العمال والفلاحين لتتخذ منهم أداة لقلب نظام المجتمع ، وهدم الفئات الأخرى ، ولكن ما نصيب العجزة والأرامل والشيوخ وذوي العاهات البدنية والعقاية في المجتمع الماركسي الذي لا يعطي أحداً إلا بمقابل ، وفي نظير عمل ، ويسير وفق فلسفة : « من لا يعمل لا يأكل » ؟ .

إن نصيب هؤلاء — إن كان لهم نصيب هو الفئات الممزوج بالبن والأذى (١) .

### الخلاصة

والخلاصة مما ذكرنا : « أن الإسلام يعتبر الفقر مشكلة تتطلب الحل ، بل آفة خطيرة تستوجب المكافأة والعلاج ، ويدين أن علاجه مستطاع ، وليس محاربة للقدر ولا للإرادة الإلهية .

وهو يرفض نظرة الذين يقدسون الفقر ، ويرحبون بمقدمه ، ويعدون الغني ذنباً عجلاً عقوبته .

---

(١) لم نعرض هنا لموقف الاشتراكية الماركسية من الدين ، وانكارها له ، وسخرتها به ، واضطهادها لكل دعوة إليه ، بناء على فلسفتها المادية الجاحدة الملحدة . واكتفينا هنا فقط بنقد نظرتها إلى الفقر وعلاجها لمشكلة الفقراء .



ويرفض نظرة الذين يعدون الفقر قدراً محتوماً ، لا مفر منه ، ولا علاج له إلا  
الرضا والقناعة .

ويرفض نظرة الذين يقتصرون في علاج الفقر على جانب الاحسان والتصدق  
الاختياري وحده .

وهو كذلك ينكر نظرة الرأسمالية المطلقة إلى الفقراء وحقوقهم على الأغنياء وعلى  
الدولة ، ويتجاوز بعلاجه الترقيعات التي أدخلتها الرأسمالية المعدلة وما شابهها من أنظمة .  
كما يرفض بشدة نظرة الذين يحاربون الغنى وإن كان مشروعاً ، والمالكية وإن  
كانت حلالاً ، ويرون علاج الفقر في تحطيم طبقة الأغنياء ، وإيقاد تنور الصراع بينهم  
وبين الفقراء ، وسائر الطبقات الأخرى .

الاسلام يرفض هذه النظرات المتطرفة الحائدة عن الصراط المستقيم ، الجانحة إلى  
الافراط أو التفريط . ويتقدم في علاج مشكلة الفقر بخطوات إيجابية ، ووسائل عملية  
واقعية ، نوضحها فيما يلي من فصول هذا الكتاب .

# وَسَائِلُ الْإِسْلَامِ فِي مُعَالَجَةِ الْفَقْرِ

- \* العمل
- \* كفالة الموسرين من الأقارب
- \* الزكاة
- \* كفالة الحزاة الإسلامية
- \* إيجاب حقوق غير الزكاة
- \* الصدقات الاختيارية والأحسان
- الفردى

## وسائل الإسلام في معالجة الفقر

أعلن الإسلام الحرب على الفقر ، وشدد عليه الحصار ، وقعد له كل مرصد ، درءاً  
للخطر عن العقيدة ، وعن الأخلاق والسلوك ، وحفظاً للأسرة ، وصيانة للمجتمع ، وعملاً  
على استقراره وتماسكه ، وسيادة روح الإخاء بين أبنائه .

ومن هنا أوجب الإسلام أن يتحقق لكل فرد يعيش في مجتمعه ما يحيا به حياة  
إنسانية لائقة به ، يتوافر له فيها — على أقل تقدير — حاجات المعيشة الأصلية ، من  
مأكل ومشرب ومسكن ، وملبس للصيف ، وآخر للشتاء ، وما يحتاج إليه من كتب في  
فنه أو أدوات لحرفته ، وأن يزوج إن كان تائقاً للزواج .

وعلى العموم يجب أن يتهيأ له مستوى من المعيشة ، ملائم لحاله ، يعينه على أداء فرائض  
الله ، وعلى القيام بأعباء الحياة . ويحميه من أنياب الفاقة والتشرد والضياع والحرمان .  
ولا يجوز في نظر الإسلام أن يعيش فرد في مجتمع إسلامي — ولو كان من أهل الذمة —  
جائعاً أو عارياً ، أو مشرداً محروماً من المأوى ، أو من الزواج وتكوين الأسرة .  
ولكن ما الذي يحقق للإنسان هذه المعيشة في المجتمع الإسلامي ؟ وما الوسائل التي  
اتخذها الإسلام لضمان ذلك ؟

والجواب : أن الإسلام يحقق هذه المعيشة ويكفلها لأبنائه بالوسائل التالية :



## الوسيلة الأولى العَمَلُ

إن كل إنسان في مجتمع الإسلام مطالب أن يعمل ، مأمور أن يمشى في مناكب الأرض ويأكل من رزق الله ، كما قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ﴾ (١) .

والمراد بالعمل : المجهود الواعي الذي يقوم به الإنسان — وحده أو مع غيره — لإنتاج سلعة أو خدمة .

إن هذا العمل هو السلاح الأول لمحاربة الفقر ، وهو السبب الأول في جلب الثروة ، وهو العنصر الأول في عمارة الأرض التي استخاف الله فيها الإنسان ، وأمره أن يعمرها ، كما قال تعالى على لسان صالح لقومه : ﴿ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (٢) .

( أ ) إن الإسلام يفتح أبواب العمل — أمام المسلم — على مصراعين ليختار منها ما تؤمنه له كفايته وخبرته وميوله ، ولا يفرض عليه عملاً معيناً إلا إذا تعين ذلك لمصلحة المجتمع .

كما لا يسد في وجهه أبواب العمل إلا إذا كان من ورائه ضرر لشخصه أو للمجتمع — مادياً كان الضرر أو معنوياً — وكل الأعمال المحرمة في الإسلام من هذا النوع .

( ب ) إن هذا العمل سيدر على صاحبه غلة أو ربحاً أو أجراً ، يمكنه من إشباع حاجاته الأساسية ، وتحقيق كفايته وكفاية أسرته — مادام النظام الإسلامي هو الذي .

يحكم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ويوجهها وفقاً لأحكامه ووصاياه .  
ففي ظل هذا النظام لا يحرم عامل جزاء عمله ، وثمره جهده ، بل يعطى أجره قبل أن يحف عرقه ، كما أمر الإسلام ، ويعطى أجره المناسب لجهده وكفايته بالمعروف بلاوكس ولا شطط لأنه إذا أعطى أقل مما يستحق فقد ظلم ، والظلم من أشد المحرمات في الإسلام .

ولا يحرم من التملك إذا توافر معه من النقود ما يشتري به عقاراً أو منقولاً يدر عليه دخلاً ، يرفع من مستوى معيشته ، أو ينفعه في مرضه أو شيخوخته ، أو يلتفع به ذريته وورثته من بعده .

وقد عالج الإسلام كافة البواعث النفسية ، والمعوقات العمالية التي تثبط الناس عن العمل والسعى والمشى في مناكب الأرض ، وبيان ذلك فيما يلي :

( ١ ) من الناس من يعرض عن العمل والسعى بدعوى التوكل على الله ، وانتظار الرزق من السماء ، وهو لا مقد ختلأهم الإسلام ، فإن التوكل على الله لا ينافى العمل واتخاذ الأسباب ، وشعار المسلم ما قال النبي — صلى الله عليه وسلم — للاعرابي الذي ترك الناقة سائبة — متوكل على الله — فقال له : « اعقلها وتوكل » (١) .

شعار المسلم : « ابذر الحب وارج الثمار من الرب » .

يروى الصوفية أن شقيقا البلخي — أحد الصالحين — ذهب في رحلة تجارية يضرب في الأرض ، ويتغنى من فضل الله . وقبل سفره ودع صديقه الزاهد المعروف إبراهيم بن أدهم . حيث يتوقع أن يمكث في رحلته مدة طويلة . ولكن لم تمض إلا أيام قليلة حتى عاد شقيق ، وراه إبراهيم في المسجد . فقال له متعجباً : ما الذي عجل بعودتك ؟ قال شقيق : رأيت في سفرى عجباً . فعدلت عن الرحلة .

قال إبراهيم : خيراً : ماذا رأيت ؟

---

(١) رواه الترمذى وابن ماجه ، وقال الترمذى : حسن صحيح .

قال شقيق : أويت إلى مكان خرب لأستريح فيه . فوجدت به طائراً كسيحاً أعمى ، وعجبت وقلت في نفسي : كيف يعيش هذا الطائر في هذا المكان النائي . وهو لا يبصر ولا يتحرك ؟ ولم البث إلا قليلاً حتى أقبل طائر آخر يحمل له الطعام في اليوم مرات حتى يكتفى ، فقلت إن الذي رزق هذا الطير في هذا المكان قادر على أن يرزقني ، وعدت من ساعتى .

فقال إبراهيم : عجباً لك يا شقيق ، ولماذا رضيت لنفسك أن تكون الطائر الأعمى الكسيح الذى يعيش على معونة غيره ، ولم ترض لها أن تكون الطائر الآخر الذى يسعى على نفسه ، وعلى غيره من العميان والمقعدين ؟ أما علمت أن اليد العليا خير من اليد السفلى ؟ !!

فقام شقيق إلى إبراهيم وقبل يده وقال : أنت أستاذنا يا أبا إسحق !! وعاد إلى تجارته ، وقد استدل بعض القاعدين بحديث النبي — صلى الله عليه وسلم — « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير ، تغدو خماصاً وتروح بطاناً » ؟

والحديث نفسه يرد عليهم ، فإنه لم يضمن لها الرواح ملاً البطون إلا بعد غدوها ومعنى الغدو هو الخروج في الغدوة في طلب الرزق ، ففيه تنبيه على السعى واتخاذ الأسباب . وقيل لأحمد بن حنبل : ما تقول فيمن جلس في بيته أو في المسجد ، وقال لا أعمل شيئاً حتى يأتيني رزقي ؟

فقال أحمد : هذا رجل جهل العلم ، أما سمع قول النبي — صلى الله عليه وسلم — « جعل رزقي تحت ظل رمحي » (١) .

وقوله حين ذكر الطير : تغدو خماصاً وتروح بطاناً ، فذكر أنها تغدو في طلب الرزق وكان أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يتجرون في البر والبحر ، ويعملون في نخلهم ، والقدوة بهم .

---

(١) رواه أحمد من حديث ابن عمر ، وإسناده صحيح كما قال العراقي .



إن الله جل شأنه حين خلق الأرض بارك فيها ، وقدر فيها أقواتها ، وأودع في بطنها وعلى ظهرها من البركات المذخورة ، والخيرات المذشورة ، ما يعيش به عباد الله في رغد من العيش ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ (١) . كما قال سبحانه ممثلاً على بني آدم : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَرَزَقَكُمُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣) .

ضمن الله تعالى الرزق لجميع عباده ، بل لكل كائن حي يدب على هذه الأرض . قال تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ (٤) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ (٥) .

ولكن اقتضت سنة الله في الخلق أن هذه الأرزاق التي ضمنها ، والأقوات التي قدرها والمعاش التي يسرها ، لا تنال إلا بجهد يبذل ، وعمل يؤدي ، ولهذا رتب الله سبحانه وتعالى الأكل من رزقه على المشي في مناكب أرضه ، فقال : ﴿ فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ﴾ فمن مشى أكل ، ومن كان قادراً على المشي ، ولم يمش كان جديراً ألا يأكل .

وقال تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (٦) فمن سعى وانتشر في الأرض مبتغياً فضل الله ورزقه كان أهلاً لأن ينال منه ، ومن قعد وتكاسل كان جديراً بأن يحرم .

وقد روى أن عمر رأى بعد الصلاة قوماً قابعين في المسجد بدعوى التوكل على الله

(٢) سورة الإسراء آية ٧٠

(٤) سورة هود آية ٦

(٦) سورة الجمعة آية ١٠

(١) سورة الأعراف آية ١٠

(٣) سورة غافر آية ٦٤

(٥) سورة الذاريات آية ٥٨

فعلاهم بدرته ، وقال كلمته الشهيرة : « لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق ويقول : اللهم ارزقني ، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ، وإن الله تعالى يقول : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ .

إن درة عمر إنما هي رمز لسلطة القانون ، ورقابة الحكومة وإشرافها على تنفيذ أحكام الإسلام وتوجيهاته ، فمن لم يردعه توجيه القرآن ردعته عقوبة السلطان .

(ب) ومن الناس من يدع العمل بحجة التبتل لطاعة الله تعالى والانقطاع الكامل لعبادته التي من أجلها خلق الإنسان : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (١) فلا يجوز في نظر هؤلاء أن يشتغل الإنسان بحفظ نفسه عن عبادة ربه ، ولا بد عندهم لأداء حق الله من التفرغ لعبادته كالرهبان في الأديرة ، والعباد في الخلوات .

وهؤلاء عليهم الرسول — صلى الله عليه وسلم — أن لا رهبانية في الإسلام ، وأن العمل الدنيوي إذا أتقن وصحت فيه النية ، وروعت أحكام الإسلام هو عبادة في نفسه ، وإن سعى الإنسان على معاشه ليحفظ نفسه أو يعول أهله ، أو يحسن إلى أرحامه وجيرانه ، أو ليعاون في عمل الخير ونصرة الحق — إنما ذلك ضرب من الجهاد في سبيل الله ، ولهذا قرن الله بينهما في قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَلْتَمِسُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَآخَرُونَ يُقاتلونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٢) .

وعن عمر بن الخطاب قال : « ما من حال يأتيني عليها الموت — بعد الجهاد في سبيل الله — أحب إلي من أن يأتيني وأنا ألتبس من فضل الله » ، ثم تلا هذه الآية (٣) :  
وآخرون يضرِبون .. .. .

وقال — صلى الله عليه وسلم — في الحث على التجارة : « التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء » (٤) .

(١) الذاريات ٥٦

(٢) سورة المزمل ٢٠

(٣) رواه سعيد بن منصور في سننه

(٤) رواه الترمذي والحاكم بإسناد حسن

وقال في الحث على الزراعة والغرس « ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فإيا كل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » (١) .

وقال في الحث على الصناعات والحرف: « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده » (٢) ، « من بات كالا من طلب الحلال بات مغفوراً له » (٣) وفي رواية : « من أمسى كالا من عمل يديه أمسى مغفوراً له » (٤)

وسئل ابراهيم النخعي — أحد أئمة التابعين — عن التاجر الصدوق . أهو أحب اليك أم المتفرغ للعبادة ؟

فقال: التاجر الصدوق أحب إلي ، لأنه في جهاد : يأتيه الشيطان من طريق المسكيات والميزان ، ومن قبل الآخذ والعطاء فيجاهده .

وكان الشيخ الشعرائي — وهو من دعاة التصوف — يفضل الصناعات على العبادة، لأن نفع العبادة مقصور على صاحبها ، أما الحرف فتفنعها لعامة الناس .. وكان يقول : « ما أجمل أن يجعل الخياط إبرته سبحة ، وأن يجعل النجار منشاره سبحة ! »

ج — ومن الناس من يدع العمل استهانة به واحتقاراً له ، كما كان الحال عند كثير من العرب الذين يحتقرون الحرف والعمل اليدوي ، حتى أن أحد الشعراء يهجو غريمه بأن أحد جدوده كان قينا ( أي حدادا ) فكأنما وضع بهذا وصمة عار في جبين القبيلة إلى الأبد ! هذا وربما يفضل أحدهم سؤال الناس على أن يعمل بيده عملاً يعده مهتناً وغير لائق بمثله . فلما جاء الإسلام بدل هذه المفاهيم المخلوطة ، ورفع من قيمة العمل أيا كان نوعه ، وحقر من شأن البطالة والالتكاسل على الآخرين ، وبين لهم أن كل كسب حلال هو عمل شريف عظيم ، وإن نظر إليه بعض الناس نظرة استهانة أو انتقاص .

(٢) رواه البخاري

(١) رواه البخاري

(٣) رواه ابن عساكر عن أنس ورمز له السيوطي في الجامع الصغير بعلامة الضعف

(٤) رواه الطبراني في الأوسط عن ابن عباس بسند رمز له السيوطي بعلامة الضعف .



روى البخارى عن الزبير بن العوام أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : « لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيأتى بحزمة الحطب على ظهره ، فيبيعها فيكف الله بها وجهه ، خير من أن يسأل الناس ، أعطوه أو منعوه » .

فبين الحديث أن مهنة الاحتطاب على ما فيها من مشقة ، وما يحوطها من نظرات الإزدراء ، وما يرجى فيها من ربح ضئيل ، خير من البطالة وتكفف الناس .

ولم يكتف بهذا البيان النظرى ، فضرب لهم مثلاً بنفسه وبالرسل الكرام من قبله . فقال : « ما بعث الله نبياً إلا ورعى الغنم » . قالوا : وأنت يا رسول الله . قال : نعم : كنت أرحاها على قراريط لأهل مكة ، (١) .

وقال : « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده » ، وإن نبى الله داود كان يأكل من عمل يده ، (٢) .

وذكر الحاكم من حديث ابن عباس : أن داود كان زرادا (يصنع الزرد والدروع) وكان آدم حراثاً ، وكان نوح نجاراً ، وكان إدريس خياطاً ، وكان موسى راعياً (٣) .

ولا عجب إن رأينا فى أئمة الإسلام وأكابر علمائه ، الذين سارت بذكرهم الركبان ، وخلدتهم آثارهم ومؤلفاتهم العلية والأديبة — كثيرين لم ينسبوا إلى آبائهم وأجدادهم وقبائلهم ، بل نسبوا إلى حرف وصناعات كانوا يتعيشون منها . أو — على أبعد تقدير — كان يتعيش منها آبائهم ، ولم يجدوا هم كالم يجسد المجتمع الإسلامى على مر الأعصار أى غضاضة أو مهانة فى الانتساب إلى تلك الحرف والصناعات ، ولازلنا نقرأ أسماء : البزاز ، والقفال ، والزجاج ، والخراز ، والجصاص ، والخواص ، والخياط ، والصبان ، والقطان و .. و .. غيرهم من الفقهاء والمؤلفين ، والعلماء المتبحرين فى شتى جوانب الثقافة الإسلامية والعربية .

( د ) ومن الناس من يدع العمل ، لأنه لم يتيسر له فى بلده ومسقط رأسه ، وموطن أهله وعشيرته ومجمع ألقائه وأحبائه ، فهو يكره الغربة ، وينفر من الترحال ، ويتوجس

من الهجرة والضرب في الأرض ، وهو يؤثر الإقامة في موطنه مع البطالة والفقر ، على الهجرة والسفر مع السعة والغنى ، وهؤلاء قد حثهم الاسلام على الهجرة ، وشجعهم على الغربة ، وبين لهم أن أرض الله واسعة ، وأن رزق الله غير محدود بمكان ، ولا محصور في جهة ، فإذا أدرك أحدهم الموت بعيداً عن أهله ، غريباً عن موطنه ، قيس له من مولده إلى مدفنه في الجنة .

يقول الرسول — صلى الله عليه وسلم — : « سافروا تستغنوا »<sup>(١)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَافِقاً كَثِيراً وَسَعَةً »<sup>(٢)</sup> . وقال : ﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ »<sup>(٣)</sup> .

عن عبد الله بن عمرو قال : « توفي رجل بالمدينة ممن ولدوا فيها . فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم — وقال : ليتني مات في غير مولده ! فقال رجل : ولم يارسول الله ؟ فقال : إن الرجل إذا مات غريباً . قيس له من مولده إلى منقطع أثره في الجنة » . وفي رواية وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على قبر رجل بالمدينة فقال : « ياله لو مات غريباً ، فهل رأت البشرية تشجيعاً على السياحة والهجرة لسكر غرض مشروع أروع من هذا التشجيع ؟ »

وعلى هدى هذه الأحاديث وأمثالها . انطلق المسلمون الأولون في فجاج الأرض . ينشرون الدين . ويلتمسون الرزق : ويطلبون العلم . ويجاهدون في سبيل الله وقد سئلت أم مسلمة عن تفرق أولادها في شرق الأرض وغربها حتى مات هذا في جهة : وأخوه في جهة أخرى : فقالت الأم باعدت بينهم الهمم ؟

( هـ ) ومن الناس من يدع العمل والسعى في مناكب الأرض . اعتماداً على أخذه من الزكاة أو غيرها من الصدقات والتبرعات التي تجي إليه من الآخرين : بغير تعب ولا عناء وفي سبيل ذلك يستبيح مسألة الغير ، ومديده إليه على ما فيها من ذل النفس ، وإراقة ماء الوجه ، هذا مع أنه . قوى البلية ، سليم الأعضاء ، قادر على الكسب ، كما كثر الذين نشاهدتهم في بلاد الإسلام — للأسف من المتسولين والشحاذين . والذين

(١) رواه الطبراني في الاوسط ورواه ثقات كما قاله المتندري في الترغيب .

(٣) المزمع / ٢٠

(٢) الفساء / ١٠٠

تسمع بهم عند الملوك والأمراء والأثرياء . من المستجدين والمداحين ، وطالبي المنح والعطايا ، وهؤلاء قد بين لهم الإسلام أنهم ليسوا أهلاً للزكاة ولا لغيرها من الصدقات ، ماداموا أقوياء مكتسبين أو مستطيعين للكسب .

ومن هنا قال النبي ﷺ لمن سألاه أن يعطيها من الزكاة : « لاحظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب » (١) .

وقال عليه الصلاة والسلام : لا تحل الصدقة لغني ، ولا للذي مرة سوى (٢) ، ومعنى المرة : القوة ، والسوى : السليم الأعضاء .

وبهذا لم يجعل الرسول ﷺ ، لمتبطل كسول حتماً في صدقات المسلمين ، وذلك ليدفع القادرين إلى العمل والكسب الحلال ، وسبأني لذلك مزيد إيضاح عند حديثنا عن الزكاة .

كما أن الإسلام بالغ في النهي عن مسألة الناس ، والتحذير منها ، فتدروى الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « ما يزال الرجل يسأل الناس ، حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم » ، وروى مسلم عن أبي هريرة عنه ﷺ قال : « من سأل الناس أموالهم تكثر ، فإنما يسأل جراً ، فليستقل أو ليستكثر » . ومعنى سؤاله تكثر : أنه يسأل ليكثر ماله ، لا لضرورة أبحاثه إلى السؤال .

وفي الصحيحين عن ابن عمر أنه ﷺ قال — وهو على المنبر وقد ذكر الصدقة والتعفف والمسألة — : « اليد العليا خير من اليد السفلى » ، فاليد العليا هي المنفقة ، واليد السفلى هي السائلة . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لأن يخذل أحدكم فيحتطب على ظهره ليتصدق به وليستغنى عن الناس ، خير له من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه ، ذلك بأن اليد العليا خير من اليد السفلى » . وروى أحمد عن ثوبان

---

( ١ ) رواه أحمد وأبو داود والنسائي . ( ٢ ) رواه الخمسة وحسنه الترمذي .



رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « من سأل مسألة وهو عنها غنى ، كانت شيئاً في وجهه يوم القيامة » ، وروى أيضاً من حديث عبد الرحمن بن عوف ، عنه ﷺ قال : « لا يفتح عبد باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر » . وروى النسائي عن عائذ بن عمرو ، أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فسأله فأعطاه فلما وضع رجله على اسكفة الباب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو يعلمون ما في المسألة ما مشى أحد إلى أحد يسأله شيئاً » .

وروى أبو داود والنسائي والترمذي عن النبي ﷺ قال : « المسائل ( أى سؤال الناس ) كدح ( أى خموش وجروح ) يكدح بها الرجل وجهه ، فمن شاء أبقى على وجهه ، ومن شاء ترك ، إلا أن يسأل الرجل ذا سلطان ، أو في أمر لا يجد منه بداً » .

فبين أن السؤال يصيب الإنسان في أخص مظهر لكرامته وإنسانيته ، وهو وجهه ، ولم يستثن من ذم المسألة إلا حالتين :

الأولى : أن يسأل ولي الأمر الذي استرعاه الله إياه .

الثانية : أن يسأل في أمر لا بد منه ، ولحاجة تقهره على السؤال ، فهذا موضع ضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها .

وإنما كان كل هذا التحذير ، وكل هذا التشديد ، لأن مسألة الناس كما قال ابن القيم : ظلم في حق الربوية ، وظلم في حق المستول ، وظلم في حق السائل .

أما الأول : فلا نه بذل سئاله وفقره ، وذله واستعطاه لغير الله ، وذلك نوع عبودية ، فوضع المسألة في غير موضعها . وأنزلها بغير أهلها ، وظلم توحيدِه وإخلاصه .

وأما الثاني : - وهو ظلمه للمستول - فلا نه عرضه لمشقة البذل أو لوم المنع ، فإن أعطاه أعطاه على كراهية ، وإن منعه منعه على استحياء وإغماض<sup>(١)</sup> .

---

(١) هذا إذا سأله ما ليس عليه ، أما إذا سأله حقاً هو له عنده ، فلم يدخل في ذلك ولم يظلمه بسؤاله .

وأما الثالث : - وهو ظله لنفسه - فلائنه أراق ماء وجهه، وذل لغير خالقه، وأنزل نفسه أدنى المنزلتين، ورضى لها بأبغض الحالتين، ورضى بإسقاط شرف نفسه، وعزة، وتعففه، وباع صبره ورضاه . وتوكله واستغناؤه عن الناس بسؤالهم . وهذا عين ظله لنفسه (١) .

إذا عرفنا ذلك، فمن حق ولي الأمر في الإسلام، أن يؤدب كل صحيح قادر على التكسب يريد أن يعيش عائلة على المجتمع، متخذاً من سؤال الناس حرفة له، أو معتمداً على أن له حقاً - في زعمه - من الزكاة، فإن الزكاة، على مثله حرام، ومسألة الناس في حقه معصية، وكل معصية لاحد فيها ولا كفارة، يجوز للحاكم المسلم أن يعزر عليها، وأن يؤدب من اقترفها بما يراه ملائماً من أصناف العقوبات .

ومما ينبغي ذكره هنا أن التسول والشحاذة لها صور وأساليب شتى، قد تروج عند بعض الناس، وقد يحسبونها ضرباً من العمل والسعى للعيشة، مع أنها - عند التأمل - ليست إلا تسولاً رخيصاً مطلياً بطلاء كاذب، ولا أجد هنا أفضل ولا أصدق مما قاله الإمام الغزالي في « إحيائه »، عن هذه الحرفة اللثيمة التي سماها « السكدية »، أي الشحاذة، فبعد أن تحدث عن ضرورة الحرف والصناعات لانتظام المعيشة، وعدد أنواعها منها، ذكر أن بعض هذه الحرف لا يمكن مباشرته إلا بعد تعلم وتعب في الابتداء، وفي الناس من يغفل عن ذلك في الصبا فلا يشتغل به، أو يمنعه عنه مانع، فيبقى عاجزاً عن الاكتساب، لعجزه عن الحرف، فيحتاج إلى أن يأكل ما يسعى فيه غيره، فيحدث من ذلك حرفتان خسيستان : اللصوصية والسكدية ( أي الشحاذة )، إذ يجمعهما أنهما ياكلان من سعى غيرهما، ثم إن الناس يحترزون من اللصوص والمنكدين، ويحفظون عنهم أموالهم، فاقتقرت الطائفتان إلى صرف عقولهم في استنباط الحيل والتدابير، أما اللصوص، فمنهم

---

(١) من « مدارج السالكين » لابن القيم ج ١ ص ٢٢٣، ٢٢٢ بتصرف .

من يطلب أعواناً ، ويكون في يده شوكة وقوة ، فيجتمعون ويتكاثرون ، ويقطعون الطريق ، وأما الضعفاء منهم فيفزعون إلى الحيل ، إما بالنقب أو التسلق عند انتهاز فرصة الغفلة ، أو غير ذلك من أنواع التلصص الحادثة بحسب ما تنتجه الأفكار المصروفة إلى استنباطها .

وأما المكدي ( الشحاذ ) فإنه إذا طلب ما سعى فيه غيره ، وقيل له : اتعب واعمل كما عمل غيرك ، فمالك والبطالة؟ فلا يعطى شيئاً .. فافتقروا إلى حيلة في استخراج الأموال ، وتمهيد العذر لأنفسهم في البطالة ، فاحتالوا للتعلل بالعجز : إما بالحقيقة ، كجماعة يعمون أولادهم وأنفسهم بالحيلة ليعذروا بالعمى فيعطون ، وإما بالتعالي والتفالج والتجان والتمارض وإظهار ذلك بأنواع من الحيل ، مع بيان أن تلك محنة أصابت من غير استحقاق ، ليكون ذلك سبب الرحمة .. وجماعة يلتمسون أقوالاً وأفعالا يتعجب الناس منها ، حتى تدبسط قلوبهم عند مشاهدتها ، فيسخو برفع اليد عن قليل من المال في حال التعجب ، ثم قد يندم بعد زوال التعجب ولا ينفع الندم ، وذلك قد يكون بالتمسخر والمحاكاة والتعوذة والأفعال المضحكة ، وقد يكون بالأشعار الغريبة ، والكلام المنشور المسجع مع حسن الصوت ، والشعر الموزون أشد تأثيراً في النفس ، لاسيما إذا كان فيه تعصب يتعلق بالمذاهب ، أو الذي يحرك داعية العشق من أهل المجانة ، كصناعة الطبالين في الأسواق ، وصناعة ما يشبه العوض وليس بعوض ، كبيع التعويذات ونحوها ، ما يخيل بآثامها أدوية ، فيخدع بذلك الصبيان والجهال ..

وكأصحاب القرعة والنمأل من المنجمين ، ويدخل في هذا الجنس الوعاظ والمكدون على رؤوس المنابر إذا لم يكن وراءهم طائل علمي ، وكان غرضهم استمالة قلوب العوام ، وأخذ أموالهم بأنواع الكدية ، وأنواعها تزيد على ألف نوع وألفين .. أه<sup>(١)</sup> .

---

(١) إحياء علوم الدين جزء ٣ صفحة ١٩٧ ، ١٩٨ من كتاب ذم الدنيا .  
( ٤ — مشكلة الفقر )

ولإنها للفتة رائعة من حجة الإسلام الغزالي ، تلك التي قرن فيها بين اللصوصية وبين التسول والشحاذة بمختلف صورها وأنواعها التي تزيد على الألف والآلاف كما قال . فكلًا الحرفتين الخسيسيتين أكل لثمرات عمل الآخرين بالباطل ، واحتيال لأخذ أموالهم بأنواع من الحيل والوسائل التي لا يقرها عقل ولا شريعة ، إلا شريعة الشياطين ؟ ولقد نبه على أنواع من الشحاذات الخفية تدل على عمق فكرته ، وثقوب نظرته إلى أمراض المجتمع ، حتى إنه ليجعل أصحاب الكلام المسجوع المنمق ، والوعظ السطحي المزخرف ، الذي ليس وراءه طائل علمي صنفًا من المتسولين المذمومين ؟ وصدق حجة الإسلام فيما قال .

( و ) ومن الناس من يدع العمل والسعي ، عجزاً عن تدبير عمل لنفسه — مع قدرته على العمل — وذلك لقلّة حياته ، وضيق معرفته بوسائل العيش ، وطرائق الكسب . وربما كان أهون شيء عليه أن يقعد عن السعي ، ويضع عبء نفسه وأسرته على الحاكم المسئول الذي عاينه أن يدبر له معونة تكفيه وتغنيه .

فهذا يوجب الإسلام أن ييسر له سبيل العمل الملائم لمثله ، يعاونه في ذلك أفراد المجتمع عامة ، وأولو الأمر خاصة .

روى أصحاب السنن : عن أنس بن مالك — رضي الله عنه — : أن رجلاً من الأنصار ، أتى النبي — صلى الله عليه وسلم — فقال : أما في بيتك شيء ؟

قال : بلى . جلس<sup>(١)</sup> نلبس بعضه ونبسط بعضه ، وقعب<sup>(٢)</sup> نشرب فيه الماء .

قال : أتنتي بهما . . . فأتاه بهما فأخذهما رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وقال : من يشتري هذين ؟

قال رجل : أنا آخذهما بدرهم .

( ) المجلس : كساء يوضع على ظهر الدابة ، أو يفرش ويمجلس عليه .

( ٢ ) القعب : الإناء .



تقال : من يزيد على درهم ؟ — مرتين أو ثلاثاً .

قال رجل : أنا آخذهما بدرهمين .

فأعطاهما إياه ، وأخذ الدرهمين ، وأعطاهما الأنصارى ، وقال : اشتر بأحدهما طعاماً وانبذه إلى أهالك ، واشتر بالآخر قدوماً فأنتى به .. فشدد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عوداً بيده ثم قال له : « اذهب فاحتطب وبع .. ولا أرينك خمسة عشر يوماً » .

فذهب الرجل يحتطب ويبيع ، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم ١٢ فاشترى ببعضها ثوباً ، وببعضها طعاماً .. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة ؟ إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة : لذي فقر مدقع (١) أو لذي غرم مفظع (٢) أو لذي دم موجع (٣) » .

ففي هذا الحديث الناصح نجد النبي صلى الله عليه وسلم لم ير للأنصارى السائل أن يأخذ من الزكاة وهو قوى على الكسب .. ولا يجوز له ذلك إلا إذا ضاقت أمامه المسالك وأعيته الحيل .. وعلى ولي الأمر أن يعينه في إتاحة الفرصة للكسب الحلال وفتح باب العمل أمامه .

إن هذا الحديث يحتوى خطوات سباقة ، سبق بها الإسلام كل النظم التي لم تعرفها الإنسانية إلا بعد قرون طويلة من ظهور الإسلام .

لأنه لم يعالج مشكلة السائل المحتاج بالمعونة المادية الوقتية .. كما يفكر كثيرون .

ولم يعالجها بالوعظ المجرد ، والتنفير من المسألة .. كما يصنع آخرون .

ولكنه أخذ بيده في حل مشكلته بنفسه وعلاجها بطريقة ناجعة .

---

(١) المدقع : الشديد وأصله من القعاء وهو الزراب .

(٢) الغرم المفظع : الدين الثقيل .

(٣) الدم الموجع : الدية الباهظة تلزمه أو الحاملة يتحملها في حقن الدماء وإصلاح ذات

الليين والحديث أخرجه أصحاب السنة الأربعة وحسنه الترمذى .

عليه أن يستخدم كل ما عنده من طاقات وإن صغرت ، وأن يستنفد ما يملك من حيل وإن ضوّلت ، فلا يلجأ إلى السؤال ، وعنده شيء يستطيع أن يلتفت به في تيسير عمل يغنيه .

وعليه أن كل عمل يجلب رزقاً حلالاً هو عمل شريف كريم ، ولو كان احتطاب حزمة يجتلبها فيبيعها فيكذب الله بها وجهه أن يراق مأواه في سؤال الناس .

وأرشده إلى العمل الذي يناسب شخصه وقدرته وظروفه وبيئته . . . وهياً له آلة العمل الذي أرشده إليه ، ولم يدعه تائهاً حيران .

وأعطاه فرصة خمسة عشر يوماً ، يستطيع أن يعرف منه بعدها مدى ملائمة هذا العمل له ، ووفاء بمطالبه . . فيقره عاياه ، أو يدبر له عملاً آخر .

وبعد هذا الحل العملي لمشكلته لقنه ذلك الدرس النظري الموجز البليغ في الزجر عن المسألة والترهيب منها ، والحدود التي تجوز في دائرتها ( لذي فقر مدقع ، أو لذي غرم مفضّع ، أو لذي دم موجع ) .

وحبذا لو اتبعنا نحن هذه الطريقة النبوية الرشيدة . . فقبل أن نبدى ونعيد في محاربة التسول بالكلام والمواعظ ، نبدأ أولاً بحل المشاكل . وتهيئة العمل لكل عاطل .

## الخلاصة

وبهذا الذي ذكرنا يتبين لنا : أن على كل فرد مسلم أن يسعى ويعمل ويجتهد ، ملتصقاً الرزق في خبايا الأرض ، وتحت أديم السماء ، كيفما كان العمل الذي يزاوله : زراعة أو صناعة أو تجارة ، أو إدارة أو كتابة ، أو احترافاً بأي حرفة من الحرف النافعة ، سواء أ كان يعمل لحساب نفسه أم لحساب غيره ، فرداً كان ذلك الغير أو جماعة . فهو بعمله هذا يغني نفسه بنفسه ، ويسد حاجته وحاجة أسرته ، غير مفتقر إلى معونة من فرد أو مؤسسة أو حكومة . . وهو بهذا قد أغنى نفسه من الفقر ، وأسهم بنصيب ما في إغناء المجتمع كله .

ومن ضاق رزقه في بلده ، لقلة الموارد ، أو لكثرة الخلق وانتشار البطالة بين الناس ، فعليه أن يضرب في الأرض مبتغياً من فضل الله ، فإن أرض الله واسعة .

وعلى الجماعة المسلمة أن تعاون المسلم القادر على العمل ، حتى يجد ما يعيش به عيشة كريمة ، استجابة لقول الله تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ﴾ (١) .

وعلى الحاكم المسلم أن ييسر له سبيل العمل ، ما وجد إلى ذلك سبيلاً ، فإن الله جعله راعياً مسئولاً عن رعيته .

وإذا كان طلب العمل في حاجة إلى إعداد خاص ؛ أو تدريب مهني يستطيع به أن يجد العمل المناسب ، فمن واجب الجماعة والحكومة أن تساعد على ذلك ، حتى ينهض بعبد العمل وحده ، دون طلب لمعونة أو صدقة .

وإذا كان في حاجة إلى رأس مال ليفتح به متجراً ، أو مشروعاً نافعاً ، أو إلى مزرعة ، أو قطعة أرض يعمل بها ، أو إلى أدوات لصنعه ، وآلات لحرفته ، فيجب على ولي الأمر أن يوفر له من مال الزكاة أو غيرها من موارد الدولة .

وعلى المجتمع الإسلامي — حكاماً ومحكومين — أن يجندوا كل طاقاتهم ، ويستغلوا كل ما يحتاجون إليه من ثرواتهم ، ويستخدموا كل ما لديهم من قوى بشرية ومادية للتغلب على وحشية الفقر ، وتحطيم أنيابه السكاسرة . إذ لا شك أن زيادة الإنتاج وتنمية موارد الثروة بوجه عام ، لها أثرها الفعال في محاربة الفقر .

وعلى أبناء المجتمع المسلم ، أن يعملوا متضامنين على سد كل ثغرة في بنيان مجتمعهم ، وأن يبحثوا عن الأعمال والشروعات والحرف والصناعات التي تفتقر إليها الأمة في كل مجال ، وأن يهيئوا لها من يقوم بها ويحسنها ، فهذا فرض كفاية على الأمة المسلمة : إن قام به البعض ، سقط الإثم والخرج عن سائرهما ، وإن لم يقم به أحد ، طوق الإثم للأمة عامة ، وأولى الأمر فيها خاصة .

## الوسيلة الثانية كفالة المؤسرين من الأقارب

هذا هو الأصل الأصيل في شريعة الاسلام : أن يحارب كل امرئ الفقر بسلاحه هو ، وسلاحه هو السعى والعمل . ولكن ما ذنب العاجزين الذين لا يستطيعون أن يعملوا ؟ ما ذنب الأراامل اللاتي مات عنهن أزواجهن ولا مال لهن ؟ ما ذنب الصبيان الصغار والشيوخ الهرمين ؟ ما ذنب الزمنى والمرضى والمقعدين ؟ وما ذنب من أصابتهم الكوارث فأفقدتهم عن الكسب ؟ أيترونها لعجلة الحياة تدوسهم ، وتسحقهم ، وتتركهم وراءها هباء تذرؤه الرياح ؟

لا . إن الاسلام قد عمل على إنقاذهم من مخالب الفقر والحاجة ، وإغنائهم عن ذلك السؤال ، وهوان التكفف . وأول ما شرعه لذلك ، هو تضامن أعضاء الأسرة الواحدة . لقد جعل الإسلام ذوى القربى متضامنين متكافلين ، يشد بعضهم أزر بعض ، ويحمل قويهم ضعيفهم ، ويكفل غنيهم فقيرهم ، وينهض قادرهم بعاجزهم فإن العلائق بينهم أشد قوة ، وبواعث التعاطف والتراحم والتساند أوثق عروة ، وذلك لما بينهم من الرحم الواصلة والقربى الجامعة ، هذه هي الحقيقة الكونية ، وقد أيدتها الحقيقة الشرعية ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾ (١) .

تأكيد الاسلام لحق قرابة وصلة الرحم :

أكد الإسلام حق ذوى القربى ، ونحت في آيات كتابه وأحاديث رسوله على برهم



وصلاتهم والإحسان بهم ، وتوعد من قطع رحمه أو أساء إلى ذوى قرباه بالعذاب الشديد  
فمن الآيات قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ (١)  
﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ  
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ  
وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ إِيْمَانُكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا  
فَخُورًا ﴾ (٢) ، ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ  
رَقِيبًا ﴾ (٣) ، ﴿ وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَالْبَنِي السَّبِيلِ وَلَا تُبْذِرْ  
تَبْذِيرًا ﴾ (٤) ﴿ فَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَالْبَنِي السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ  
لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ (٥) ، وقال عليه السلام : « من كان يؤمن بالله واليوم  
الآخر فليصل رحمه » (٦) ، « الرحم معلقة بساق العرش تقول : من وصاني وصله الله ،  
ومن قطعني قطعه الله » (٧) ، وأوجب النبي صلى الله عليه وسلم بر الوالدين والأقارب  
وقال : « أمك وأباك وأختك وأخاك ، ومولاك الذي يلي ذاك ، حق واجب ، ورحم  
موصولة » (٨) .

كل هذه النصوص دالة على أن للقريب على قريبه حقاً أكثر من غيره من الناس  
لما بينهما من روابط النسب والرحم : فما هو هذا الحق إن لم تكن إعالته والنفقة عليه  
عند عجزه ؟

وإذا كان القريب قد يرث قريبه — بعد موته — فيغنم . فمن العدل أن ينفق عليه —  
عند عجزه — فيغرم ، والغرم بالغنم .

(٣) النساء الآية الأولى

(٦) متفق عليه

(٢) النساء ٣٦

(٥) الروم ٣٨

(٨) رواه أبو داود .

(١) النحل ٩٠

(٤) الإسراء ٢٦

(٧) متفق عليه

فإن قال بعضهم : المراد بهذه النصوص البر والصلة دون الوجوب ، قيل : يرد هذا أن الله تعالى أدر به ، وسماه حقاً ، وأضافه إلى القريب بقوله : « حقه » وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه حق ، وأنه واجب وبعض هذا ينادى على الوجوب جهاراً .

لا معنى لصلة الرحم بغير النفقة على المحتاج :

فإن قيل : المراد بحقه : ترك قطيعته ! فالجواب : كما قال ابن القيم (١) . من وجهين : أحدهما . أن يقال : فأى قطيعة أعظم من أن يراه يتلظى جوعاً وعطشاً . ويتأذى غاية التأذى بالحر والبرد ، ولا يطعمه لقمة . ولا يسقيه جرعة ، ولا يكسوه ما يستر عورته ، ويقويه الحر والبرد ، ويسكنه تحت سقف يظله ؟ هذا وهو أخوه وابن أمه وأبيه ، أو عمه صنو أبيه ، أو خالته التي هي أمه ! فإن لم تكن هذه قطيعة فإننا لاندري ما هي القطيعة المحرمة ، والصلة التي أمر الله بها ؟ !

الوجه الثاني . أن يقال : فهاذه الصلة الواجبة التي نادى عليها النصوص وبالغت في إيجابها وذهمت قاطعها ؟ فأى قدر زائد فيها على حق الأجنبي حق تعقله القلوب وتجري به الألسنة وتعمل به الجوارح ؟ .

والنبي صلى الله عليه وسلم قد قرن حق الأخ والأخت بالأب والأم فقال : أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك ، فما الذي نسخ هذا ؟ وما الذي جعل أوله للوجوب وآخره للاستحباب ؟ .

هذا وقد أجمع فقهاء المسلمين على أن الزوج يجبر على نفقة زوجته ، والوالد يجبر على نفقة ولده الصغير والأنثى . والابن يجبر على نفقة أبويه ، واختلفوا بعد ذلك في بقية فروع الأقرباء ومبلغ سلطة القاضي في إجبار القريب لينفق على قريبه ، وإن أوجبوا عليه صلاته وبره ديناً ، بالإجماع .

وأوسع المذاهب الإسلامية في ذلك ، مذهب أبي حنيفة ومذهب ابن حنبل ، وقد انتصر لها ابن القيم ، وعضد مذهبهما بالأدلة من الكتاب والسنة .

**الرسول يحكم بالنفقة الاقارب :**

قال في « الهدى » (١) : روى أبو داود في سننه عن كليب بن مرفعة الحنفي عن جده أنه أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، من أبر ؟ قال : أمك وأباك ، وأختك وأخاك ، ومولاك الذي يلي ذاك ، حق واجب ، ورحم موصولة ، وروى الدسائي عن طارق المحاربي قال : قدمت المدينة فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول : يد المعطى العليا وأبدأ بمن تعول : أمك وأباك فأختك وأخاك ، ثم أدناك أدناك ، وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله ، من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : أمك قال : ثم من ؟ قال : أمك قال : ثم من ؟ قال : أمك : قال ثم من ؟ قال : أبوك ، ثم أدناك فأدناك . »

وعن الترمذی عن معاوية القشیری قال : قلت ، « یا رسول الله : من أبر ؟ قال : أمک ، قلت : ثم من ؟ قال : أمک قالت : ثم من ؟ قال أباک ، ثم الأقرب فالأقرب » .

وقد قال النبي ﷺ لهند : خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف .

وفي سنن أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال : **د إن أطيب ما أكلتم : من كسبكم ، وإن أولادكم من كسبكم ، وكلوه هنيئاً مريئاً ،** رواه أيضاً من حديث عائشة مرفوعاً .

وروی النسائی عن حدیث جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك ، فإن فضل عن أهلك شيء فلاذی قرابتك ، فإن فضل شيء عن ذوی قرابتك فہکذا وھکذا . »

(١) زاد المعاد ج ٤ ص ٣١٩ وما بعدها بتحقيق محمد حامد الفقي .

هذه الرسول مطابق للقرآن :

وهذا كله تفسير لقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (١)، وقوله ﴿وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ (٢) وقوله: ﴿فَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ (٣)، فجعل الله تعالى حق ذي القربى يلي حق الوالدين، كما جعله النبي ﷺ سواء بسواء، وأخبر سبحانه: أن لذي القربى حقاً على قرابته وأمر بإيتائه إياه.

فإن لم يكن ذلك حق النفقة فلا ندرى: أي حق هو؟ وأمر تعالى بالإحسان إلى ذي القربى، ومن أعظم الإساءة أن يراه يموت جوعاً وعرياً: وهو قادر على سد خلته أو ستر عورته، ولا يطعمه لقمة ولا يستر له عورة، إلا بأن يقرضه ذلك في ذمته.

وهذا الحكم من النبي صلى الله عليه وسلم مطابق لكتاب الله تعالى، حيث يقول: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا، لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (٤).

فأوجب سبحانه وتعالى على الوارث مثل ما أوجب على المولود له.

حكم عمر وزيد بن ثابت:

وبمثل هذا الحكم حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فروى سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب: «أن عمر حبس عصابة صبي على أن ينفقوا عليه، الرجال دون النساء».

(٣) الروم/ ٢٨.

(٢) الإسراء/ ٢٦.

(١) النساء/ ٢٦.

(٤) البقرة الآية ٢٣٣.



وذكر ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن حجاج عن عمرو عن سعيد بن المسيب قال : « جاء ولي يقيم إلى عمر بن الخطاب فقال : أنفق عليه » ، ثم قال : « لو لم أجد إلا أقصى شيرته لفرضت عليهم » ، وحكم بمثل ذلك أيضاً زيد بن ثابت ، قال ابن أبي شيبة : حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن حسن عن مطرف عن إسماعيل عن الحسن بن زيد بن ثابت قال : « إذا كان أم وعم ، فعلى الأم بقدر ميراثها ، وعلى العم بقدر ميراثه » . ولا يعرف لعمر وزيد مخازف من الصحابة البتة .

#### راى جمهور السلف :

وقال ابن جريج : قلت لعطاء : « وعلى الوارث مثل ذلك ؟ » ، قال : « على ورثة اليتيم أن ينفقوا عليه كما يرثونه » . قلت له : « أيحبس وارث المولود إن لم يكن للمولود مال ؟ » قال : « أفيدعه يموت ؟ » وقال الحسن : « وعلى الوارث مثل ذلك » ، قال : « على الرجل الذى يرث أن ينفق عليه حتى يستغنى » .

وبهذا فسر الآية جمهور السلف ، منهم ، قتادة ، ومجاهد ، والضحاك ، وزيد بن أسلم وشريح القاضي ، وقبيصة بن ذؤيب ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي ، وأصحاب ابن مسعود ، ومن بعدهم ، سفيان الثوري ، وعبد الرزاق ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، ومن بعدهم : أحمد وأسحق وداود وأصحابه .

ثم ذكر ابن القيم مذاهب الفقهاء فى النفقة على الأقارب ، وأضيّقها مذهب مالك ، وأوسع منه مذهب الشافعي وأوسع منهما مذهب أبي حنيفة وأحمد .

#### مذهب أبى حنيفة فى النفقة على الأقارب :

فعند أبى حنيفة أن النفقة تجب على كل ذى رحم محرم لذى رحمه . فإن كان من الأولاد وأولادهم ؛ أو الآباء والأجداد وجبت نفقتهم مع اتحاد الدين واختلافه . أى ولو كانوا كفاراً ، وإن كان من غيرهم لم تجب إلا مع اتحاد الدين ؛ فلا يجب على المسلم أن ينفق على ذى رحمه الكافر .

ثم إنما تجب النفقة بشرط قدرة المنفق ، وحاجة المنفق عليه ، فإن كان صغيراً  
تعتبر فقره فقط ، وإن كان كبيراً ، فإن كان أنثى فكذلك ، وإن كان ذكراً ، فلا بد  
مع فقره من عماه أوزماتته فإن كان صحيحاً مبصراً لم تجب نفقته ، وهى مرتبة عنده  
على الميراث ، إلا نفقة الولد ، فإنها على أبيه خاصة على المشهور من مذهبه ، وروى عن  
ابن زياد اللؤلؤى ، أنها على أبويه بقدر ميراثهما ؟ طرداً للقياس .

#### مذهب ابن حنبل :

أما مذهب أحمد بن حنبل فهو أن القريب إن كان من عمود النسب وجبت نفقته  
مطلقاً سواء كان وارثاً أو غير وارث ...

وإن كان من غير عمود النسب وجبت نفقتهم بشرط أن يكون بينه وبينهم  
توارث ... فإن كان الأقارب من ذوى الأرحام الذين لا يرثون فلا نفقة لهم على  
المنصوص عنه ، وخرج بعض أصحابه : وجوبها عليهم ، بناء على مذهبه فى توارثهم .  
والنفقة فرع الميراث عنده .

ولا بد عنده من اتحاد الدين بين المنفق والمنفق عايه حيث وجبت النفقة إلا فى  
عمودى النسب فى إحدى الروايتين .

وإذا لزمه نفقة رجل ، لزمته نفقة زوجته فى ظاهر مذهبه ... ويلزمه إعفاف  
عمودى نسبة بتزويجهم إذا طلبوا ذلك . قال القاضى أبو يعلى : « وكذلك يحىء فى كل  
من لزمته نفقة ابن أخ أو عم أو غيرها يلزمه إعفافه » .

وإذا لزمه إعفاف رجل لزمه نفقة زوجته ، لأنه لا يتمكن من الإعفاف إلا بذلك .

هذا مذهب أحمد ، وهو أوسع من مذهب أبى حنيفة ، وإن كان مذهب أبى حنيفة  
أوسع من وجه آخر ، حيث يوجب النفقة على ذوى الأرحام ، وهو الصحيح فى الدليل ،  
وهو الذى تقتضيه أصول أحمد ونصوصه ، وقواعد الشرع ، وصلة الرحم التى أمر الله أن

توصل ، وحرّم الجنة على كل قاطع رحم . فالنفقة تستحق بشيئين : بالميراث بكتاب الله وبالرحم بسنة رسول الله ، صلى الله عليه وسلم (١) .

### شروط وجوب النفقة على القريب :

اشترط الفقهاء لوجوب النفقة على القريب شرطين أساسيين :

أحدهما : فقر من تجب له النفقة . فإن استغنى بمال أو كسب لم تجب نفقته ، لأنها تجب على سبيل المعونة والمواساة فلا تستحق مع الغنى عنها .

الثاني : أن يكون للمنفق فضل مال ينفق عليهم منه ، زائد عن نفقة نفسه وزوجته ، لما روى جابر أن النبي ﷺ قال : « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول (٢) » ، ولأن نفقة القريب مواساة ، فيجب أن تكون في الفاضل عن الحاجة الأصلية ، ونفقة نفسه من الحاجة الأصلية . ومثاها نفقة زوجته ، لأنها تجب لحاجته هو ، فأشبهت نفقة نفسه (٣) .

### ماذ تشمل النفقة ؟ :

ولم يقدر الإسلام لهذه النفقة التي فرضها على القريب حداً معلوماً لا تتجاوزه من المال، فإن الناس تختلف حاجاتهم باختلاف المكان والزمان والحال والعرف، والمنفقون أنفسهم تختلف قدراتهم المالية . ما بين موسر مبسوط له ، وبين متوسط الحال . فكل ما طلبه الإسلام هنا أن تراعى قدرة المنفق . وحاجة المنفق عليه، وأن تسد هذه الحاجة بالمعروف . والمعروف هو ما تقره الفطر السليمة والعقول الرشيدة وعرف الفضلاء من الناس .

قال تعالى : ﴿ لِيَنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيَنْفِقْ ۚ

---

(١) راجع : زاد المعاد لابن القيم ج ٤ ص ٣١٩ — ٢٢٥ .

(٢) رواه الترمذي وقال هذا حديث صحيح . (٣) انظر الكافي ج ٢ ص ٩٩٨ .

تَمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا<sup>(١)</sup>، ويقول سبحانه: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ عَلَىٰ الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَىٰ الْمَقْتِرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَعَلَىٰ الْمَوْلُودِ اللَّهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٣)</sup> وأمر النبي صلى الله عليه وسلم هنداً زوج أبي سفيان أن تأخذ من مال زوجها ما يكفيها وولدها بالمعروف<sup>(٤)</sup>، وقد نص الفقهاء على أن النفقة تشمل ما يأتي :

- ١ — الغذاء والماء .
- ٢ — الكسوة للشتاء والصيف بما يناسب كلا منهما . .
- ٣ — المسكن وما يتبعه من أثاث وفراش .
- ٤ — الخادم إن يعجز عن خدمة نفسه .
- ٥ — تزويج من يتوق إلى الزواج .
- ٦ — نفقة زوجته وعياله .

يقول شيخ الإسلام ابن قدامة في كتابه «الكافي» :

«وتجب نفقة القريب مقدرة بالكفاية لأنها تجب للحاجة فيجب ما تندفع به ، وإن احتاج إلى من يخدمه وجبت نفقة خادمه . وأن كانت له زوجة وجبت نفقة زوجته . لأنه من تمام الكفاية .

ثم ذكر أنه يلزم تزويج أبيه وجده وابنه الذين تلزمه نفقتهم إذا طلبوا ذلك ، لأنه يحتاج إليه ويضره فقره ، فأشبه النفقة ، أى المأكل والمشرب والكسوة . كما ذكر أنه لا يكفي أن يزوجه عجزاً أو قبيحة ، لأن القصد الاستمتاع والأنس ، ولا يحصل ذلك بهما . قال ابن قدامة : ويجوز على قول أصحابنا : أنه يلزمه إعفاف ( أى تزويج ) كل من

(١) سورة الطلاق / ٧٠ . (٢) سورة البقرة الآية ٢٣٦ .  
(٣) سورة البقرة الآية ٢٣٣ . (٤) رواه البخارى في كتاب النكاح فى أكثر من باب



تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ ، لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْكُفَايَةِ (١) .

وَلَمْ يَنْصُ الْفَقْهَاءُ عَلَى وَجُوبِ الْعِلَاجِ . وَهُوَ مَا عُبِرَ وَاعْنَهُ : « ثَمَنُ الدَّوَاءِ وَأَجْرَةُ الطَّيِّبِ » ، لِأَنَّهُ كَمَا ذَكَرُوا لَيْسَ مِنَ النَّفَقَةِ الرَّاتِبَةُ ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِعَارِضٍ .

وَلِأَنَّ الطَّبَّ كَانَ عِلْمًا تَخْمِينِيًّا فِي الْغَالِبِ . وَلِهَذَا لَمْ يَرِ كَثِيرُونَ مِنَ الْفُقَهَاءِ عِلَاجَ الشَّخْصِ لِنَفْسِهِ وَاجِبًا بَلْ مُسْتَحَبًّا أَوْ مَبَاحًا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ لِنَفْسِهِ فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ ؟ .

أَمَّا الْآنَ فَالْوَضْعُ يَخْتَلِفُ . فَقَدْ أَصْبَحَ تَشْخِيصُ الدَّاءِ فِي مَعْظَمِ الْأَمْرَاضِ سَهْلًا ، وَأَصْبَحَ الْعِلَاجُ مَعْرُوفًا ، وَصَارَ تَرْكُ الْمَرِيضِ بِلَا عِلَاجٍ يَعْدُ تَعْذِيرًا لَهُ .

وَوُجُوبُ التَّدَاوِي هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ : « يَا عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوُوا ، فَإِنَّ الَّذِي خَلَقَ الدَّاءَ خَلَقَ الدَّوَاءَ » .

#### النَّفَقَةُ عَلَى الْأَقَارِبِ مِنْ خُصَائِمِ الْإِسْلَامِ :

لَقَدْ وَضَعَ الْإِسْلَامُ — بِإِيجَادِ النَّفَقَةِ لِلْقَرِيبِ الْفَقِيرِ عَلَى قَرِيبِهِ الْغَنِيِّ — اللَّبَنَةَ الْأُولَى فِي بِنَاءِ التَّكَاثُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ أَمْرًا مُسْتَحَبًّا ، بَلْ هُوَ حَقٌّ أَمَرَ اللَّهُ بِإِيتَائِهِ كَمَا ذَكَرْنَا : وَفَصَّلَ الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ أَحْكَامَهُ فِي « كِتَابِ النَّفَقَاتِ » ، فِي فَصْلِ النَّفَقَةِ عَلَى الْقَرِيبِ ، الَّذِي لَا أَظُنُّ الشَّرَائِعَ الْقَدِيمَةَ أَوْ الْقَوَانِينَ الْحَدِيثَةَ اشْتَمَلَتْ عَلَى مِثْلِهِ .

وَلِهَذَا كَانَ حَقُّ كُلِّ فَقِيرٍ مُسْلِمٍ أَنْ يَرْفَعَ دَعْوَى النَّفَقَةِ عَلَى الْإِغْنِيَاءِ مِنْ أَقَارِبِهِ ، وَمَعَهُ النَّاسُ الْإِسْلَامِيُّ ، وَالْقَضَاءُ الْإِسْلَامِيُّ الَّذِي لَا يَزَالُ أَثْرَمَتُهُ فِي الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى الْيَوْمِ .

وَهَذَا الَّذِي نَعُدُّهُ نَحْنُ أَمْرًا طَبِيعِيًّا وَبَدِيهِيًّا فِي بِلَادِنَا لِأَنَّنَا تَعَلَّمْنَاهُ دِينًا وَتَوَارَثْنَاهُ تَقَالِيدًا يَعْدُ شَيْئًا بَالِغَ الْغَرَابَةِ وَهَشِيرًا لِلدَّهْشَةِ عِنْدَ غَيْرِنَا مِنَ الْأُمَمِ وَالشُّعُوبِ الَّتِي نَعُدُّهَا سَابِقَةً فِي مَضْمَارِ الْحَضَارَةِ .

(١) انظر الكافي لابن قدامة ج ٢ ص ١٠٠٢ — ١٠٣٢ .

ذكر أستاذنا الدكتور محمد يوسف موسى رحمه الله تعالى في كتابه «الإسلام وحاجة الإنسانية إليه» أثناء حديثه عن عناية الإسلام بالأسرة قال :

« ولعل من الخير أن أذكر هنا أني حين إقامتي بفرنسا كانت تخدم الأسرة التي نزلت في بيتها فترة من الزمن ، فتاة يظهر عليها مخايل كرم الأصل . فسألت ربة البيت : لماذا تخدم هذه الفتاة ؟ أليس لها قريب يجنبها هذا العمل وبوفر لها ما تقيم به حياتها ؟ . فكان جوابها : إنها من أسرة طيبة في البلدة . ولها عم غني موفور الغنى ، ولكنه لا يعنى بها ولا يهتم بأمرها . فسألت : لماذا لا ترفع الأمر للقضاء ليحكم لها عليه بالنفقة ؟ فدهشت السيدة من هذا القول ، وعرفتني أن ذلك لا يجوز لها قانوناً . وحينئذ أفهمتها : حكم الإسلام في هذه الناحية . فقالت : ومن لنا بمثل هذا التشريع ؟ ، لو أن هذا جاز قانوناً عندنا لما وجدت فتاة أو سيدة تخرج من بيتها للعمل في شركة أو مصنع أو معمل أو ديوان من دواوين الحكومة (١) . » .

## الوسيلة الثالثة الزكاة

لماذا فرضت الزكاة :

أمر الإسلام كل قادر أن يعمل ويسعى في طلب الرزق ليكفي نفسه ، ويغني أسرته ويسهم بالنفقة في سبيل الله ، فمن لم يستطع وعجز عن العمل ، ولم يكن لديه من المال الموروث أو المدخر ما يسد حاجته ، كان في كفالة أقاربه الموسرين ، ينهضون به ويقومون بشأنه . ولكن ليس لكل فقير قريب قادر موسر لينفق عليه . فماذا يصنع المسكين الضعيف الذي ليس له أقارب أقوياء يحملونه من ذوى عصبته أو ذوى رحمه ؟

ماذا يصنع المحتاجون العاجزون أمثال الصبي اليتيم والمرأة الأرملة والأم العجوز ، والشيخ الهرم ؟ ماذا يصنع المعتوه والزمن والأعمى والمريض وذوى العاهة ؟ وماذا يصنع القادر الذي لم يجد عملاً يرتزق منه ؟ والعامل الذي وجد عملاً لا يقوم دخله منه بكفايته هو وأسرته ؟ .

أترك كل هؤلاء للفقر القاهر ، والحاجة القاسية ، تفترسهم اقتراساً ، والمجتمع ينظر إليهم — وفيه الأغنياء الموسرون — ولا يقدم لهم عوناً ؟ .

إن الإسلام لم يلس هؤلاء ، لقد فرض الله لهم في أموال الأغنياء حقاً معلوماً ، وفريضة مقررّة ثابتة ، هي الزكاة ، فالهدف الأول من الزكاة هو : إغناء الفقراء بها .

والفقراء والمساكين هم أول من تصرف لهم الزكاة ، حتى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يذكر في بعض المواقب إلا هذا المصرف ، لأنه المقصود أولاً ، كأمره لمعاذ - وقد بعثه إلى اليمن أن يأخذها من أغنيائهم ويردها في فقرائهم . وحتى ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الزكاة لا تصرف إلا لفقير .

زكاة الأموال مورد ضخم لعلاج الفقر :

والزكاة ليست مورداً هيناً أو ضئيلاً . إنها العشر أو نصف العشر من الحاصلات الزراعية : من الحبوب والثمار والفواكه والخضروات - على أرجح الأقوال - أخذاً بعموم قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (١) ، وبعموم قوله - صلى الله عليه وسلم - « فيما سقت السماء العشر ، وفيما سقى بآلة نصف العشر (٢) » .

ويقاس على الأرض الزراعية في عصرنا : العمارات والمصانع ونحوها من « المستغلات » التي تدرّ دخلاً منتظماً ، وتكوّن رؤوس أموال كبيرة لعدد من الناس . والزكاة عشر الناتج من عسل النحل ، كما جاءت بذلك الآثار ، وأيدها النظر والاعتبار .

ويمكن أن يقاس عليها المنتجات الحيوانية في عصرنا ، كمنتجات دودة القز ، ومزارع البواجن ، وأبقار الألبان ، ونحوها .

والقياس - في رأي جمهور الأمة - أصل من أصول الشريعة التي أنزلها الله بالحق والعدل . فلا تفرق بين متباثلين ، كما لا تسوى بين مختلفين .

والزكاة أيضاً ربع عشر النقود والثروة التجارية للأمة « أى ٢٥ ٪ من نقود أو تجارة كل مسلم مالك للنصاب الشرعى ، إذا كان خالياً من الدين ، وفاضلاً عن حوائجه الأصلية .

وهى نحو هذا المقدار - تقريباً - من الثروة الحيوانية التي تقتنى للدر والدسل ، كالإبل والبقر والغنم ، بشرط أن تبلغ النصاب ، وأن ترعى في معظم السنة في كلاً مباح ، خلافاً للإمام مالك الذى أوجب الزكاة في الماشية ، وإن كان صاحبها يعلفها العام كله .

وأوجب بعض الصحابة والتابعين الزكاة في الخيل المعدة للنماء ، وهو مذهب أبى حنيفة .

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٦٧ (٢) الحديث متفق عليه على اختلاف في ألفاظه .



وفي التكنوز التي يعثر عليها من آثار القدماء ؛ الخمس ، وكذلك في الثروة المعدنية عند المحققين من الفقهاء ، وإن اختلفوا : هل تصرف مصرف الزكاة ، أم في مصالح الدولة العامة كالنفي ؟

### زكاة الفطر :

وهذا كله في زكاة الأموال . وهناك زكاة أخرى تفرض على « الرعوس » لا على الأموال وهي « زكاة الفطر » التي شرعها الإسلام بمناسبة إكمال صيام رمضان ، وإقبال عيد الفطر . وكان من حكمة تشريعها أمران :

الأول : جبر ما عسى أن يكون قد شاب صيام الصائم من لغو ورفث .

والثاني : إكرام الفقراء وإشعارهم برعاية المجتمع المسلم وأخوته في يوم العيد ، وإشراكهم في مسراته .

قال ابن عباس : « فرض رسول الله — صلى الله عليه وسلم — زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين (١) » .

وهذه الفريضة السنوية لها خصائص مميزة :

( أ ) فهي ضريبة على الرعوس والأشخاص كما بيتنا ، لا على الأموال .

( ب ) وهي ليست فريضة على الأغنياء المالكين للنصاب كزكاة المال ، بل فرضها الرسول على كل مسلم : حر أو عبد ، ذكر أو أنثى ، غني أو فقير . ما دام هذا الفقير يملك مقدارها فاضلا عن قوت يوم العيد وليته ، له ولعياله .

وهدف الإسلام من ذلك تدريب المسلم على البذل والإنفاق في السراء والضراء ، وتعويده على الإعطاء ، ولتكون يده اليد العليا ، حتى ولو كان محتاجاً ممن يستحقون زكاة الفطر ، فهو يعطى من ناحية ، ويأخذ من نواح عدة .

جاء في الحديث : « أما غنيكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما

---

(١) رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم وقال : صحيح على شرط البخاري .

أعطى ، . ولم يخالف في ذلك إلا أبو حنيفة ، فاشتراط لوجوبها ملك النصاب .

( ج ) وهى لا تجب على المسلم المكاتب عن نفسه فحسب ، بل عن نفسه وولده ، وكل من يمونه ويلى عليه .

( د ) وقد قلل الإسلام مقدارها بحيث تستطيع الأغلبية الساحقة في الأمة — إن لم نقل جميعها — أدائها . وهذا المقدار قد حدده الرسول بصاع من تمر أو زبيب ، أو قمح ، ومثل ذلك غالب قوت البلد الذى يعيش فيه المكاتب .

والصاع : أربع حفنات يكفى الرجل المعتدل . ويقدر بالوزن الآن بنحو ٢١٧٦ ك . ج . لوزن القمح .

وروى عن عمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء وغيرهم : أنهم كانوا يعطون الدراهم في صدقة الفطر بقيمة الطعام ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، ولعل ذلك أنفع للفقير في عصرنا ، والمطلوب شرعاً إغناؤه ، وهو يتحقق بالنقود أكثر من غيرها .

على كل حال ، فمجال القول في « الزكاة » ذو سعة : وجوب الزكاة . . ومن تجب عليه . . والأموال التى تجب فيها . . ومقادير الواجب في كل منها . . وتحصيل الزكاة وإخراجها . . ومن المستول عنها . . ومصارفها ومستحقوها . . وأهدافها وآثارها . . والمقارنة بين الزكاة والضريبة .

ومن أراد معرفتها مفصلة مقرونة بأدلتها ، فليرجع إلى كتابنا . « فقه الزكاة » فقيه — والحمد لله — غناء وكفاية ، حيث استوفى بيان أحكام الزكاة وحكمها وفلسفتها — مع المقارنة والتعليل — في ضوء القرآن والسنة .

وحسبى هنا أن ألقى بعض الضوء على بعض الجوانب الخافية من هذه الفريضة المحكمة مثل : بيان مكانة الزكاة في الإسلام . . حقيقة الزكاة كما شرعها الإسلام . . مسئولية الدولة عن شئون الزكاة . . من هم الفقراء والمساكين الذين تصرف لهم الزكاة

كم يصرف للفقراء والمساكين من مال الزكاة؟ سياسة الإسلام في توزيع أموال الزكاة.

#### (١) مكانة الزكاة في الإسلام :

من معجزات هذا الدين ، ومن الدلائل على أنه من عند الله ، وعلى أنه الرسالة الخاتمة الخالدة : أنه سبق الزمن ، وتخطى القرون ، فعنى بعلاج مشكلة الفقر ورعاية الفقراء ، دون ثورة منهم ولا مطالبة من فرد أو من جماعة بحقوقهم . ولم تكن عنايته هذه عناية سطحية أو عارضة أو ثانوية في تعاليمه وأحكامه ، بل كانت من خاصة أسسه : وصلب أصوله . فلا عجب أن كانت الزكاة — التي ضمن الله بها حقوق الفقراء والمساكين في أموال الأمة وفي عنق الدولة — ثلاثة دعائم الإسلام ، وأحد أركانه العظام ، وشعائره الكبرى ، وعباداته الأربع .

وفي حديث ابن عمر المشهور المتفق عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً » .

وقد جعل القرآن الزكاة — مع التوبة من الشرك وإقامة الصلاة — عنوان الدخول في دين الإسلام ، واستحقاق أخوة المسلمين ، والالتقاء إلى المجتمع الإسلامي . قال تعالى في شأن المشركين المحاربين : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ <sup>(١)</sup> ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَاخُواكُمْ فِي الدِّينِ <sup>(٢)</sup> ﴾ .

فلا يتحقق لكافر الدخول في جماعة المسلمين ، وتثبت له أخوتهم الدينية التي تجعله فرداً منهم : له ما لهم وعليه ما عليهم وتربطه بهم رباطاً لا تنفصم عراه ، إلا بالتوبة عن الشرك وتوابعه ، وإقامة الصلاة ، التي هي الرابطة الدينية الاجتماعية بين المسلمين ، وإيتاء الزكاة التي هي الرابطة المالية الاجتماعية بينهم .

ومنهج القرآن الكريم والسنة المطهرة أن يقرنا الصلاة بالزكاة دائماً ، دلالة على قوة الاتصال بينهما ، وأن إسلام المرء لا يتم إلا بهما ، فالصلاة عمود الإسلام ، من أقامه فقد أقام الدين ، ومن هدمه فقد هدم الدين . والزكاة قنطرة الإسلام ، من عبر عليها نجا ، ومن تجاوزها هلك . قال عبد الله بن مسعود : أمرتم بأقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، ومن لم يرك فلا صلاة له ، (١) .

وقال جابر عن زيد : « افترضت الصلاة والزكاة جميعاً . لم يفرق بينهما . وقرأ ، ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ . وأنى أن يقبل الصلاة إلا بالزكاة . وقال : رحم الله أبا بكر ما كان أفقهه ! » يعنى بذلك قوله : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ..

لقد جعل القرآن إيتاء الزكاة من أوصاف المؤمنين والمحسنين والأبرار المتقين . وجعل منعها من خصائص المشركين والمنافقين . فهى محك الايمان ، وبرهان الاخلاص ، كما جاء فى الصحيح : « الصدقة برهان » . وهى فيصل التفرقة بين الاسلام والكفر ، وبين الايمان والنفاق ، وبين التقوى والفجور .

فبغير إيتاء الزكاة لا ينتظم المرء فى عقد المؤمنين الذين كتب الله لهم الفلاح ، وضمن لهم ميراث الفردوس ، وجعل لهم الهدى والبشرى قال تعالى : ﴿ كَذَلِكَ أَفْتَحَ الْمَوْلُودَ لِلَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ حَاشِعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ (٢) ، وقال سبحانه : ﴿ هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ . الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ (٣) .

وبدون الزكاة لا يدخل فى زمرة المحسنين المهتدين بكتاب الله تعالى ، والذين قال فيهم : ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ . الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ

(١) تفسير الطبرى ج ١٤ ص ١٥٣ ط المعارف . (٢) سورة المؤمنون ٤

(٣) سورة النمل ٢ — ٣ .



الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ<sup>(١)</sup> ﴿

وبدون الزكاة لا يكون من الأبرار الصادقين المتقين .

قال تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولِثُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ  
وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ  
وَاتَى الْمَالَ - عَلَىٰ حُبِّهِ - ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ  
السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ - إِلَى أَنْ قَالَ -  
« أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ »<sup>(٢)</sup> ﴿

وبدون الزكاة لا يفارق المشركين الذين وصفهم القرآن بقوله : ﴿ وَوَيْلٌ  
لِّلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ »<sup>(٣)</sup> ﴿

وبغير الزكاة لا يتميز من المنافقين الذين وصفهم الله بأنهم : ﴿ يَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ<sup>(٤)</sup> ﴾  
أى عن الإنفاق ، وبأنهم : ﴿ لَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ<sup>(٥)</sup> ﴾ .

وبغير الزكاة لا يستحق رحمة الله التى أبى أن يكتبها إلا للمؤمنين المتقين المؤمنين  
للزكاة قال تعالى : ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ  
وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ<sup>(٦)</sup> ﴾ وقال عز وجل ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ  
وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ  
الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ  
سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ<sup>(٧)</sup> ﴾ .

وبدون الزكاة لا يستحق ولاية الله ولا رسوله ولا المؤمنين ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا

---

(١) لقمان : ٣ - ٤ (٢) البقرة ١٧٧ (٣) فصلت الآية ٧٦  
(٤) التوبة الآية ٦٧ (٥) التوبة الآية ٥٤ (٦) الأعراف الآية ١٥٦  
(٧) التوبة الآية ٧١ .

وَالَيْكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ (١) ﴿

وبدون إيتاء الزكاة لا يستحق نصر الله الذي وعد به من نصره ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ، الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ (٢) ﴾ .

ولقد توعد الاسلام بالعقوبة الشديدة في الدنيا والآخرة كل من منع هذه الزكاة ، ففي عقوبة الآخرة يقول الله تعالى مهدداً الكافرين للذهب والفضة الذين لا يؤدُّون منها حق الله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُخْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ . هَذَا مَا كُنْتُمْ لَا تُفْسِكُمْ . فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ (٣) .

ويروى البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته ، مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع ، له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه ( يعني بشدقيه ) ثم يقول أنا ما لك أنا كنزك ، ثم تلا النبي صلى الله عليه وسلم الآية : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ . بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٤) ﴾ .

وفي العقوبة الدنيوية يقول عليه الصلاة والسلام : « ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين (٥) ( أى بالقحط والمجاعة ) وفي حديث ثان : « ولم يمنعوا زكاة أموالهم

( ١ ) المائدة الآية ٥٥ ( ٢ ) الحج ٤٠ ، ٤١ ( ٣ ) التوبة الآية ٣٤ ، ٣٥

( ٤ ) آل عمران الآية ١٨٠ ( ٥ ) رواه الطبراني في الأوسط ورواه ثقات

إلا منعوا القطر من السماء ، ولو لا البهائم لم يمطروا ، (١) .

وفي حديث آخر : وما خالطت الصدقة — أو قال الزكاة — مالا إلا أفسدته (٢) .  
ومعنى هذا : أن تترك الزكاة في المال ولا تخرج منه قهلا .

وهذا كله في العقوبة السكونية القدرية ، أى التى يتولاها القدر الأعلى .

وهناك عقوبة دنيوية أخرى ، وهى عقوبة شرعية قانونية ، وهى التى يتولاها أولو الأمر في المجتمع الإسلامى ، وفي هذه العقوبة جاء حديثه صلى الله عليه وسلم في الزكاة : « من أعطاهما مؤتجراً ( أى طالباً الأجر ) فله أجرها ، ومن منعها فأنا آخذها وشطر ماله ( أى نصفه ) عزيمة من عزيمات ربنا لا يحل لآل محمد منها شيء » (٣) .

وفي الحديث الشريف ، يجوز لولى الأمر مصادرة نصف مال من امتنع عن أداء زكاته ، وهو نوع من العقوبة المالية التى يتخذها الحاكم عند الحاجة ، ليؤدب بها الممتنعين والمنهريين ، وليس ذلك عقوبة لازمة ولا دائمة ؛ وإنما هو من العقوبات التعزيرية التى تخضع لتقدير أولى الأمر ، واجتهاد أهل الحل والعقد في المجتمع المسلم . .

ولم تقف عقوبة مانع الزكاة عند الغرامة المالية فحسب ، بل يجوز لولى الأمر أن يستعمل العقوبة البدنية والحبس وغيرها حسب المصلحة والحاجة . .

وأكثر من ذلك أن الإسلام يشرع سل السيوف . وإعلان القتال على الممتنعين المتمردين عن أداء الزكاة ، ولهذا قاتل الخليفة الأول ، أبو بكر الصديق رضى الله عنه يومه الصحابة رضى الله عنهم ، مانعى الزكاة ، وقال كلمته المشهورة : « والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لئن منعوني عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عاياه » (٤) .

(٢) رواه البزار والبيهقي

(٤) رواه الشيخان

(١) رواه ابن ماجه والبزار والبيهقي واللفظ به

(٣) رواه أحمد وأبو داود والنسائي

قال ابن حزم : « وحكم مانع الزكاة ، إنما هو أن تؤخذ منه ، أحب أم كره فإن مانع دونها فهو محارب ، فإن كذب بها فهو مرتد ، فإن غيبها ولم يمانع دونها ، فهو آت منكر ، فوجب تأديبه أو ضربه حتى يحضرها ، أو يموت قتيل الله تعالى إلى لعنة الله . » كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده . إن استطاع ، وهذا منكر ، ففرض على من استطاع أن يغيره »<sup>(١)</sup> .

وكل هذه النصوص تؤكد لنا درجة الإلزام العالية ، التي تتمتع بها الزكاة ، فليست مجرد واجب عادي بل هي — كما بينا — إحدى الدعائم الخمس التي قام عليها بديان الإسلام . ، وأصبح معلوماً بالضرورة أنها أحد أركان الإسلام ، وتناقل ذلك الخاص والعام . ولم تعد فرضيتها في حاجة إلى إقامة دليل ، فقد ثبت ثبوتاً مؤكداً بالآيات القرآنية الصريحة المتكررة ، وبالسنة النبوية المتواترة ، وبإجماع الأمة كلها خلفاً عن سلف ، وجيلاً إثر جيل .

بل قال المحققون من العلماء : إن العقل أيضاً دل على فرضيتها ، كما دل الكتاب والسنة والإجماع ، وذلك من وجوه ذكرها الكاساني في « البدائع » .  
أحدها : أن أداء الزكاة من باب إعانة الضعيف وإغاثة اللهيئ ، وإقـدار العاجز وتقويته على أداء ما افترض الله عز وجل عليه من التوحيد والعبادات ، والوسيلة إلى أداء المفروض مفروض .

والثاني : أن الزكاة تطهر نفس المؤدى من أنجاس الذنوب ، وتركي أخلاقه بتخلق الجود والكرم وترك الشح والظن ؛ إذ النفس مجبولة على الظن بالمال ؛ فتعود السباحة وترتاض لأداء الأمانات ، وإيصال الحقوق إلى مستحقيها ، وقد تضمن ذلك كله قوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ .  
الثالث : أن الله تعالى قد أنعم على الأغنياء ، وفضلهم بصنوف النعمة والأموال .



الفاضلة عن الحوائج الأصلية ، وخصهم بها فيستعمون ويستمتعون بالذيد العيش ،  
وشكر النعمة فرض عقلاً وشرعاً ، وأداء الزكاة إلى الفقير من باب شكر النعمة .  
فكان فرضاً . (١)

وإذا كان هذا هو مكان فريضة الزكاة من شرائع الإسلام ، فقد قرر العلماء أن من  
أنكرها وجحد وجوبها ، فقد كفر ، ومرق من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية .  
قال ابن قدامة . فمن أنكر وجوبها جهلاً به ، وكان ممن يجهل ذلك ؛ إما لحداثة عهده .  
بالإسلام . أو لأنه نشأ ببادية نائية عن الأمصار ، عرف وجوبها ، ولا يحكم بكفره ،  
لأنه معذور .

وإن كان مسلماً ناشئاً ببلاد الإسلام بين أهل العلم ، فهو مرتد ، تجري عليه أحكام  
المرتدين ويستتاب ثلاثاً . فإن تاب ، وإلا قتل ، لأن أدلة وجوب الزكاة ظاهرة في  
الكتاب والسنة وإجماع الأمة . فلا تكاد تخفى على أحد ممن هذه حاله ، فإذا جحدتها  
فلا يكون إلا تكذيبه الكتاب والسنة وكفره بهما ، (٢) .

#### ب - الزكاة حق معلوم :

والزكاة في النظرية الإسلامية حق ، أو دين في أعناق الأغنياء للفئات الضعيفة .  
والمستحقة ، وهي كذلك حق معلوم أي محدد النسبة والمقدار ، علمه الذين تجب عليهم  
الزكاة وعلمه الذين تصرف لهم الزكاة ، والذي قرر هذا الحق وحدده هو الله تعالى الذي  
وصف المتقين المحسنين من عباده بقوله : ﴿ وفي أموالهم حق للسائل والمحروم ﴾ (٣) ،  
وفي سورة أخرى وصف الأخيار من عباده الذين يستحقون الإكرام في جناته فقال :  
﴿ والذين في أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم ﴾ (٤) .  
ولقد ذهب الإمام الشافعي إلى أن الزكاة حق يتعلق بعين المال فلا يجوز للمالك .

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٢ ص ٣ (٢) المغني ج ٢ ص ٥٧٣ ط ثلاثة المنار ..  
(٣) الذاريات : ١٩ (٤) المعارج ٢٤ : ٢٥

التصرف فيه ويصير الفقراء شركاء لرب المال في قدر الزكاة ، فلو باع مال الزكاة بعد الحول قبل إخراجها بطل البيع في قدر الزكاة . حتى لو مات الفقير بعد وجوب الزكاة وقبل أن يقبضها يدفع نصيبه إلى ورثته .

ولا غرابة في تقرير هذا الحق وتحديدده ، إذا عرفنا حقيقة تملك الإنسان للمال في النظرية الإسلامية التي عرفت بنظرية « الاستخلاف » ، والتي يدل عليها قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا بِمَا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ <sup>(١)</sup> ﴾ وغيرها من الآيات .

فالإنسان ليس هو المالك الحق للمال ، وإنما هو أمين عليه من قبل مالكه الأصلي . وهو الله تعالى ، مالك المال وواهبه وخالقه ورازقه . . . ومن واجب الإنسان أن يذعن لما يأمر به هذا الخالق الرازق ، وما يعينه من حق في هذا المال قل أو كثير .

وإذا كانت الزكاة حقاً معلوماً أوجبه الله تعالى للفقراء والمساكين وسائر المستحقين ، فمن مقتضى ذلك ألا تسقط — وقد وجبت ولزمت — بمرور هام أو أكثر دون أدائها ، وإيتائها أهلها .

وفي هذا يقول أبو محمد بن حزم : « من اجتمع في ماله زكاتان فصاعداً ، وهو حي ، تؤدي لكل سنة على عدد ما وجبته عليه في كل عام ، وسواء كان ذلك له رובה بماله ، أو لتأخر الساعى ( محصل الزكاة من قبل الدولة ) أو لجهله ، أو لغير ذلك ، وسواء في ذلك العين ( النقود ) والحرث والماشية وسواء أتت الزكاة على جميع ماله أو لم تأت ، سواء رجع ماله بعد أخذ الزكاة منه إلى ماله زكاة فيه أو لم يرجع ، ولا يأخذ الغرماء شيئاً حتى تستوفي الزكاة <sup>(٢)</sup> . . »

فإذا كانت الضريبة تسقط بالتقادم ومرور سنوات تقل أو تكثر — حسب تحديد القانون — فإن الزكاة تظل ديناً في عنق المسلم ، لا تبرأ ذمته ، ولا يصح إسلامه ، ولا

يصدق إيمانه ، إلا بأدائها وإن تسكَّرت الأعوام . وهى — كما يرى ابن حزم وغيره —  
دينٌ ممتاز مقدم على سائر الديون ، لما اجتمع لها من صفات وما توافرها من خصائص .  
فهى حق الله ، وحق الفقير ، وحق المجتمع جميعاً .

وكذلك لا تسقط الزكاة بموت رب المال ، وتخرج من تركته ، وإن لم يوص .  
بها هذا قول عطاء والحسن والزهرى وقتادة ومالك والشافعى وأحمد وإسحاق وإبنى  
ثور وابن المنذر (١) . .

وهذا القول هو الصحيح ، لقول الله تعالى فى الموازيت : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِّيِّهِ يُوصِى  
بِهَا أَوْ دِينَ (٢) ﴾ فعمم سبحانه وتعالى الديون كلها ، والزكاة ( كما قال ابن حزم ) دين قائم  
لله تعالى وللمساكين والفقراء والغارمين وسائر من فرضها تعالى لهم فى نص القرآن .

واستدل ابن حزم على تقديم دين الزكاة على ديون الناس بما رواه مسلم فى صحيحه  
عن ابن عباس قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أمى ماتت  
وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟ فقال : لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها »  
قال : نعم . قال : فدين الله أحق أن يقضى ، .

من هنا نتبين أن موت المكلف بالزكاة لا يسقطها عنه ولو كان موته عن طريق  
القتال والشهادة فى سبيل الله ، لما روى مسلم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال : « يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين ، .

ومن ذلك دين الزكاة إذا أخرها حتى استشهدوهى فى ذمته ، كما ذكر شيخ الإسلام  
ابن تيمية وغيره من العلماء (٣) .

وبهذا كله يتأكد لنا أن الزكاة فى الإسلام حق أصيل ثابت ، لا يسقطه تقادم ولا موت ،  
وأنها تؤخذ من التركة ، وتقدم — فى أرجح الأقوال — على كل حق وكل دين سواها .

(١) المغنى : لابن قدامة ج ٢ ص ٦٨٣ (٢) سورة النساء : ١١

(٣) منار السبيل ج ١ ص ٢٨٥ .

وبذلك يكون الإسلام قد سبق التشريعات الضريبية الحديثة ، التي قررت الخزانة الدولة امتيازاً على أموال المدين تسبق به دائنيه إذا ما تراحموا ، ويمكنها من تعقب ماله إذا تصرف فيه .

هذه طبيعة الزكاة كما شرعها الإسلام : (حق معلوم) والذي أحقه وأثبتته وحدده هو الله تعالى ، خالق الإنسان ، وواهب المال . وحينما أثار الاشتراك في هذه المشكلة تطرفوا فأفسدوا ، وقالوا للفقير : أنت مسروق ، والذي سرقتك هو الغني . فأغروا الفقير بالغنى ، فحقد عليه ، واستطال على ماله بحق ، أو بغير حق . والواقع : أنه ليس كل فقير مسروقاً ، ولا كل غني سارقاً . وليس كل فقير ذنبه في عنق الغني ، فمنهم من ذنبه في عنق نفسه ، وآخر ما وصلت إليه نظريات المعتدلين منهم — كما يقول الدكتور إبراهيم سلامة رحمه الله<sup>(١)</sup> — أنهم رجعوا إلى قريب مما قرره الإسلام ، ولما يصلوا إليه .

يقولون : إن بين الغني والفقير عقداً تقريبياً ، ليس مكتوباً في ورق ، ولكنه مكتوب في طبيعة الأشياء ، فالفقير يعمل والغني ينكسب ، وكسب الغني من عمل الفقير ، وهما متصلان اتصال رأس المال بالمجهود ، وإذا كان النظام الاجتماعي ملاحظاً فيه هذه الفوارق الضخمة بين الغني والفقير ، فلأن الأول لم يؤد ماعليه من الدين للأخير ، وهذا الدين قد تراكم بمضي الزمن ، حتى أحس الفقير بالحاجة فتار على مدينه .

فالنظرية — كما ترى — فيها شيء من الصواب ، ولكنها موهمة مضللة ، موغرة صدر الفقير على الغني ، مهددة لهذا الغني بأخذ أمواله قسراً باسم هذا العقد التقريبي<sup>(٢)</sup> .

ومقارنة بسيطة بين النظرية الإسلامية وبين هذه النظرية الافتراضية تبين منها ما يأتي :

أولاً : حظ التقدير في النظرية الإسلامية ثابت لدرجة أنه «حق» لا عقد ، و«معلوم»

---

(١) في كتابه «خلق ودين» مريض : الأخلاق الفردية والاجتماعية .

(٢) المرجع السابق .



مقدر ، لا « مجهول » مفترض . فالإسلام جعل الزكاة حقاً من حقوق الله على عباده ، وحقاً من حقوق الإنسان على أخيه الإنسان .

فهى حق الله باري الإنسان ورازقه ، وخالق المال رواهبه، ومسخر ما فى الكون لخدمة الإنسان بأمره سبحانه .

وهى حق الفقير المحتاج على أخيه الغنى بمقتضى الأخوة المشتركة بينهما فى الإنسانية أو العقيدة أو فيها .

وقد ذكر الإمام الرازى جملة وجوه فى تعلق حق الفقير بمال الغنى يحسن ذكرها هنا :  
الأول : أن الإنسان إذا حصل له من المال بقدر حاجته ، كان هو أولى بإمساكه لأنه يشاركه سائر المحتاجين فى صفة الحاجة ، وهو ممتاز عنهم بكونه ساعياً فى تحصيل ذلك المال ، فكان اختصاصه بذلك المال أولى من اختصاص غيره .

وإذا فضل المال على قدر الحاجة ، وحضر إنسان آخر محتاج ، فهما حصل سببان ، لكل واحد منهما يوجب تملك ذلك المال : أما فى حق المالك فهو أنه سعى فى اكتسابه وتحصيله ، وأيضاً شدة تعلق قلبه به ، فإن ذلك التعلق أيضاً نوع من أنواع الحاجة . وأما حق الفقير فاحتياجه إلى ذلك المال يوجب تعلقه به . فلما وجد هذان السببان المتدافعان اقتضت الحكمة الإلهية رعاية كل واحد من هذين السببين بقدر الإمكان . فيقال : حصل المالك حق الاكتساب وحق تعلق قلبه به ، وحصل للفقير حق الاحتياج ، فخرجنا جانب المالك ، وأبقينا عليه الكثير ، وصرفنا إلى الفقير يسيراً منه ، توفيقاً بين الدلائل بقدر الإمكان .

الثانى : أن المال الفاضل عن الحاجات الأصلية إذا أمسكه الإنسان فى بيته بقى معطلا عن المقصود الذى لأجله خلق المال ، وذلك سعى فى المنع من ظهور حكمة الله تعالى ، وهو غير جائز . فأمر الله بصرف طائفة منه إلى الفقير ، حتى لا تصير تلك الحكمة معطلة بالسكاية .

الثالث : أن الفقراء عيال الله ، والأغنياء خزان الله ، لأن الأموال التي بأيديهم أموال الله ... فليس يستبعد أن يقول المالك لخازنه . اصرف طائفة مما في تلك الخزانة إلى المحتاجين من عيالي<sup>(١)</sup> .

ثانياً : قدر الإسلام الزكاة في الأموال تقديراً عادلاً ، راعى فيه مجرود الغنى وحق الفقير ، فلم يحذف بالغنى ، ولم يهمل حاجة الفقير .

تحدث ابن القيم عن هديه صلى الله عليه وسلم في الزكاة فذكر أنه : « أكل هدى في وقتها ، وقدرها ، ونصابها ، ومن تجب عليه ، ومصرفها ، قد راعى فيها مصلحة أرباب الأموال ، ومصلحة المساكين ، وجعلها الله سبحانه وتعالى طهارة للمال ، ولصاحبه . وقيد النعمة بها على الأغنياء ، فزالت النعمة بالمال على من أدى زكاته ، بل يحفظه عليه ، وينمي له ، ويدفع عنه بها الآفات ، ويجعلها صوراً عليه ، وحصناً له ، وحارساً له .

« ثم إنه أوجبها مرة كل عام . وجعل حول الزروع والثمار عند كمالها واستوائها . وهذا أعدل ما يكون ، إذ وجوبها كل شهر أو كل جمعة يضر بأرباب الأموال ، ووجوبها في العمر مرة يضر بالمساكين ، فلم يكن أعدل من وجوبها كل عام مرة . ثم إنه فاوت بين مقادير الواجب بحسب سعي أرباب الأموال وتحصيلها ، وسهولة ذلك ومشقته ، فأوجب الخمس فيما صادفه الإنسان مجموعاً محصلاً من الأموال ، وهو الركاز ، ولم يعتبر له حولا ، بل أوجب فيه الخمس متى ظفر به ، وأوجب نصفه ، وهو العشر ، فيما كانت مشقة تحصيله وتعبه وكلفته فوق ذلك . وذلك في الثمار والزروع التي يباشر حرث أرضها وسقيها وبذرها ، ويتولى الله سقيها من عنده ، بلا كلفة من العبد ولا شراء ماء ولا إثارة بئر ودولاب . وأوجب نصف العشر فيما تولى العبد سقيه بالكلفة والدوالي والنواضح وغيرها . وأوجب نصف ذلك — وهو ربع العشر ، فيما كان النماء فيه موقوفاً على عمل متصل من رب المال . متتابع : بالضرب في الأرض تارة ، وبالإدارة تارة . وبالتربص تارة ، ولا ريب أن كلفة

---

(١) التفسير الكبير : للرازي ج ١٦ ص ١٠٣ .

هذا أعظم من كلفة الزرع والثمار . أيضاً فإن نمو الزرع والثمار أظهر وأكثر من نمو التجارة ، فكان واجبها أكثر من واجب التجارة . وظهور النمو فيما يسقى بالسما والآنهار أكثر مما يسقى بالدوالي والنواضح ، وظهوره فيما وجد محصلاً مجموعاً كالكنز أكثر وأظهر من الجميع . ثم إنه لما كان لا يحتمل كل مال المواساة وإن قل ، جعل للبال الذى تحتمله المواساة نصيباً ، مقدرة المواساة فيها ، لا تححف بأرباب الأموال ، وتقع موقعها من المساكين .

والرب سبحانه وتعالى تولى قسم الصدقة بنفسه ، وجزأها ثمانية أجزاء ، يجمعها صنفان من الناس .

أحدهما : من يأخذ لحاجة ، فيأخذ بحسب شدة الحاجة وضعفها ، وكثرتها وقايتها ، وهم : الفقراء والمساكين ، وفى الرقاب ، وابن السبيل . والثانى : من يأخذ لمنفعته ، وهم : العاملون عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، والغارمون لإصلاح ذات البين ، والغزاة فى سبيل الله . فإن لم يكن الآخذ محتاجاً ، ولا فيه منفعة للمسلمين ، فلا سهم له فى الزكاة<sup>(١)</sup>.

#### ج - مسئولية الدولة عن [شئون] الزكاة :

الزكاة — كما تبين لنا — حق ثابت مقرر : « فريضة من الله » ، ولكنه ليس حقاً موكولاً للأفراد ، يؤديه منهم من يرجو الله والدار الآخرة ، ويدعه من ضعف يقينه بالآخرة ، وقل نصيبه من خشية الله .

كلا : إنها ليست إحساناً فردياً ، وإنما هى تنظيم اجتماعى تشرف عليه الدولة ، ويتولاه جهاز إدارى منظم ، يقوم على هذه الفريضة الفذة ، جباية ممن تجب عليهم ، وصرفاً إلى من تجب لهم .

#### دلالة القرآن :

وأبرز دليل على ذلك أن الله تعالى ذكر هؤلاء القائمين على أمر الزكاة جمعاً وتفريقاً ،

---

(١) زاد المعاد ج ١ ص ٣٠٦ — ٣٠٨ .

(٦ — مشكلة الفقر )

وسماهم : « العاملين عليها » وجعل لهم سهماً في أموال الزكاة نفسها ، ولم يحوجهم إلى أخذ رواتبهم من باب آخر تأميناً لمعاشهم ، وضماناً لحسن قيامهم بعمالهم ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ <sup>(١)</sup> ﴾ ، وليس بعد هذا النص الصريح في كتاب الله مجال لترخص مترخص ، أو تأول متأول ، أو زعم زاعم ، وخاصة بعد أن جعلت الآية هذه الأصناف وتحديداتها فريضة من الله ، ومن ذا الذي يجرؤ على تعطيل فريضة فرضها الله ؟ .

وقال تعالى في نفس السورة التي ذكر فيها مصارف الزكاة : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ <sup>(٢)</sup> ﴾ ، وقد ذهب جمهور المسلمين من السلف والخلف إلى أن المراد بالصدقة في هذه الآية الزكاة . والخطاب للنبي ﷺ ، ولكل من يلي أمر المسلمين من بعده .

#### السنة النبوية :

وفي حديث ابن عباس المشهور في الصحيحين وغيرهما : « أمر النبي ﷺ - حين بعث معاذاً إلى اليمن قال له : أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوك لذلك ، فأياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » ، رواه الجماعة عن ابن عباس .

وشاهدنا من هذا الحديث هو قوله عليه السلام في تلك الصدقة المفروضة : تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فيين الحديث أن الشأن فيها أن يأخذها آخذ ، ويردها راد ، لا أن تترك لاختيار من وجبت عليه .

قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : « استدل به على أن الإمام هو الذي يتولى



نقبض الزكاة وصرفها ، إما بنفسه وإما بنائيه ، فمن امتنع منهم أخذت منه قهراً ، (١) .  
ونقلها الشوكاني بنصها في نيل الأوطار (٢) .

وهذا الذى جاءت به السنة القولية ، أكدته السنة العمالية ، والواقع التاريخى الذى جرى عليه العمل فى عهد الرسول — صلى الله عليه وسلم — والخلفاء الراشدين من بعده .

ولهذا قال العلماء : يجب على الإمام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة ، لأن النبي ﷺ والخلفاء من بعده كانوا يبعثون السعاة ، ولأن فى الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه ، ومنهم من ييخل ، فوجب أن يبعث من يأخذ (٣) :

أما أرباب الأموال من الشعب فيجب عليهم أن يساعدوا هؤلاء السعاة على أداء مهمتهم ، ويؤدوا إليهم ما وجب عليهم ، ولا يكتموهم شيئاً من أموال زكاتهم . هذا ما أمر به رسول الله ﷺ — وما أمر به أصحابه .

وعن جابر بن عتيك رضى الله عنه أن رسول الله — ﷺ — قال : «سأيتكم ركب مبغضون فإذا أتوكم فرحبوا بهم ، وخلوا بينهم وبين ما يبتغون ، فإن عدلوا فلا تنسهم ، وإن ظلموا فعليها ، فإن تمام زكاتكم رضاهم ، وليدعوا لكم (٤) ، ، وإنما كانوا مبغضين ، لأنهم يطلبون المال ، والإنسان شحيح به فهو شقيق الروح : ﴿ وكان الإنسان قتوراً (٥) ﴾ .

وعن أنس رضى الله عنه : «أن رجلاً قال لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذا أديت الزكاة إلى رسولك ، فقد برئت منها إلى الله ورسوله ؟ قال : نعم إذا أديتها إلى رسولى ، فقد برئت منها إلى الله ورسوله ، ولك أجرها ، وإثمها على من بدلها ، .

(١) فتح البارى للمحافظ بن حجر ج ٣ ص ٢٣١ فى شرح حديث وصية ما من صحيح البخارى — كتاب الزكاة باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد إلى الفقراء حيث كانوا .

(٢) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٢٤ ط مصطفى الحلبي — ثانية (٣) المجموع ج ٦ ص ١٦٨

(٤) رواه أبو داود — نيل الأوطار ج ٤ ص ١٥٥ ط العثمانية (٥) سورة الاسراء ١٠٠

### فتاوى الصعابة :

وعن سهل بن أبي صالح عن أبيه قال : اجتمع عندى نفقة فيها صدقة — يعنى بلغت نصاب الزكاة — فسألت سعد بن أبي وقاص ، وابن عمر : وأبا هريرة وأبا سعيد الخدرى : أن أقسمها أو أدفعها إلى السلطان ؟ فأمروني جميعاً أن أدفعها إلى السلطان ، ما اختلف على منهم أحد ، وفى رواية فقلت لهم : هذا السلطان ، يفعل ما ترون (كان هذا فى عهد بنى أمية) « أفأدفع إليهم زكاتي ؟ » فقالوا كلهم : نعم فادفعها ، رواها الإمام سعيد بن منصور فى مسنده (١) .

وعن ابن عمر — رضى الله عنهما — قال : ادفعوا صدقاتكم إلى من ولاه الله أمركم فمن بر فلنفسه ، ومن أثم فعليها . رواه البيهقى بإسناد صحيح أو حسن .

وعن المخيرة بن شعبة أنه قال لمولى له وهو على أمواله بالطائف : « كيف تصنع فى صدقة مالى » .

قال : منها ما أتصدق به ، ومنها ما أدفع إلى السلطان .

قال : وفيم أنت من ذلك ؟ ( أنكر عليه أن يفرقها بنفسه ) .

فقال : إنهم يشترون بها الأرض ، ويتزوجون النساء .

فقال : ادفعها إليهم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمرنا أن ندفعها إليهم » ...

رواه البيهقى فى السنن الكبير (٢) .

هذه الأحاديث الصريحة عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهذه الفتاوى الحاسمة عن صحابته الكرام تجعلنا ندرك بل نوقن أن الأصل فى شريعة الإسلام أن تتولى الحكومة المسلمة أمر الزكاة ، فتجيبها من أربابها ، وتصرفها على مستحقيها ، وإن على الأمة أن تعاون أولياء الأمر فى ذلك ، إقراراً للنظام وإرساء لدعائم الإسلام ، وتقوية لبيت مال المسلمين .

---

(١) نسبه فى المنتقى إلى أحمد .

(٢) هذه الأحاديث ذكرها الامام النووى فى المجموع ٦ ص ١٦٢ — ١٦٤

من اسرار هذا التشريع:

وربما قال قائل : إن الشأن في الأديان أن توقظ الضمائر ، وتحيي القلوب ، وتضع أمام أنظار الناس مثلاً أعلى ، ثم تحاول أن تقودهم بزمام الشوق إلى مشيئة الله ، أو تسوقهم بسوط الخشية من عقابه ، تاركة لأصحاب السلطان أن يحددوا وينظموا ويطالبوا بوعاقبوا ، فهذا من شأن السلطة السياسية ، وليس من مهمة التوجيه الديني .

والجواب أن هذا قد يصح في أديان أخرى ، ولكن لا يصح أبداً في الإسلام ، فإنه عقيدة ونظام ، وخلق وقانون ، وقرآن وسلطان .

ليس الإنسان مشطوراً في الإسلام شطرين . شطر منه للدين ، وشر آخر للدنيا ، وليست الحياة مقسومة قسمين : بعضها لقيصر وبعضها لله وإمام الحياة كلها والإنسان كله ، والكون كله ، لله الواحد القهار . جاء الإسلام رسالة شاملة هادية ، فجعلت من هدفها تحرير الفرد وتكريمه ، وترفيه المجتمع وإسعاده وتوجيه الشعوب والحكومات إلى الحق والخير ، ودعوة البشرية كلها إلى الله أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ، ولا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله .

وفي هذا الإطار جاء نظام الزكاة ، فلم يجعله من شئون الفرد ، بل من وظيفة الحكومة الإسلامية ، فوكل الإسلام جبايتها وتوزيعها على مستحقيها إلى الدولة لا إلى ضمائر الأفراد وحدها ، وذلك لجملة أسباب لا يحسن بشريعة الإسلام أن تهمها : —

أولاً : أن كثيراً من الأفراد قد تموت ضمائرهم أو يصبها السقم والهزال بسبب حب الدنيا أو حب الذات فلا ضمان للفقير إذا ترك حقه لمثل هؤلاء .

ثانياً : أن في أخذ الفقير حقه من الحكومة لا من الشخص الغني ، حفظاً لكرامته وصيانة لماء وجهه أن يراق بالسؤال ، ورعاية لمشاعره أن يجرحها المن والأذى .

ثالثاً : أن ترك هذا الأمر للأفراد يجعل التوزيع فوضى ، فقد يلتبه أكثر من غني بالإعطاء فقير واحد ، على حين يغفلون عن آخر ، فلا يفتن له أحد وربما كان أشد فقراً .

رابعاً : أن صرف الزكاة ليس مقصوراً على الأفراد من الفقراء والمساكين وأبناء السبيل ، فمن الجهات التي تصرف فيها الزكاة مصالح عامة للمسلمين ، لا يقدرها الأفراد ، وإنما يقدرها أولو الأمر وأهل الشورى في الجماعة المسلمة ، مثل : إعطاء المؤلفة قلوبهم ، وإعداد العدة والعدد للجهاد في سبيل الله ، وتجهيز الدعاة لتبليغ رسالة الإسلام في العالمين .  
خامساً : أن الإسلام دين ودولة ، وقرآن وسلطان ولا بد لهذا السلطان وتلك الدولة من مال تقيم به نظامها ، وتنفذ به مشروعاتها ، ولا بد لهذا المال من موارد ، والزكاة مورد هام دائم لخزانة الدولة أو لبيت المال في الإسلام .

#### بيت مال الزكاة .

ومن هنا نعلم أن الأساس في النظام الإسلامي أن يكون للزكاة ميزانية خاصة ، وحصيلة قائمة بذاتها ، ينفق منها على مصارفها المحدودة ، وهي مصارف إنسانية وإسلامية خاصة ، ولا تضم إلى ميزانية الدولة العامة الكبيرة التي تتسع لمشروعات مختلفة ، وتصرف في مصارف شتى .

ولقد أشارت آية مصارف الزكاة من سورة التوبة إلى هذا المبدأ حين قررت أن العاملين عليها يأخذون مرتباتهم منها ، فمعنى هذا أن يكون لها ميزانية مستقلة ، وينفق على إدارتها منها ، وذلك ما فهمه المسلمون من أقدم العصور ، فقد جعلوا للزكاة بيت مال قائماً بذاته ، إذ قسموا بيوت المال في الدولة الإسلامية إلى أربعة أقسام :

أولها : بيت المال الخاص بالزكاة ، وفيه تكون حصيلتها ، ونظام العمل على جمعها ، وتوزيعها على مصارفها على حسب شدة الحاجة .

الثاني : بيت المال الخاص بحصيلة الجزية والحراج ، والجزية مال يؤخذ من غير المسلمين الذين يقيمون بين المسلمين على أن يكون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم ، وهو يؤخذ منهم في مقابل ما يؤخذ من المسلمين في الزكاة وغيرها من الصدقات الأخرى ، كصدقة الفطر ، وكفارات الذنوب والتقصير في العبادات ، وفي مقابل حمايتهم والدفاع عنهم ،



دون أن يكلفوا المشاركة في الخدمة العسكرية . والخراج ضريبة سنوية تفرض على رقبة الأرض حسب طاقتها ، كالذى فرضه عمر على سواد العراق وغيره .

الثالث : بيت المال الخاص بالغنائم والركاز ( عند من يقول : « إنه ليس من الزكاة » ولا يصرف في مصارفها ) .

الرابع : بيت المال الخاص بالضوائع ، وهى الأموال التى لا يعرف لها مالك ، ومنه الأموال التى لا وراث لها (١) .

والذى يعنيننا هنا أن الزكاة فى الإسلام ليست من باب الإحسان التطوعى ، ولا من باب الواجبات الشخصية الموكولة إلى ضمائر الأفراد وحدهم ، : إنما هى فريضة تشرف عليها الدولة وتنظم جبايتها وتوزيعها . فهى عبادة لها صفة الضريبة ، وضريبة فيها روح العبادة . وبهذا يقوم على رعايتها وإيتائها حارسان : حارس خارجى ، هو رقابة الحكومة المسلمة . والمجتمع المسلم كله . وحارس داخلى . ينبع من ضمير المسلم ، وإيمانه بربه ، ورجاء رحمته ، وخشية عذابه .

فإذا لم توجد الحكومة المسلمة التى تنهج نهج الخليفة الأول فى رعاية حق الفقراء ، وانتزاعه بالقوة من برائن الأشرار . فقد بقى الفقير فى كفالة الضمير الإسلامى ، الذى يرجو الله ويخشاه . والذى يأبى عليه إيمانه أن يبيت امرؤ شبعان وجاره إلى جنبه جائع .

د : من هم الفقراء والمساكين الذين تعرف لهم الزكاة ؟ .

عنى القرآن الكريم بمصارف الزكاة أكثر مما عنى بمصادرهما ووعائها ، لأن جباية الأموال قد تكون سهلة على أصحاب السلطان ، بوسائل شتى ، ولكن الصعب حقاً هو صرفها فى وجوهها وإيتاؤها لأهلها ووضعها موضعها ومن ثم لم يدع القرآن تحديد مصارف الزكاة لرأى حاكم وهواه ، ولا لطمع طامع يريد أن يزاحم المستحقين بالباطل ، فنزل كتاب الله يبين الأشخاص والجهات التى تصرف لها وفيها الزكاة ، فكان ذلك رداً على المناققين الذين

---

(١) انظر المبسوط ج ٣ ص ١٨ ، وابدائع ج ٢ ص ٦٨ ، ٦٩ .

سأل لعابهم شرها إلى أموال الزكاة بغير حق ، ولمزوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
لأنه أهملهم ، ولم يستجب لأطاعهم الأشعية ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْزُكَ فِي  
الصَّدَقَاتِ ، فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ . . . إِلَى أَنْ قَالَ :  
إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ  
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ <sup>(١)</sup> .

وقد روى أبو داود أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : أعطني من  
الصدقات فقال له : « إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقة ، حتى حكم هو فيها ،  
فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك » .

والذى يعنيننا فى بحثنا هذا من تلك الأجزاء أو المصارف الثمانية هو الفقراء  
والمساكين ، وهما أول المصارف التى جعلها الله أهلاً لاستحقاق الزكاة .

وقد اختلف الفقهاء والمفسرون فى تحديد مفهوم الفقير والمساكين ، والفرق بينهما ،  
أيهما أسوأ حالاً ؟ وهو خلاف لا يترتب عليه حكم فى باب الزكاة ، بعد أن اتفق الجميع  
على أنهما صنفان لجنس واحد هو أهل العوز والحاجة .

والراجح : أن الفقير هو اسم للمحتاج الذى لا يسأل الناس ، والمساكين هو الذى  
يسأل الناس ويطوف عليهم .

ويرى جمهور الفقهاء أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين . وحدده بعضهم بقوله :  
الفقير من لا يملك شيئاً أو يملك دون نصف الكفاية لنفسه ولمن يعوله . والمساكين من  
من يملك نصف الكفاية أو معظمها ، ولكن لا يملك تمام الكفاية .

**المستورون المنعفون أولى بالزكاة .**

ولقد يظن كثير من الناس — من سوء العرض لتعاليم الإسلام ، وسوء التطبيق لها

أن الفقراء والمساكين المستحقين للزكاة هم أولئك المتبطلون أو المتسولون الذين احترقوا سؤال الناس ، وتظاهروا بالفقر والمسكنة ، ومدوا أيديهم للغادين والرائحين ، في المجمع والأسواق ، وعلى أبواب المساجد وغيرها ، ولعل هذه الصورة للمسكين كانت ماثلة في أذهان كثير من الناس منذ زمن قديم ، حتى في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم مما جعله عليه السلام ينبه الناس على أهل الحاجة الحقيقيين ، الذين يستحقون معونة المجتمع بحق ، وإن لم يفتن لهم الكثيرون ، فقال عليه الصلاة والسلام في ذلك : « ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان ، ولا اللقمة واللقمتان ، إنما المسكين الذي يتعفف ، اقرءوا إن شئتم : ﴿ لا يسألون الناس إلحافاً ﴾ (١) .

معنى : ( لا يسألون الناس إلحافاً ) : لا يلحون في المسألة ، ولا يكلفون الناس مالا يحتاجون إليه ، فإن من سأل وعنده ما يغنيه عن المسألة فقد ألحف .

وهذا وصف لفقراء المهاجرين الذين قد انقطعوا إلى الله ورسوله ، وليس لهم مال ولا كسب يردون به على أنفسهم ما يغنيهم (٢) .

قال الله تعالى في وصفهم ، والتنويه بشأنهم : ﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ، تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً ﴾ .

فهؤلاء وأشباههم أحق الناس أن يعانوا ، كما أرشدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في حديثه المذكور . . . وفي رواية أخرى : « ليس المسكين الذي يطوف على الناس ، ترده اللقمة واللقمتان ، والتمر والتمرتان ، ولكن المسكين الذي لا يجد غناً يغنيه ، ولا يفتن له فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس (٣) » . ذلك هو المسكين الجدير بالمعونة ، وإن كان الناس يخفلون عنه ولا يفتنون له ، ولكن رسول الإسلام لفت

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٢٤

(١) البقرة / ٢٧٢

(٣) الحديث بروايته متفق عليه

الانظار إليه ، ونبه العقول والقلوب إليه ، وإنه ليشمل كثيراً من أصحاب البيوتات ، وأرباب الأسر المتعفين ، الذين أخنى عليهم الزمن أو قعد بهم العجز ، أو قل ما لهم وكثرت عيالهم أو كان دخلهم من عملهم لا يشبع حاجاتهم المعقولة .

وقد سئل الإمام الحسن البصري عن الرجل تكون له الدار والخادم . يأخذ من الزكاة ؟ فأجاب بأنه يأخذ إن احتاج ولا حرج عليه <sup>(١)</sup> .

وسأل الإمام أحمد في الرجل : إذا كان له عقار يستغله ، أو ضيعة تساوي عشرة آلاف درهم أو أقل من ذلك أو أكثر ، ولكنها لا تقيمه — يعني لا تقوم بكفايته — فقال : يأخذ من الزكاة <sup>(٢)</sup> .

وقال الشافعية : إذا كان له عقار ، وينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو مسكين . فيعطى من الزكاة تمام كفايته ، ولا يكلف بيعه <sup>(٣)</sup> .

وقال المالكية : يجوز دفع الزكاة لمن يملك نصاباً أو أكثر ، لكثرة عياله ، ولو كان له الخادم والدار التي تناسبه <sup>(٤)</sup> .

وقال الحنفية : لا بأس بأن يعطى من الزكاة من له مسكن ، وما يتأث به في منزله ، وخادم ، وفرس ، وسلاح ، وثياب البدن ، وكتب العلم إن كان من أهله ، واستدلوا بما روى عن الحسن البصري أنه قال : « كانوا يعطون الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من الفرس والسلاح والخادم والدار » .

وقوله « كانوا » : كناية عن أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهذا

---

(١) الأموال لأبي عبيد ص ٥٥٦ وابن أبي شيبة ص ٤٠٤ وعبد الرزاق ص ١١١ ، ١١٢ .

(٢) المغنى مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٥ .

(٣) المجموع ج ٦ ص ١٩٢ .

(٤) شرح الخرشي وحاشية العدوى على خليل ج ٢ ص ٢١٥ .



لأن هذه الأشياء من الحوائج اللازمة التي لا بد للإنسان منها ، فكان وجودها وعدمها سواء<sup>(١)</sup> .

ليس المقصود بالزكاة إذن إعطاء المعدم المترب فقط ، ذلك الذى لا يجد شيئاً ، أو لا يملك شيئاً ، وإنما يقصد بها أيضاً إغناء ذلك الذى يجد بعض الكفاية ، ولكنه لا يجد كل ما يكفيه .

لاحظ في الزكاة لقوى مكتسب :

وإذا كان مدار الاستحقاق هو الحاجة — حاجة الفرد إلى كفاية نفسه ومن يعوله — فهل يعطى المحتاح ، وإن كان متبطلا يعيش عالة على المجتمع ، ويحيا على الصدقات والإعانات ، وهو مع ذلك قوى البنيان ، قادر على الكسب ، وإغناء نفسه بكسبه وعمله .

ولقد فهم ذلك بعض الناس خطأ ، فظنوا الزكاة إغراء بالبطالة وتشجيعاً للكسالى والقاعدين . ولكن نصوص الإسلام ومبادئه ، تقضى بغير هذا :

فالواجب على كل قوى قادر على العمل ، أن يعمل وأن ييسر له سبيل العمل ، وبذلك يكفى نفسه بكده يمينه ، وعرق جبينه ، وفي الحديث الصحيح « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده »<sup>(٢)</sup> . ومن أجل ذلك رأينا رسول الإسلام يقول في صراحة ووضوح : « لا تحل الصدقة لغنى ، ولا لذي مرة سوى »<sup>(٣)</sup> والمرة : القوة والشدة ، والسوى : المستوى السليم الأعضاء .

ولا اعتداد بالقدرة الجسدية واللياقة البدنية ، ما لم يكن معها كسب يغنى ويكفى لأن القوة بغير كسب لا تكسو من عرى ، ولا تطعم من جوع ، قال النووي : « إذا لم يجد الكسوب من يستعمله ، حلت له الزكاة ، لأنه عاجز »<sup>(٤)</sup> .

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٢ ص ٤٨

(٢) رواه البخارى وغيره — الترغيب والترهيب للنذرى ج ٢ أول كتاب البيوع .

(٣) رواه الخمسة — وحسنه الترمذى (٤) المجموع ج ٦ ص ١٩١

فإذا كان الحديث المذكور قد اكتفى بذكر : « ذى المرة السوى » فإن حديثاً آخر قيد هذا الإطلاق وأضاف إلى « القوة » ، « الاكتساب » ، فعن عبيد الله بن عدى الخيار ، أن رجلين أخبراه أنهما أتيا النبي - صلى الله عليه وسلم - يسألانه من الصدقة ، فقلب فيهما البصر ، ورآهما جليدين ( قوين ) فقال : إن شئتما أعطيتكما ، ولاحظ فيها - أى فى الزكاة - لغنى ولا لقوى مكتسب (١) .

وإنما خيرهما الرسول - ﷺ - لأنه لم يكن على علم يباطن أمرهما ، فقد يكونان فى الظاهر جليدين قادرين ، ويكونان فى الواقع غير مكتسبين أو مكتسبين كسباً لا يكفى ، واستدل العلماء بالحديث على أنه ينبغى لولى الأمر - أو رب المال - وعظ آخذ الزكاة الذى لا يعرف حقيقة حاله ، وتعريفه أنها لا تحمل لغنى ولا لقادر على الكسب ، أسوة برسول الله (٢) - صلى الله عليه وسلم - والمراد بالاكتساب : اكتساب قدر الكفاية ، وإلا كان من أهل الاستحقاق ، والعجز عن أصل الكسب ليس بشرط . ولا يصح أن يقال بوقوف الزكاة على الزمنى والمرضى والعجزة فحسب .

قال النووى : والمعتبر كسب يليق بحاله ومروءته وأما ما لا يابق به كالمعدم (٣) على أن حديث تحريم الزكاة على « ذى المرة السوى » يعمل بإطلاقه بالنسبة للقادر الذى يستمرى البطالة ، مع تهيؤ فرص الكسب الملائم لمثله عرفاً .

والخلاصة : أن كل قادر على الكسب مطلوب منه شرعاً أن يعمل ليكفى نفسه بنفسه ، فمن كان عاجزاً عن الكسب لضعف ذاتي كالصغروالأنوثة والعتة والشيخوخة والعاهة والمرض ، أو كان قادراً ولم يجد باباً حلالاً للكسب يابق بمثله ، أو وجد

---

(١) رواه أحمد وأبو داود والنسائي ، وقال أحمد : « ما أجوده من حديث » . وقال النووى : « هذا الحديث صحيح » المجموع ج ٦ ص ١٨٩ ، وقد سكت عنه أبو داود والمنذرى « مختصر السنن » ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٧٠ (٣) المجموع ج ٦ ص ١٩٠ .

ولكن كان دخله من كسبه لا يكفيه وعائلته ، أو مكفيه بعض الكفاية ، دون تمامها ! فقد حل له الأخذ من الزكاة ولا حرج عليه في دين الله . هذه هي تعاليم الإسلام . الناصعة التي جمعت بين العدل والإحسان أو العدل والرحمة ، أما مبدأ الماديين القائلين : « من لا يعمل لا يأكل » فهو مبدأ غير طبيعي ، وغير أخلاقي ، وغير إنساني . بل إن في الطيور والحيوانات أنواعاً يحمل قويا ضعيفها ، ويقوم قادرها بعجزها . أفلا يبلغ الإنسان مرتبة هذه العجماوات ؟ !

#### المتفرغ للعبادة لا يأخذ من الزكاة :

ومن الرائع حقاً ما ذكره هنا فقهاء الإسلام فقالوا : إذا تفرغ إنسان قادر على الكسب لعبادة الله تعالى بالصلاة والصيام ونحوهما ، لا يعطى من الزكاة<sup>(١)</sup> ، لأنه مأمور بالعمل والمشى في مناكب الأرض ، ولا رهبانية في الإسلام ، والعمل في هذه الحال لكسب العيش من أفضل العبادات إذا صدقت فيه النية ، والتزمت حدود الله .

#### المتفرغ للعلم يأخذ من الزكاة :

فأما إذا تفرغ لطلب علم نافع ، وتعذر الجمع بين الكسب وطلب العلم ، فإنه يعطى من الزكاة قدر ما يعينه على أداء مهمته ، وما يشبع حاجاته ، ومنها كتب العلم التي لا بد منها لمصلحة دينه ودنياه<sup>(٢)</sup> ، وإنما أعطى طالب العلم لأنه يقوم بفرض كفاية ، ولأن فائدة علمه ليست مقصورة عليه بل هي لمجموع الأمة . فمن حقه أن يعان من مال الزكاة لأنها لأحد رجاين ، إما لمن يحتاج من المسلمين ، أو لمن يحتاج إليه المسلمون ، وهذا قد جمع بين الأمرين .

واشترط بعضهم أن يكون نجيباً يرجى تفوقه ، ونفع المسلمون به ، وإلا لم يستحق

---

(١) حاشية الروض المربع ج ١ ص ٤٠٠

(٢) انظر شرح غاية المنتهى ج ٢ ص ١٣٧ طبع المكتب الإسلامي .

الأخذ من الزكاة ، ما دام قادراً على الكسب (١) وهو قول وجيه، وهو الذى تسير عليه الدول الحديثة حيث تنفق على النجباء والمتفوقين، بأن تتيح لهم دراسات خاصة أو ترسلهم فى بعثات خارجية أو داخلية .

كم يعطى الفقير والمسكين من الزكاة :

ولكى تكمل أمام أعيننا الصورة السوية للزكاة الإسلامية ، وأثرها فى محاربة الفقر والمسكنة ، لا بد أن نجيب هنا عن سؤال مهم ، هو : كم يعطى الفقير والمسكين من مال الزكاة ؟ .

ووجه الأهمية فى الإجابة على هذا السؤال : أن السائد فى أذهان عامة الناس — مسلمين وغير مسلمين — أن الفقير يأخذ من الزكاة دراهم معدودة، أو خفئات من حبوب أو أرغفة من خبز ، يسد بها رمقاً ، أو يكفى بها حاجته أياماً معدودات ، أو شهراً ، أو شهرين . . ثم يظل الفقير بعد ذلك على فقره ، صفر اليدين ، ماداً يده بالسؤال محتاجاً أبداً إلى المعونة . وحينئذ تكون الزكاة أشبه بالأقراص المسكنة الآلام إلى وقت محدود، لا بالأدوية الناجعة التى تبحث الآلام من جذورها .

وستبين بعد دراسة نصوص الإسلام ومذاهب فقهاءه : أن هذا السائد فى أفهام الناس هو عريض لا أساس له من شريعة الإسلام .

المذهب الأول اعطاء الفقير كفاية العمر :

إن أقرب المذاهب فى هذا الشأن إلى منطق الإسلام ونصوصه : أن يعطى الفقير ما يستأصل شأفة فقره ، ويتخلى على أسباب عوزة وفاقة، ويكفيه بصفة دائمة، ولا يحوجه إلى الزكاة مرة أخرى .

قال الإمام النووى فى « المجموع » :

المسألة الثانية فى قدر المصروف إلى الفقير والمسكين : قال أصحابنا العراقيون وكثيرون



من الخراسانيين : يعطيان ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى ، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام . وهذا هو نص الشافعى - رحمه الله - واستدل له الأصحاب بحديث قبيصة ابن المخارق الهلالي - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « لا تخل المسألة : إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداداً من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحج من قومه : قد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداداً من عيش - فما سواهن من المسألة - ياقبيصة - سحت يأكلها صاحبها سحتاً ، رواه مسلم فى صحيحه .

قال أصحابنا : فأجاز رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته ، فدل على ما ذكرناه .

قالوا : فإن كان عادته الاحتراف أعطى ما يشتري به حرفته ، أو آلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أم كثرت ، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً ، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاذ والأزمان والأشخاص ، وقررت جماعة من أصحابنا ذلك فقالوا :

من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة .

ومن حرفته يبيع الجوهر يعطى عشرة آلاف درهم مثلاً ، إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها .

ومن كان تاجراً أو خبازاً أو عطاراً أو صرافاً أعطى بنسبة ذلك .

ومن كان خياطاً أو نجاراً أو قصاراً أو قصاباً ، أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به الآلات التى تصلح لمثله .

وإن كان من أهل الضياع ( المزارع ) يعط ما يشتري به ضيعة أو حصة فى ضيعة تكفيه غلتها على الدوام .

قال أصحابنا : فإن لم يكن محترفاً ولا يحسن صنعة أصلاً ، ولا تجارة ولا شيئاً من

أنواع المكاسب ، أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده ، ولا يتقدر بكفاية سنة<sup>(١)</sup> . ومثلوا لذلك بأن يعطى ما يشتري به عقاراً يكره ويستغل منه كفايته .

هذا ما ذهب إليه الإمام الشافعى وأصحابه ومن ذهب مذهبه . . وقد روى عن الإمام أحمد أيضاً : أنه أجاز أن يأخذ الفقير تمام كفايته دائماً ، بمتجر ، أو آلة صنعة أو نحو ذلك ، واختار هذه الرواية بعض علماء مذهبه<sup>(٢)</sup> .

فهذا كلام لم نقله من عند أنفسنا ، وإنما قاله أئمة الإسلام وفقهاؤه ، مستندين إلى نصوص الإسلام وقواعده وروحه العامة . وهو كلام نير يزاحم الشمس في وضوحه وإشراقه . وإبائته عن هدف الإسلام في القضاء على الفقر . وإغناء الفقير بالزكاة .

#### إذا أعطيتم أفاغنوا

وهذا المذهب هو الموافق لما جاء عن الفاروق عمر — رضى الله عنه — فلقد رأينا السياسة العمرية الراشدة تقوم على هذا المبدأ الحكيم الذى أعلنه الفاروق رضى الله عنه : « إذا أعطيتم فأغنوا »<sup>(٣)</sup> .

فكان عمر يعمل على إغناء الفقير بالزكاة ، لا مجرد سد جوعته بلقىات ، أو إقامة عثرته بدريهمات .

جاء رجل يشكو إليه سوء الحال . فأعطاه ثلاثاً من الإبل ، وما ذلك إلا ليقية من العيلة ، والإبل كانت أنفع أموالهم وأنفسها حينذاك . وقال للموظفين الذين يعملون في توزيع الصدقات على المستحقين : « كرروا عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل » .

قال معلناً عن سياسته تجاه الفقراء : « لا كررن عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل »<sup>(٤)</sup> .

وقال عطاء الفقيه التابعى الجليل : « إذا أعطى الرجل زكاة ماله ، أهل بيت من

---

(١) المذهب وشرحه ، المجموع ج ٦ ص ١٩٣ — ١٩٥ (٢) الانصاف ج ٣ — ٣٣٨

(٣) « الأموال » لأبي عبيدة ٥٦٥ . (٤) الأموال ص ٥٦٥ .

المسلمين فجبرهم ، فهو أحب إلى <sup>(١)</sup> .

وهذا المذهب هو الذى رجحه الإمام الحجة فى الفقه المالى فى الإسلام : أبو عبيد القاسم بن سلام فى كتابه القيم « الأموال » .

المذهب الثانى : يعطى كفاية سنة :

وهناك مذهب ثان قال به المالكية وجمهور الحنابلة وآخرون من الفقهاء : أن يعطى الفقير والمسكين من الزكاة ما يتم به كفايته وكفاية من يعوله لمدة سنة كاملة . ولم ير أصحاب هذا رأى ضرورة لإعطائه كفاية العمر . كما لم يروا أن يعطى أقل من كفاية السنة .

ولما حددت الكفاية بسنة ؛ لأنها - فى العادة - أوسط ما يطلبه الفرد من ضمان العيش له ولأهله ، وفى هدى الرسول فى ذلك أسوة حسنة ، فقد صح أنه ادخر لأهله قوت سنة <sup>(٢)</sup> .

ولأن أموال الزكاة فى غالبها حولية ، فلا داعى لإعطاء كفاية العمر ، وفى كل عام تأتى حصيلة جديدة من موارد الزكاة ، ينفق منها على المستحقين ، ويرى القائلون بهذا المذهب - أن كفاية السنة ليس لها حدم معلوم لا تتعداه من الدراهم أو الدينارين ، بل يصرف للمستحق كفاية سنته بالغة ما باغت .

فإذا كانت كفاية السنة ، لا تتم إلا بإعطاء الفقير الواحد أكثر من نصاب من نقد ، أو حرث أو ماشية أعطى من الزكاة ذلك القدر وإن صار به غنياً ؛ لأنه حين الدفع إليه كان فقيراً مستحقاً <sup>(٣)</sup> .

الزواج من تمام الكفاية .

ومن الرائع حقاً أن يلتفت علماء الإسلام إلى أن الطعام والشراب واللباس ليست هى

(٢) متفق عليه .

(١) الأموال ص ٥٦٦ .

(٣) شرح الخرشي على متن خليل ج ٢ ص ٢١٥

حاجات الإنسان فحسب، بل في الإنسان غرائز أخرى تدعوه وتلح عليه وتطالبه بحققها من الإشباع، ومن ذلك غريزة النوع أو الجنس، التي جعلها الله سوطاً يسوق الإنسان إلى تحقيق الإرادة الإلهية في عمارة الأرض وبقاء هذا النوع الإنساني فيها إلى ما شاء الله، والإسلام لا يصادر هذه الغريزة وإنما ينظمها ويضع الحدود لسيرها وفق أمر الله.

وإذا كان الإسلام قد نهى عن التبتل والاختصاص وكل لون من مصادرة الغريزة، وأمر بالزواج كل قادر عليه مستطيع لمؤنته : « من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أحسن للبصر وأحصن للفرج » فلا غرو أن يشرع معونة الراغب في الزواج ممن عجزوا عن تسكليفه المادية من المهر ونحوه .

ولا عجب إذا قال العلماء : إن من تمام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج به إذا لم تكن له زوجة واحتاج للنكاح (١) .

وقد روى أبو عبيد أن عمر زوج ابنه عاصماً، وأنفق عليه شهراً من مال الله (٢) . وقد أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز من ينادى في الناس كل يوم: أين المساكين؟ أين الغارمون؟ أين الناكحون؟ (أي الذين يريدون الزواج) أين اليتامى؟ حتى أغنى كلا من هؤلاء (٣) .

والأصل في هذا ما رواه أبو هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جاءه رجل فقال : « إني تزوج امرأة من الأنصار . فقال . على كم تزوجتها . قال : على أربع أواق فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - على أربع أواق؟ كأنما تتحتون الفضة من عرض هذا الجبل ! ما عندنا ما نعطيك ، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب فيه (٤) » .

---

(١) حاشية الروض المربع ج ١ ص ٤٠٠ وانظر هامش مطالب أولى النهى ج ٢ ص ١٤٧

(٢) الأموال ص ٢٣٢ . (٣) البداية والنهاية لابن كثير ج ٩ ص ٢٠٠ .

(٤) نيل الأوطار ج ٦ ص ٣١٦ والأواق جمع اوقية وقد كانت تساوي حينذاك ٤٠ درهماً وكانت الشاة خمسة دراهم أو عشرة فهذا القدر كثير على مثل هذا الرجل الذي جاء يطلب المعونة في مهره .



والحديث دليل على أن إعطاء النبي لهم في مثل هذه الحال كان معروفا لهم . ولهذا قال  
له : ما عندنا ما نعطيك ، ومع هذا حاول علاج حالته بوسيلة أخرى .

### كتب العلم من الكفاية :

والإسلام دين يكرم العقل ، ويدعو إلى العلم ، ويرفع من مكانة العلماء . ويعد  
العلم مفتاح الإيمان ، ودليل العمل ، ولا يعتد بإيمان المقلد ولا بعبادة الجاهل . ويقول  
القرآن في صراحة : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ <sup>(١)</sup> ﴾ ،  
ويقول في التفريق بين الجاهل والعالم ، وبين الجهل والعلم : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى  
والبصير ، وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ <sup>(٢)</sup> ﴾ ، ويقول الرسول عليه السلام : « طلب  
العلم فريضة على كل مسلم » <sup>(٣)</sup> .

وليس العلم المطلوب محصوراً في علم الدين وحده ، بل كل علم نافع يحتاج إليه  
المسلمون في دنياهم . فإن تعلمه فرض كفاية ، كما قرر الغزالي والشاطبي وغيرهما من العلماء .

فلا عجب أن رأينا فقهاء الإسلام يقررون في أحكام الزكاة أن يعطى منها المتفرغ  
للعلم على حين يحرم منها المتفرغ للعبادة . ذلك أن العبادة في الإسلام لا تحتاج لتفرغ  
كما يحتاج العلم والتخصص فيه . كما أن عبادة المتعبد لنفسه ، أما علم المتعلم فله ولسائر  
الناس <sup>(٤)</sup> .

ولم يكتف الإسلام بذلك بل قال فقهاؤه : يجوز للفقير الأخذ من الزكاة لشراء  
كتب يحتاجها من كتب العلم التي لا بد منها لمصلحة دينه ودنياه <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الزمر / ٩

(٢) سورة فاطر / ١٩ ، ٢٠

(٣) رواه ابن عبد البر في « العلم » من عدة طرق ورمز له السيوطي بعلامة الصحة .

(٤) المجموع ج ٦ ص ١٩٠ .

(٥) أنظر الانصاف في الفقه الحنبلي ج ٣ ص ١٥ ، ٢١٨ .

### أى المذهبين أولى بالاتباع :

وبعد عرض هذين المذهبين من مذاهب الفقه الإسلامى : مذهب من يرى إعطاء الفقير كفاية العمر كله مرة واحدة . ومذهب من يرى إعطاءه كفاية سنة كاملة فحسب دورية ، فأى هذين المذهبين أحق أن يتبع ، ولكل منهما وجهته ودليله ؟ وخاتمة إذا أردنا أن تقوم الحكومة بأمر الزكاة ؟ .

والذى أختاره : أن لكل من المذهبين مجاله الذى يعمل به فيه .

### ذلك أن الفقراء والمساكين نوعان :

نوع يستطيع أن يعمل ويكتسب ويكفى نفسه بنفسه كالصانع والتاجر والزارع . ولكن ينقصه أدوات الصناعة أو رأس مال التجارة ؛ أو الضيعة وآلات الحرث والسقى ... فالواجب لمثل هذا أن يعطى من الزكاة ما يمكنه من اكتساب كفاية العمر ، وعدم الاحتياج إلى الزكاة مرة أخرى . وفى عصرنا هذا يمكن تنفيذ ذلك عن طريق بناء مصانع ومنشآت من مال الزكاة تملك للفقراء القادرين على العمل .

والنوع الآخر عاجز عن الكسب كالزمن والأعمى والشيخ الهرم والأرملة ، والطفل ونحوهم ، فهؤلاء لا بأس أن يعطى الواحد منهم كفاية السنة ، أى يعطى راتباً دورياً ينقضاءه كل عام ، بل يصح أن يوزع على أشهر العام إن خيف من المستحق الإسراف وبعثرة المال فى غير حاجة ماسة ، وهذا هو الذى ينبغى إتباعه فى عصرنا ، كما هو الشأن فى رواتب الموظفين .

والعجيب أنى بعد أن اخترت هذا التقسيم ، وجدته منصوصاً عليه فى بعض كتب الحنابلة ، فقد قال فى غاية المنتهى وشرحه بعد أن ذكر قول الإمام أحمد فى صاحب العقار والضيعة التى تغل عشرة آلاف أو أكثر ولا تسكفيه : إن له أن يأخذ من الزكاة ما يكفيه . قال : وعليه فيعطى محترف ثمن آلة حرفته وإن كثرت ، وتاجر يعطى رأس مال يكفيه ، ويعطى غيرهما من فقير ومساكين تمام كفايتهما مع كفاية عائلتهما سنة

تكرر الزكاة بتكرر الحول ، فيعطى ما يكفيه إلى مثله (١) :

مستوى لائق للمعيشة :

ومن هنا يتبين لنا أن الهدف من الزكاة ليس إعطاء الفقير درهمات معدودة ، وإنما الهدف تحقيق مستوى لائق للمعيشة . لائق به بوصفه إنساناً كرمه الله واستخلفه في الأرض . ولائق به بوصفه مسلماً ينتسب إلى دين العدل والإحسان ، ويتمى إلى خير أمة أخرجت للناس .

وأدنى ما يتحقق به هذا المستوى الإنسانى أن يتهيا له ولعائلته طعام وشراب ملائم ، فكسوة للشتاء وللصيف ، ومسكن يابق بحاله ، وهذا ما ذكره ابن حزم في ( المحلى ) وذكره النووي في ( المجموع ) وذكره كثيرون من العلماء .

قال النووي - في تحديد الكفاية التي بدونها يصبح الإنسان فقيراً - فضلا عن المسكين الذي هو عنده أحسن حالا من الفقير - قل : المعتبر . . . المطعم والملبس والمسكن وسائر ما لا بد له منه على ما يابق بحاله ، بغير إسراف ولا اقتار ، لنفس الشخص ولمن هو في نفقته (١) .

وما لا بد للبرء منه في عصرنا : أن يتعلم أولاده من أحكام دينهم وثقافة عصرهم ما يزيل عنهم ظلمات الجهل وييسر لهم سبيل الحياة الكريمة ، ويعينهم على أداء واجباتهم الدينية والدنيوية .

وقد ذكر الفقهاء في بحث الحاجات الأصلية للفرد المسلم أن منها : دفع الجهل عنه فإنه موت أدبى ، وهلاك معنوى ، وما لا بد للبرء منه في عصرنا أن ييسر له سبيل العلاج إذا مرض هو أو أحد أفراد عائلته ، ولا يترك المرض يفرسه ويفتك به ، فهذا قتل للنفس ، وإلقاء باليد إلى التهلكة ، وفي الحديث « يعباد الله تداووا فإن الذى خلق

الداء خلق الدواء<sup>(١)</sup> ، ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾<sup>(٣)</sup> .

وفي الصحيح : « المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسليه ، . وإذا ترك المسلم أخاه أو ترك المجتمع المسلم فرداً منه ، فريسة للمرض دون أن يعالجه ، فقد أسليه وخذله بلا شك . والذي ينبغي الالتفات إليه أن مستوى المعيشة للشخص لا يمكن تحديده تحديداً جامداً صارماً ، لأنه يختلف باختلاف العصور والبيئات ، وباختلاف ثروة كل أمة ، ومقدار دخلها القومي .

ورب شيء يكون كالياً في عصر أو أمة يصبح حاجياً أو ضرورياً في عصر آخر أو أمة أخرى .

#### معونة دائمة منتظمة :

إذا عرفنا أن هدف الإسلام من الزكاة - بالنسبة للفقير والمسكين الذي لا يحسن حرفة ولا يقدر على عمل - هو كفالة مستوى معيشي ملائم له ولعائلته ، وأنه يعطى تمام كفايته لمدة سنة كاملة ، فلنضف إلى ذلك أن الزكاة بالنسبة لهذا الصنف من المستحقين معونة دائمة منتظمة حتى يزول الفقر بالغنى ، ويزول العجز بالقدرة ، أو تزول البطالة بالكسب ، وهكذا .

ولنتأمل في هذه القصة الواقعية التي حكها لنا أبو عبيد بسنده :

« بينا عمر نصف النهار قائل في ظل شجرة ، وإذا أعرابية فتوسمت الناس بفجاءته فقالت : إلى امرأة مسكينة ، ولي بنون ، وإن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، كان بعث محمد ابن مسلمة ساعياً - تعني جانياً وموزعاً للصدقة - فلم يعطنا ، فلغلك - يرحمك الله - أن تشفع لنا إليه ! قال : فصاح بـ « يرفاً » - خادمه - أن أدع لي محمداً بن مسلمة فقالت ، إنه أنجح لحاجتي أن تقوم معي إليه .

فقال : إنه سيفعل - إن شاء الله - .



فجاءه ديراً ، فقال : أجب . . فجاء فقال : السلام عليكم يا أمير المؤمنين :  
فاستحييت المرأة . فقال عمر : والله ما آلو أن أختار خياركم . كيف أنت قائل إذا سألك  
الله — عز وجل — عن هذه ؟ ! فدمعت عين محمد ، ثم قال عمر : إن الله بعث إلينا نبيه  
— صلى الله عليه وسلم — فصدقناه ، واتبعناه ، فعمل بما أمره الله به ، فجعل الصدقة لأهلها  
من المساكين حتى قبضه الله على ذلك . ثم استخلف الله أبا بكر ، فعمل بسنته ، حتى  
قبضه الله ، ثم استخلفني فلم آل أن أختار خياركم ، إن بعثتك فأد إليها صدقة العام وعام  
ولا أدري لعل لا أبعثك . ثم دعا لها بجمل فأعطاهما دقيقتاً وزيتاً ، وقال : خذي هذا  
حتى تلحقينا بخير فإننا نريدها ، فأتته بخير فدعا لها بجملين آخرين وقال خذي هذا فإن  
فيه بلاغاً حتى يأتاكم محمد بن مسلمة ، فقد أمرته أن يعطيك حقلك للعام وعام أول (١) .

علام تدل هذه القصة بأحداثها وحوارها ؟ .

إنها تدل على مبادئ ومعان كثيرة وسامية حقاً .

تدل على مدى شعور الحاكم المسلم بمسئوليته عن كل فرد يعيش في ظل حكم الإسلام  
وتدل على مدى شعور الأفراد أنفسهم بحقوقهم في عيشة لائقة ، تهيشها لهم الدولة المسلمة .  
وتدل عن أن الزكاة كانت الدخامة الأولى لبناء التكافل المعيشي في المجتمع .  
وتدل على أنها كانت معونة منتظمة مستمرة ، إذا لم تصل لصاحبها فإن من حقه  
أن يتظلم ويشكو .

وتدل على أن السياسة العمرية الراشدة هي إعطاء ما يكفي ويغني ، فقد أعطى المرأة  
أولاً جملاً محملاً بالدقيق والزيت ، ثم ألحق به جملين آخرين ، وجعل هذا كله عطاء مؤقتاً  
حتى يعطيها محمد بن مسلمة حقها عن العامين : الماضي والحاضر .

وتدل بعد ذلك كله على أن عمر رضي الله عنه لم يكن في ذلك مبتدعاً ، بل كان  
متبعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو لخليفته أبي بكر رضي الله عنه .

### سياسة الاسلام في توزيع مال الزكاة :

للإسلام في توزيع الزكاة سياسة حكيمة عادلة ، تتفق وأحدث ما ارتقى إليه تطور الأنظمة السياسية والمالية في عصرنا الذي يخيل لبعض الناس أن كل ما يأتي به من النظم والتشريعات جديد مبتكر . فقد عرف الناس في عصور الجاهلية وفي عهود الظلام في أورظبا وغيرها ، كيف كانت تجبي الضرائب والمكوس من الفلاحين والصناع والمحترفين والتجار وغيرهم ممن يكسب رزقه بكد اليمين وعرق الجبين وسهر الليل وتعب النهار لتذهب هذه الأموال الممزوجة بالعرق والدم والدمع - إلى الأمبراطور أو الملك أو الأمير أو السلطان في عاصمته الزاهية ينفقها في توطيد عرشه ، ومظاهر أبهته ، والإغداق على من حوله من الخواشي والأنصار والاتباع . فإن فضل فلتوسع المدينة وتجميهاها واسترضاء أهلها . فإن فضل شيء فلا قرب المدن إلى جانبه العالي ! ! وهو في ذلك كله غافل عن تلك القرى الكادحة المتعبة ، والديار العاملة النائية التي منها جيئت هذه المكوس وأخذت هذه الأموال .

فلما جاء الإسلام وأمر المسلمين بإيتاء الزكاة كما أمر ولي الأمر بأخذ هذه الضريبة تطهيراً وتزكية لأصحاب الأموال ، وإنقاذاً للفئات المحتاجة من هوان الفقر ، وذل الحاجة ، حتى يسود التكافل والعدل أبناء المجتمع المسلم قاطبة .

وكما جاء الإسلام بذلك ، وجه الرسول صلى الله عليه وسلم ولايته وسعاته إلى الأقاليم والبلدان لجمع الزكاة ، وأمرهم أن يأخذوا الزكاة من أغنياء البلاد ثم يردوها على فقرائه .

ولقد مر بنا حديث معاذ بن جبل — المتفق عليه — أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسله إلى اليمن وأمره أن يأخذ الزكاة من أغنيائهم ويردها على فقرائهم .

وكذلك نفذ معاذ رضي الله عنه وصية النبي صلى الله عليه وسلم ففرق زكاة أهل اليمن في المستحقين من أهل اليمن . بل فرق زكاة كل إقليم في المحتاجين منه خاصة . وكتب لهم كتاباً كان فيه : من اتقل من مخلاف عشيرته ( يعني الذي فيه أرضه وماله )

فصدقته وعشره في مخلاف عشيرته (١) .

وعن أبي جحيفة قال قدم عاينا مصدق رسول الله ﷺ فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا فكنت غلاماً يتيماً فأعطاني منها قلو صا ( ناقة ) .

وفي الصحيح أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ عدة أسئلة منها : « بالله الذي أرسلك ، آله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ قال : نعم » .

وزوى أبو عبيد عن عمر رضي الله عنه أنه قال في وصيته : أوصى بالخليفة من بعدى بكذا ، وأوصيه بكذا ، وأوصيه بالأعراب خيراً فإنهم أصل العرب ومادة الاسلام ، أن يأخذ من حواشي أموالهم فيرده في فقرائهم (٢) .

وكذلك كان العمل في حياة عمر ، أن يفرق المال حيث جمع . ويعود السعاة إلى المدينة لا يحملون شيئاً غير أحلاسهم التي يتلفعون بها ، وعصيم التي يتوكأون عليها .

فعن سعيد بن المسيب أن عمر بعث معاذاً ساعياً على بني كلاب أو على بني سعد ابن ذبيان ، فقسم فيهم ، حتى لم يدع شيئاً ، حتى جاء بحلسه الذي خرج به على رقبته (٣) .

وقال آخر ، من أصحاب يعلى بن أمية ومن استعملهم عمر في الزكاة : كنا نخرج لناخذ الصدقة ، فما رجع إلا بسيطانا (٤) .

وعلى هذا النهج الذي اختطه الرسول وخلفاؤه الراشدون وسار أئمة العدل من الحكام ، وأئمة الفتوى من فقهاء الصحابة والتابعين .

فعن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه ولي عاملاً على الصدقة من قبل زياد بن أبيه أو بعض الأمراء في عهد بني أمية ، فلما رجع قال له : أين المال ؟ قال : أو للمال أرسلتني !!

---

(١) رواه عنه طاووس باسناد صحيح ، أخرجه سعيد بن منصور وأخرجه نحوه الأثرم

(٢) الأموال ص ٥٩٥ .

(٣) نيل الأوطار ج ٢ ص ١٦١ .

(٤) الأموال ص ٥١٧ .

(٣) الأموال ص ٥٩٦

أخذنا من حيث كنا نأخذه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووضعناه حيث كنا نضعه (١) .

قال أبو عبيد : فكل هذه الأحاديث تثبت أن كل قوم أولى بصدقتهم حتى يستغنوا عنها ، ونرى استحقاقهم ذلك دون غيرهم إنما جاءت به السنة لحرمة الجوار وقرب دارهم من دار الأغنياء (٢) .

فإن جهل المصدق فحمل الصدقة من بلد إلى آخر سواء وبأهلها فقر إليها ردها الإمام إليهم ، كما فعل عمر بن عبد العزيز ، وكما أفتى به سعيد بن جبير (٣) .

إلا أن إبراهيم النخعي والحسن البصري رخصا في الرجل يؤثر بها قرابته . قال أبو عبيد : وإنما يجوز هذا للانسان في خاصة ماله . فأما صدقات العوام (جمهور الأمة) التي تليها الأئمة (أولو الأمر) فلا .

ومثل قولها حديث أبي العالية أنه كان يحمل زكاته إلى المدينة . قال أبو عبيد : ولا نراه خص بها إلا أقاربه أو مواله (٤) .

وإذا كان الأصل المتفق عليه أن الزكاة تفرق في بلد المال الذي وجبت فيه ، فإن من المتفق عليه كذلك أن أهل هذا البلد إذا استغنوا عن الزكاة كلها أو بعضها ، لانعدام الأصناف المستحقة ، أو لقلة عددها ووفرة مال الزكاة ، جاز نقلها إلى غيرهم أو إلى الإمام ليتصرف فيها حسب الحاجة أو إلى أقرب البلاد إليهم .

ويعجبني ما قاله الإمام مالك في هذا : لا يجوز نقل الزكاة إلا أن يقع بأهل بلد حاجة ، فنقلها الإمام إليهم على سبيل النظر والاجتهاد (٥) .

عن سحنون أنه قال : « ولو بلغ الإمام أن في بعض البلاد حاجة شديدة جاز له نقل

---

(١) رواه أبو داود وابن ماجه . انظر نيل الاوطار ج ٤ ص ١٦١ .

(٢) الاموال ص ٥٩٨ . (٣) الاموال ص ٥٩٨

(٤) المرجع السابق . (٥) الاموال ص ٥٩٥



بعض الصدقة المستحقة لغيره إليه ، فإن الحاجة إذا نزلت وجب تقديمها على من ليس بمحتاج . والمسلم أخو المسلم لا يسله ولا يظلمه ، (١) .

### الزكاة أول ضمان اجتماعي في العالم :

إن الزكاة بذلك تعد أول تشريع منظم في سبيل ضمان اجتماعي ، لا يعتمد على الصدقات الفردية التطوعية ، بل يقوم على مساعدات حكومية دورية منتظمة ، مساعدات غايتها تحقيق الكفاية لكل محتاج : الكفاية في الطعام والملبس والسكن وسائر حاجات حاجات الحياة ، لنفس الشخص ولمن يعوله ، في غير إسراف ولا تقتير .

ولم يكن ذلك خاصاً بالمسلمين وحدهم ، بل شمل من يعيش في ظل دولتهم من اليهود والنصارى — .

هذا هو الضمان الاجتماعي : الذي لم تفكر فيه الدول الغربية إلا منذ وقت قريب ، ولم تصل به إلى مستوى ضمان الإسلام في شموله لكل محتاج ، وتحقيق الكفاية الكاملة له ولا سرته . . . ومع هذا لم تفكر فيه إخلاصاً لله ، ولا رحمة بالضعفاء ، ولكن دفعتها إليه الثورات ، وموجات المذاهب الشيوعية والاشتراكية ، كما دفعتها إليه الحرب العالمية الأخيرة ، ورغبتها في استرضاء شعوبها ، وحثهم على استمرار النضال .

وكان أول مظهر رسمي لهذا الضمان في سنة ١٩٤١ حين اجتمعت كلية انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية في ميثاق الأطلنطي على وجوب تحقيق الضمان الاجتماعي للأفراد (٢) . والعجب أن يسبق الإسلام هذه الدول بقرون عديدة في إقامة ضمان اجتماعي يفرضه الدين ، وتنظمه الدولة ، وتقام من أجله الحروب ، استخلاصاً لحقوق الفقراء من براثن الأغنياء ، ومع هذا نجد من السكاتيين من يرجع فضل الضمان الاجتماعي إلى أوروبا . أما تاريخنا وتراثنا فيمال عليه التراب .

---

(١) المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٤٦

(٢) الضمان الاجتماعي للدكتور صادق مهدي ص ١٢٦

ومن ذلك أن جامعة الدول العربية عقدت حلقة للدراسات الاجتماعية سنة ١٩٥٢م بدمشق ، وخصصت هذه الحلقة لدراسات التكافل الاجتماعى ، وقد ألقى مدير الحلقة المستر دانييل س جيرج محاضرة عن تطور التكافل الاجتماعى ، ذكر فيها أن المحتاجين فى القرون الغارة لم يكن أمامهم وسيلة إلا الاستجداء ، أو تلقى الصدقات ، للتخلص من الموت جوعاً ، وأن تاريخ التدابير الحكومية لإغاثة الفقراء يرجع إلى القرن السابع عشر ، وقد اتخذت الخطوات الأولى شكل تنظيم المعونة إلى الفقراء من قبل الهيئات المحمية . الخ (١)

وهذا من أثر الجهل بتاريخ الإسلام وحقيقة فريضة الزكاة ، التى بينا - بما لاشك فيه - أنها نظام تقوم عاياه الحكومة المسلمة بجباية و صرفاً ، وأنها ليست من باب الإحسان الفردى أو الصدقات التطوعية ، بل هى حق ثابت وفريضة من الله - بالنسبة للمحتاجين ، وهى ضريبة إلزامية مقررة - بالنسبة للدافعين - وإنما تتميز عن الضريبة بخلودها وثباتها ، فإذا أهملتها الحكومات ، ولم تطالب بها فإن المسلم لا يصح إسلامه ، ولا يتم إيمانه ، إلا بإخراجها ، إرضاء لربه ، وتزكية لنفسه ، وتطهيراً لماله ، وفرض عليه أن يخرجها طيبة بها نفسه ، خالية من المن والأذى ، والمحتاج الذى يأخذها فى هذه الحال ، يأخذها وقد علمه الإسلام أنها حق له فى مال الله الذى استخلف فيه بعض عباده ، وأن الجماعة مطالبة أن تقاتل من أجل هذا الحق المعلوم .

ويقول المستر دانييل س جيرج أيضاً فى بيان طبيعة التكافل الاجتماعى الحديث . .  
« إن الصفات المميزة الرئيسية لمشروعات التكافل الاجتماعى الحديث - إذا ما قورنت بتدابير إغاثة الفقراء القديمة - هى أن مشروعات التكافل لا تطبق على الفقراء فحسب ، بل على أى شخص فى أية فئة خاعة ، تكون مواردها أقل من مستوى معين ، وأنها تميل إلى اعتبار المساعدة كحق من الحقوق إذا ما استوفيت بعض الشروط المحدودة ، وأن لها معدلات ثابتة للدفع ، وطرفاً ثابتة للمنح .

هذا وإن صفة العار التي تتصل بطلب المساعدة والحصول عليها وفقاً لتدابير إغاثة الفقراء قد اختفت ، كما ألغى فقدان الحقوق المدنية الذي كان في معظم الأحوال مرتبطاً بتلقي المساعدة الخاصة بالفقراء .

وهذه المميزات التي ظنها الكتّاب من خصائص التكافل الاجتماعي الحديث ، وأن العصور الماضية لم تعرف هذه المميزات — أمر مسلم به بالنظر إلى أوروبا وتاريخها ، ولكنه غير صحيح بالنظر إلى تاريخنا نحن المسلمين .

فهذه المميزات وأكثر منها متحققة بوضوح في نظام الزكاة الإسلامي ، فقد عرفنا أنها — كما شرعها الإسلام — حق معلوم ، لا من فيه ولا أذى ، وأن الدولة تقوم على جبايته وصرفه ، وأنها تصرف لكل من لا دخل له ، أو له دخل ضعيف لا يكفيه تمام الكفاية هو ومن يعوله ، وأكثر من ذلك أنها تعمل على إغناء الفقراء إغناء دائماً ، وتحويلهم إلى ملاك ، وتقريب الشقة بين الأغنياء والفقراء . وهذا ما لم يصل إليه دعاة النخمان الاجتماعي الحديث ، ولم يحملوا به مجرد حلم .

## الوسيلة الرابعة كفالة الخزانة الإسلامية بمختلف مواردها

إذا كنا بيننا أن الزكاة هي المورد المالي الحكومي الأول لمعالجة الفقر ، وسد  
خلة الفقراء في الإسلام ، فلنضف إلى ذلك أن جميع الموارد الراتبية لبيت المال  
«الخزانة الإسلامية» فيها قدر مشترك لعلاج هذا الجانب .

ففي أملاك الدولة الإسلامية ، والأموال العامة ، التي تديرها وتشرف عليها ، إما  
بإستغلالها ، أو بإيجارها أو بالمشاركة عليها ، وذلك كالأوقاف العامة ، والمناجم  
والمعادن التي يوجب الإسلام في أرجح مذاهبه ألا يحتجزها الأفراد لأنفسهم ، بل  
تتكون في يد الدولة ، ليكون الناس كافة شركاء في الانتفاع بها في ريع هذه الأملاك  
وما تدره من دخل للخزانة الإسلامية ، مورد للفقراء والمساكين حين تضيق حصة  
الزكاة عن الوفاء بحاجاتهم .

وفي خمس الغنائم ، وفي مال الفيء ، وفي الخراج ، وكل أنواع الضرائب ، حق  
لله عتاجين والمعوزين . قال تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ  
خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ (١) .  
وقال : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلْيَأْهُوَ لِلرَّسُولِ وَلِذِي  
الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ  
الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ (٢) .

ولقد بالغ كثير من فقهاء المسلمين في الاحتياط لحقوق الفقراء في حصة الزكاة ، فلم



يجوزوا صرفها - كلها أو بعضها - إلى المصالح العامة كرواتب الجيش ونحوها - ولو كان هناك عجز في الميزانية العامة ، وسعة في ميزانية الزكاة - إلا بأن تكون ديناً على الميزانية العامة ، تدفع بعد السعة إلى ميزانية الزكاة .

وفي هذا يقول الإمام محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة . فعلى الإمام أن يتقى الله في صرف الأموال إلى المصارف . فلا يدع فقيراً إلا أعطاه حقه من الصدقات حتى يغنيه وعياله .

« وإن احتاج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات شيء ، أعطى الإمام ما يحتاجون إليه من بيت مال الخراج . ولا يكون ذلك ديناً على بيت مال الصدقة ، لما بينا أن الخراج وما في معناه يصرف إلى حاجة المسلمين ( أى الفقراء منهم ) بخلاف ما إذا احتاج الإمام إلى إعطاء المقاتلة ( الجيش ) ولا مال في بيت مال الخراج ، صرف ذلك من بيت مال الصدقة ، وكان ديناً على بيت مال الخراج ، لأن الصدقة حق الفقراء والمساكين ، فإذا صرف الإمام منها إلى غير ذلك للحاجة كان ذلك ديناً لهم على ما هو حق المصروف إليهم وهو مال الخراج ، (١) .

إن بيت المال هو الموئل الأخير لكل فقير وذى حاجة ، لأنه ملك الجميع ، وليس ملكاً لأمير أو فئة خاصة من الناس .

روى الشيخان عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « أنا أولى بكل مسلم من نفسه ، من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً ( أى أولاداً صغاراً ضائعين إذ لا مال لهم ) فألى وعلى (٢) » .

وروى الإمام أحمد في مسنده عن مالك بن أوس قال : « كان عمر يحلف على أيمان ثلاثة :

---

(١) المبسوط للسرخسي ج ٣ ص ١٨ (٢) الحديث متفق عليه عن أبي هريرة واللفظ لمسلم

١ — والله ما أحد أحق بهذا المال (يعنى مال الفئء والمصالح العامة) من أحد ، وما أنا أحق به من أحد .

٢ — والله ما من المسلمين أحد إلا وله فى هذا المال نصيب .

٣ — والله لئن بقيت لهم لأوتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال ، وهو يرعى مكانه .

فقى هذا الأثر العمرى دليل — كما قال الشوكانى — (١) على أن الإمام كسائر الناس ، لأفضل له على غيره فى تقديم ، ولا توفير نصيب ، كما يدل على أن كل إنسان فى ظل دولة الإسلام ، مهما بعد مكانه . وصغر شأنه يجب أن يدرك نصيبه من مال الجماعة ، حسب حقه وحاجته .

ولست هذه الكفالة مقصورة على فقراء المسلمين فحسب ، كلا ، فإن أهل الذمة من غير المسلمين ، ممن يعيشون فى ظل دولة الاسلام ، لهم حق الكفالة والمعونة من بيت المال كالمسلمين .

روى أبو يوسف فى « الخراج » نص المعاهدة التى صالح فيها خالد بن الوليد أهل الحيرة بالعراق — وهم من النصارى — وتشتمل هذه الوثيقة السياسية عن نص صريح يقرر تأمين هؤلاء القوم ضد الفقر والمرض والشيخوخة ؛ وأن تتولى خزانة الدولة « بيت مال المسلمين » تمويل هذا التأمين الذى يعد أول ضمان اجتماعى من نوعه فى التاريخ ، يقدمه قائد مظفر لجماعة يطلبون الصلح ، مع بقائهم على خلاف دينه .

يقول النص بصريح العبارة ، على لسان سينب الله خالد بن الوليد :

« وجعلت لهم : أيما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنياً فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه . طرحت جزيته ، وعيل من بيت مال

المسلمين وعياله، ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام ، فإن خرجوا إلى غير دار الهجرة ، ودار الإسلام ، فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ،<sup>(١)</sup> .

هذا ما كتبه خالد في خلافة أبي بكر ، وأقره عليه من كان معه من الصحابة المجاهدين ، وكذلك أقره الخليفة الأول أبو بكر الصديق ومن معه من كبار الصحابة ، ولم ينقل إنكار أحد منهم لما صنعه خالد في ذلك ، ومثل هذا العمل الذي يفعله صحابي ، وينتشر في الصحابة ، ولا ينكره أحد منهم ، يعدّه كثير من الفقهاء إجماعاً . وفي عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، سجل التاريخ حادثة هامة في تقرير الكفالة المعيشية لغير المسلمين ، أصبحت بذلك سنة يقتدى بها ، ويهتدى الخلفاء العادلون بهديها ، فإن ماسنه الخلفاء الراشدون من السياسات العادلة ، والقوانين الرشيدة ، يعد جزءاً من هذا الدين ، يجب على المسلمين أن يحرصوا عليه ويتبعوه ، حرصهم على سنة نبيهم — صلى الله عليه وسلم — فهو الذي أوامهم بقوله : « إن من يعيش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً . فعايكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، عضوا عليها بالنواجذ »<sup>(٢)</sup> .

كتب الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة — حاكم البصرة من قبله ، يوصيه ببعض الواجبات التي يجب أن يراها في ولايته ، وقد قرىء الكتاب على جمهور الناس بالبصرة لأهميته ، وكان مما جاء فيه :

« وانظر من قبلك من أهل الزمة قد كبرت سنه . وضعفت قوته ، وولت عنه المسكاسب ، فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه ، وذلك أنه بلغني : أن أمير المؤمنين عمر مرّ بشيخ من أهل الزمة يسأل على أبواب الناس فقال : ما أنصفناك ، إن كنا أخذنا منك الجزية في شببيتك ، ثم ضيعناك في كبرك . ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه »<sup>(٣)</sup> اهـ .

---

(١) الخراج ص ١٤٤ ط - السلفية - الثانية.

(٢) رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح (٣) الأموال لأبي عبيد ص ٦٤

( ٨ — مشكلة الفقر )

على أن الموارد الراتبية للخزانة الإسلامية إذا ضاقت عن تحقيق الكفاية للفقراء والمساكين ، ولم يقدّم أبناء المجتمع المسلم بكفاية فقرائهم من تلقاء أنفسهم ، كما يوجب التعاون والتراحم بين المسلمين — كما سنبين بعد — فإن على أولى الأمر في الدولة الإسلامية أن يقرضوا في أموال الأغنياء من التكاليف المالية ما يكفي لمعونة الفقراء ، ويفي بحاجتهم الأصلية .

ومن هنا نتبين أن وظيفة الدولة في الإسلام وظيفة إيجابية ضخمة وشاملة وليست مجرد حماية حرية الأفراد وملكيّاتهم الخاصة . وأن كل عملها « إنتاج الأمن » ، أي منع السطو والاعتداء ، ثم ترك الناس أحراراً بعد ذلك لما سمّوه « القوانين الطبيعية » ، وترك الضعفاء والفقراء لعفوية هذه القوانين ، حتى ينحرفوا أو يهاكوا . كما هو المعروف عن « آدم سميث » وغيره من دعاة المذهب الفردي والاقتصاد الحر ، فقد قالوا : إن وظيفة الدولة الأولى هي حماية الذين يملكون من الذين لا يملكون .

كما أن أفراد المجتمع ليسوا مجرد عناصر اقتصادية — لا تجمعهم رابطة سوى رابطة الإنتاج والمنفعة الاقتصادية — كما يقول أولئك الفرديون — كلا فإن المجتمع في نظر الإسلام أسرة مترابطة ، بين أفرادها وفئاتها علاقة أعمق وأقوى من علاقة الإنتاج الاقتصادي ، علاقة أساسها الإيمان والإسلام ، الذي ربط الجميع بغاية واحدة ، ومنهج واحد ، فالتقى الجميع بفضلهم على وحدة العقيدة والفكر ، ووحدة الشعور والعاطفة ، ووحدة النظام والشريعة ، ووحدة المبدأ والمصير ، ولهذا صور الإسلام هذا المجتمع بالجسد الواحد ، فكل جهاز أو عضو أو خلية في هذا الجسد مرتبط بالأجزاء الأخرى ، يمدّها ويستمد منها ، ينفعها ويلتفع بها ، يؤثر فيها ويتأثر بها ، والدولة التي يقف على قمتها في الإسلام « الإمام » هي الرأس من هذا الجسد ، هي الجهاز الذي يرعى هذا الترابط والتضامن بين الأفراد حتى يوقى ثمراته في واقع المجتمع .

فليست مهمتها مقصورة على حراسة الملكية والحرية الفردية من السطو الداخلي أو الغزو الخارجي ، بل تمتد إلى ما هو أعمق وأشمل . فإن الإمام في الأمة معبر في



الإسلام كالأب في الأسرة ، ولهذا قرن بينهما الحديث النبوي الذي رواه الشيخان :  
« كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته ، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته ، والرجل  
في أهل بيته راع وهو مسئول عن رعيته » .

وكما أن مهمة الأب ليست حماية أسرته وأهل بيته فحسب . بل هو مسئول عن إعاليتهم  
وتربيتهم وكفائتهم بالمعروف ، وإقامة العدل بينهم ، فكننك الإمام في الأمة : هو  
مسئول عن استرعاه الله إياهم ، مسئولية الوالد عن أولاده . حتى أن عمر — رضي الله  
عنه — يقول : لو مات جمل ضياعاً على شط الفرات ، لخشيت أن يسألني الله عنه (١)  
فإذا كانت هذه مسئولية الإمام عن الحيوان ، فما بالك بالإنسان ؟ !

وروى المؤرخون عن عمر بن عبد العزيز : أن زوجته فاطمة قالت دخلت يوماً  
عليه وهو جالس في مصلاه ، واضعاً خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه ، فقلت :  
مالك ؟ فقال : ويحك يا فاطمة ، لقد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ، ففكرت في  
الفقير الجامع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة  
والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير ، وذو العيال الكثير ، والمال  
القليل ، وأشباههم في أقطار الأرض وأطراف البلاد ، فعلت أن ربي — عز وجل —  
سيسألني يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد — صلى الله عليه وسلم — لخشيت  
أن لا يثبت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي فبكيت (٢) .

وحين بايعه الناس واستقرت الخلافة باسمه — انقلب إلى بيته وهو مقتم مهموم فقال  
له غلامه : مالك هكذا مقتما مهموماً — وليس هذا بوقت هذا ؟ فقال : ويحك ! ومالي  
لا أغتم ، وليس من أهل المشارق والمغارب من هذه الأمة إلا وهو يطالبني بحقه أن  
أؤديه إليه ، كتب إلى في ذلك أو لم يكتب ، طلبه مني أو لم يطلب (٣) .

(١) طبقات ابن سعد ج ٣ ص ٣٠٥

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ج ٩ ص ٢٠١

(٣) المرجع نفسه ص ١٩٨

فهذا الخليفة الراشد يرى أنه مستول عن كل فرد في الأمة في مشرقها أو مغربها .  
وأن واجباً عليه أن يوصل إليه حقه ، وإن لم يطالب به كتابة ولا مشافهة . وبخاصة  
الفقراء والضعفاء من المرضى والشيخوخ والأرامل واليتامى ونحوهم من الفئات المهيضة  
الجناح في المجتمع .

إن أول واجبات الدولة في الإسلام أن تحقق العدل ، وتدعو إلى الخير ، وتأمّر  
بالمعروف ، وتنهى عن المنكر . وليس من العدل ولا من الخير ولا من المعروف أن  
يجوع الضعفاء أو يحرم الفقراء من الحاجات الأساسية للحياة من مأكل ومأوى ومسكن ،  
وفي المجتمع أغنياء قادرين لديهم فضول أموال .

وإن على الدولة في الإسلام أن تتخذ من الوسائل والأساليب ما يعالج مشكلة الفقر  
ويضمن الحياة الملائمة للفقراء ، ويحقق التكافل في المجتمع ، وهذه الوسائل والأساليب  
تختلف باختلاف الأعمار والبيئات والأحوال . وهي مجال رحب لاجتهاد أهل الرأي  
وأولى الأمر في الأمة الإسلامية .

وأكتفي هنا بمثل واحد من الأساليب التي اتخذها عمر الفاروق بهذا الصدد :

حمى عمر أرضاً قرب المدينة يقال لها « الربرة » لترعى فيها دواب المسلمين ، ومعنى  
حمايتها أي جعلها ماسكاً عاماً ، وشركة بين الجميع ، ولكنه لم يكف بذلك ، فجعل  
هذا الحمى لمصلحة الطبقة الفقيرة ، وذوى الدخل المحدود قبل كل شيء ؛ ليكون هذا  
المرعى المجاني مصدراً لزيادة ثروتهم الحيوانية ، وزيادة دخلهم منها ، ليستغنوا بذلك  
عن طلب المعونة من الدولة ؛ وهذا الهدف واضح في وصية عمر لهنى الذى ولاه على هذا  
الحمى للإشراف عليه ، فقد قل له : « ياهنى ، اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة  
المظالم فإنها نجابة ، وأدخل رب الصرّيمة والغنّيمة ( الصرّيمة : الإبل القليلة ، والغنّيمة :  
الغنم القليلة ) ودعنى من نعم ابن عفان ، ونعم ابن عوف ( أى إبل الأثرياء وغنمهم )  
فإنهم إن هلك ما شئتهم مرجعاً إلى نخل وزرع ( أى لهم ثروات ومصادر أخرى للدخل )

«إن هذا المسكين (يعني رب الصريمة والغنيمة) إن هلك ماشيته جاءني ببنيه يصرخ : يا أمير المؤمنين ! : أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ ! فالكلاً أيسر على من الذهب والورق (النقود الفضية) (١) ١٠ هـ

وهذه الوصية العمرية تقرر وتؤكد جملة أحكام هامة يعنينا منها هنا :

أولاً : وجوب عناية الدولة المسلمة بذوى المال القليل والدخل الضئيل ، وإتاحة الفرصة لهم ليكسبوا ويغنوا أنفسهم ، ولو كان ذلك بالتضييق على ذوى الثروات الكبيرة ، وتقويت بعض الفرص عليهم ، وحرمانهم مما أتيح للفئات الضعيفة من وسائل الكسب ؛ وتنمية الدخل ، كما تجلى ذلك واضحاً في قول عمر لعامله : « وأدخل رب الصريمة والغنيمة ، ودعني من نعم ابن عفان ونعم ابن عوف » .

ثانياً : أن كل إنسان يعيش في كنف الدولة الإسلامية من حقة إن هلك مصدر دخله ومضاع مورد رزقه ، أن يصرخ في وجه الحاكم المسئول ، مطالباً بحقه وحق بليه في مال المسلمين — أى في خزانة الدولة — وأن المسئول عن الدولة لا يسعه إلا أن يجيب طلبه ويكفيه حاجته وحاجة من يعول . وفي هذا يقول عمر : « وإن هذا المسكين إن هلك ماشيته ، جاءني ببنيه يصرخ : يا أمير المؤمنين . أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ ! » .

ثالثاً : أن السياسة الرشيدة هي التي تعمل على توفير العمل وتيسيره للقادرين من الفقراء ، وتعمل على تنمية مصادر الدخل لصغار الملاك ، ليستغنى هؤلاء وأولئك بجهدهم الخاص عن طلب المعونة من الدولة ، وتكليفها عبء الإنفاق عليهم من خزائنها . وهذا ويظهر من قول عمر : « فالكلاً أيسر على من الذهب والورق » .

## الوسيلة الخامسة إيجاب حقوق غير الزكاة

وهناك حقوق مالية أخرى تجب على المسلم بأسباب وملابسات شتى ، كلها موارد لإعانة الفقراء ، ومطاردة الفقر من دار الإسلام .

ومن هذه الحقوق :

١ - حق الجوار : الذي أمر الله برعايته في كتابه وحض عليه الرسول في سنته ، وجعل إكرام الجار من الإيمان ، وإيذائه أو إهماله من دلائل البراءة من الإسلام ، قال تعالى : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وذو القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب . . . ﴾ الآية والجار الجنب أي البعيد .

وقال صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره »<sup>(١)</sup> ، « أحسن إلى جارك تكن مسلماً »<sup>(٢)</sup> ، « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه »<sup>(٣)</sup> ، « وليس بمؤمن من بات شعبان وجاره إلى جنبه جائع وهو يعلم »<sup>(٤)</sup> ، « أيما أهل عرصة أصبح منهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله »<sup>(٥)</sup> .

ومن جميل ما ورد في رعاية الجار ما جاء في الأثر : « ولا تؤذ به بقتار قدرك ( راثية الطعام المطهو ) إلا أن تغرف له منها . وإذا اشتريت فاكهة ، فاهد له منها ، فإن لم تفعل فأدخلها سراً ، ولا يخرج بها ولدك ليغيظ بها والده »<sup>(٦)</sup> .

---

(١) متفق عليه . (٢) رواه ابن ماجه . (٣) متفق عليه .

(٤) رواه الطبراني والبيهقي وإسناده حسن . (٥) رواه الحاكم .

(٦) رواه الخرائطي في مكارم الاخلاق وابن عدى في الكامل .



وقال أبو ذر : أوصاني خليلي — صلى الله عليه وسلم — : إذا طبخت فأكثر المرق ثم انظر بعض أهل بيت من جيرائك ، فاغرف لهم منها ،<sup>(١)</sup> .

وليس الجار هو الملاصق كما يظن بعض الناس . فقد روى في الآثار : أن أربعين داراً جار<sup>(٢)</sup> ، وفسرها بعضهم ، بأربعين من كل جهة من الجهات الأربع . فأهل كل حي إذن جيران بعضهم لبعض ، قالت عائشة : « قلت يا رسول الله ، إن لي جارين ، أحدهما مقبل عليّ ببابه ، والآخر ناء ببابه عني ، وربما الذي كان عندي لا يسعهما ، فأيهما أعظم حقاً ، فقال : المقبل عليك ببابه ،<sup>(٣)</sup> .

فالإسلام يريد أن يجعل من كل حي وحدة متكافلة ، متعاونة في السراء والضراء ، بحيث يحملون ضعيفهم ، ويطعمون جائعهم ، ويكسون عاريهم ، وإلا برئت منهم ذمة الله وذمة رسوله ، ولم يستحقوا الالتئام إلى مجتمع المؤمنين .

ومن الجميل في آداب الإسلام أنه جعل للجار حقاً ولو كان غير مسلم .

قال مجاهد كنت عند عبد الله بن عمر و غلام له يسلم شاة فقال : يا غلام إذا سلخت فابدأ بجارنا اليهودي : حتى قال ذلك مراراً ، فقال له : كم تقول هذا ؟ فقال : إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لم يزل يوصينا بالجار حتى خشينا أنه سيورثه<sup>(٤)</sup> .

٢ — الأضحية في عيد الأضحى : وهو — في مذهب أبي حنيفة — واجبة على الموسر لحديث :

« من كان عنده سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا ،<sup>(٥)</sup> .

٣ — الحنث في اليمين : قال تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَوْ هَائِكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) رواه مسلم .  
(٢) رواه أبو داود في المراسيل عن الزهري .  
(٣) رواه البخاري .  
(٤) رواه أبو داود والترمذي وقال : حسن غريب .  
(٥) رواه أحمد وابن ماجه . (٦) المائدة / ٨٩ .

٤ — كفارة الظهار فمن قال لزوجته : أنت على كظهر أمي أو أختي أو نحو ذلك حرمت عليه زوجته حتى يكفر ، وكفارته تحرير رقبة ، فمن لم يجد . فصيام شهرين متتابعين ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً .

٥ — كفارة الجماع في نهار رمضان : وهي مثل كفارة الظهار ، وقد جاء بإيجابها الحديث الصحيح .

٦ — فدية الشيخ الكبير ، والمرأة العجوز ، والمريض الذي لا يرجى برؤه : ممن يعجزون عن الصيام ، فهم يفدون عن كل يوم في رمضان مقدار طعام مسكين كما جاء في القرآن الكريم : ﴿ وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۚ ﴾ (١) ومعنى « يطيقونه » على هذا التفسير : يتكلفونه بمشقة وشدة .

ومثله الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أو أولادهما كما هو مذهب بعض الفقهاء .

٧ — الهدى : وهو ما يهديه الحاج أو المعتمر إلى الكعبة من إبل وبقر وغنم ، كفارة لارتكابه محظورات الإحرام ، أو لتمتعه بالعمرة إلى الحج ، أو لقراه بينهما ، أو لغير ذلك .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْسُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ، وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ (٣) ﴾ .

وفي هذا الهدى فرصة أوجبها الشرع لإطعام الفقير اللحم لحكمة يعلمها الشارع الذي

يرفض التصديق بضمن الهدى أو بأضعاف ثمنه . قال تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا  
الْبَيَّاتِيسَ الْفَقِيرَ ﴾ (١) ، ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرِ . كَذَلِكَ نَسْخَرُ نَارَهَا  
لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٢) .

٨ - حق الزرع عند الحصاد: قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ  
وَاغْيَرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ  
مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ (٣)  
وقد ذهب جماعة من الصحابة والتابعين إلى أن هذا الحق شيء غير الزكاة ، وهو حق  
مترك لضمير صاحب الزرع والتمر وحاجة المساكين من حوله .

ولهذا جاء عن ابن عمر في تفسير هذا الحق . « كانوا يعطون شيئاً سوى الزكاة » (٤) .

وقال عطاء : « يعطى من حضره يومئذ ما تيسر ، وليس بالزكاة » (٥) .

وقال مجاهد : « إذا حضرك المساكين طرحت لهم منه » (٦) .

قال ابن كثير : وقد ذم الله الذين يصرمون ( أى يقطفون الثمار ) ولا يتصدقون  
كما ذكر عن أصحاب الجنة في سورة ن ، (٧) .

#### ٩ - حق الكفاية للفقير والمساكين :

وهو أهم هذه الحقوق ، فإن من حق كل فرد في المجتمع المسلم أن يوفر له تمام الكفاية  
من مطالب الحياة الأساسية ، له ولمن يعوله ، فإذا كان في مال الزكاة متسع لتحقيق هذه  
الكفاية فيها ونعمت ، وكفى الله المؤمنين أن يطالبوا بشيء آخر . وإذا لم يكن في مال  
الزكاة ولا في الموارد الراتبية الأخرى لبيت المال سعة لتحقيق تلك الكفاية فإن في المال

حقاً آخر سوى الزكاة .. كما روى ذلك الترمذى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن فاطمة بنت قيس قالت : سألت — أو سئل — النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال : « إن في المال حقاً سوى الزكاة ، ثم تلا هذه الآية التي في البقرة : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب » .

ووجه الدلالة: أن الآية جعلت من أركان البر إيتاء المال لذوى القربى واليتامى والمساكين وغيرهم ، وعطفت على ذلك إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، فدللت على أن الإيتاء الأول غير الزكاة ، وهو من أركان البر وعناصر التقوى . وذلك دليل الوجوب .

على أن الأمر أوضح من أن يستدل له بآية أو حديث ، فإن الأدلة عليه أبين من فلق الصبح ، لأن طبيعة النظام الإسلامى كما رسمته آيات القرآن — مكية ومدنية — وأحاديث الرسول — صحاحاً وحساناً — تجعل التكافل فى المجتمع الإسلامى فريضة لازمة ، والتعاون والمواساة واجباً لا بد من أدائه ، ولهذا صور النبي ﷺ هذا المجتمع فقال : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً »<sup>(١)</sup> وقال : « مثل المؤمنين فى توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر »<sup>(٢)</sup>.

وقال : « المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسليه »<sup>(٣)</sup> ، ومعنى « لا يسليه » لا يخذله ويتركه يعانى الخطر والشدة وحده دون أن يعاونه ويأخذ بيده . وقال : « أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله »<sup>(٤)</sup> .

وقبل ذلك جاءت آيات القرآن تنذر بالويل وتهدد بالعذاب فى الدنيا والآخرة كل من يهمل المسكين ، أو يقسو على الفقير والمحروم .

فى سورة المدثر — وهى من أوائل ما نزل — يعرض لنا القرآن مشهداً من مشاهد الآخرة ، مشهد أصحاب اليمين من المؤمنين فى جناتهم ، يتساءلون عن المجرمين من الكفرة

(٤) رواه الحاكم

(٣) رواه البخارى

(١ ، ٢) متفق عليهما



والمكذبين ، وقد أطبقت عليهم النار فيسألونهم عما أزل بهم هذا العذاب فكان من أسبابه وموجباته - حسب إقرارهم - إضاعة حق المسكين ، وتركه لأنياب الجوع والعري . تنهشه وهم عنه معرضون ، في ذلك يقول تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ، إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ ، فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ عَنْ الْمَجْرُمِينَ ، مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ، قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصْلِينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ومثل إطعام المسكين كسوته وإيوأؤه ورعاية ضروراته وحاجاته .

وفي سورة القلم يقص الله علينا قصة أصحاب الجنة الذين تواعدوا أن يقطعوا ثمارها بليل ليحرموا منها المساكين الذين اعتادوا أن يصبوا شيئاً من خيرها يوم الحصاد فخلت بهم عقوبة الله العاجلة ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ . فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ - فَتَنَادُوا مُصْبِحِينَ . أَنْ أَغْدُوا عَلَى حَرِّ نَارٍ أَنْ كُنْتُمْ صَارِمِينَ ، فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ - أَلَا يَدْخُلُهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ وَغَدُوا عَلَى حَرِّ قَادِرِينَ . فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا إِنَّا لَضَالُونَ . بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴾ . إلى أن قال : ﴿ كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ولم يكتف القرآن بالدعوة إلى إطعام المسكين ورعايته ، والتحذير من إهماله وإضاعته ، بل زاد على ذلك ، فجعل في عنق كل مؤمن حقاً للمسكين أن يحض غيره على إطعامه والقيام بحقه . وجعل ترك هذا الحق قرين الكفر بالله العظيم ، وموجباً لسخطه وعذابه . في الآخرة في نار الجحيم ، فيقول تعالى في شأن أصحاب الشمال من سورة الحاقة : ﴿ وَأَمَّا مَنْ أَوْتَى كِتَابَهُ بِشَهِيدٍ فَيَقُولُ : يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيهِ . وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيهِ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ الْقَاضِيَةَ . مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهِ . هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ثم

(٢) القلم الآيات من ١٩ - ٣٣

(١) المدثر الآيات من ٣٨ - ٤٤

(٣) الحاقة الآيات من ٢٥ - ٢٩ .

يقضى فيه أحكم الحاكمين قضاءه العادل بالعقاب الذى يستحقه : ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ . ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ . ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ ﴾ (١) .

ثم يذكر أسباب هذا الحكم الصارم فيقول : ﴿ إنه كان لا يؤمن بالله العظيم . ولا يحضُّ على طعام المسكين ﴾ (٢) . أى لا يحث غيره من أعضاء المجتمع على إطعامه ، وإشباع حاجاته .

وهذه الآيات التى ترجف لها القلوب ، وترتعد منها الأبدان ، هى التى جعلت مثل أبى الدرداء رضى الله عنه يقول لامرأته : « يا أم الدرداء إن لله سلسلة لم تزل تغلى بها سراج النار منذ خلق الله جهنم ، إلى أن تلقى فى أعناق الناس ، وقد نجانا الله من نصفها . يا أيما أنا بالله العظيم ، فحضى على طعام المسكين يا أم الدرداء (٣) » .

ولم تر الدنيا كتاباً قبل القرآن يجعل عدم الحض على إطعام المسكين من موجبات صليِّ الجحيم ، والعذاب الأليم .

وفى سورة الماعون : جعل الله من علامات التكذيب بالدين : قهر اليتيم ، وعدم الحض على إطعام المسكين ، فقال تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدينِ ؟ . فذلك الذى يدع اليتيم ولا يحضُّ على طعام المسكين ﴾ (٤) .

وفى سورة الفجر : خاطب الله المجتمع الجاهلى المتظالم بقوله : ﴿ كَلَّا بَلْ لَا تُكْسِرُونَ الْيتِيمَ . وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴾ (٥) . والتحاض : تفاعل من الحض ، شغنى لا تحاضون : لا يحض بعضهم بعضاً . وفيه دعوة المجتمع كافة إلى التضامن والتعاون على رعاية المسكين .

وإذا كان أصحاب الشمال والجاهليون والمكذبون بالدين لا يحضون على طعام

(١) الحاقة الايات ٣٠ — ٣٢

(٢) الحاقة الايات ٢٣ — ٣٤

(٣) الأموال لآبى عبيد ٣٢٢

(٤) الماعون ١ — ٢ (٥) الفجر ١٧ ، ١٨

المسكين ولا يعنون بأمره فإن واجب المؤمنين والمصدقين بالدين — كما تدل الآيات — أن يعملوا على إعانة الفقراء والمساكين ، ولو بجمع المال من غيرهم ، حتى لا يقعوا تحت طائلة الوعيد . وهى طريقة الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التى تنشأ لمصلحة الفقراء . فأصلها ثابت فى القرآن بهذه الآيات وأمثالها ، كما قال الشيخ محمد عبده . رحمه الله (١) .

### رأى ابن حزم :

وأبلغ من وضوح هذا الحق ، وأيده بالأدلة الوفيرة من الكتاب الكريم ، ومن السنة المطهرة ، ومن أقوال الصحابة والتابعين هو الفقيه الظاهرى الإمام أبو محمد بن حزم ، الذى يعتمد فى فقهه على ظواهر النصوص وحدها دون اعتراف برأى أو قياس ، فقد وجد هنا من النصوص الصحيحة فى ثبوتها ، الضريحة فى دلالتها ، الكثيرة فى عددها ، ما جعله يقرر — فى قوة وصراحة — أن من الواجب الدينى فرض حقوق إضافية — سوى الزكاة — على الأغنياء القادرين فى كل بلد حتى يكتفى فقراؤه ، وتسد حاجاتهم الأصلية ، بحيث تتحقق لهم أمور ثلاثة :

١ — الغذاء الكافى الذى يحتاج إليه الجسم ليحيا صحيحاً قادراً .

٢ — الملبس المناسب الساتر للعورة ، الواقى من الحر والبرد ، وللصيف وللشتاء

٣ — المسكن اللائم الذى يقى من القبيظ والمطر وعيون المارة .

وناقش ابن حزم رأى الذى تبناه بعض الفقهاء من أنه لا يجوز أن يفرض فى المال حق سوى الزكاة مناقشة صارمة ؛ لم يدع لأحد بعدها مجالا لرد أو اعتذار .

قال فى « المحلى » ، (٢) :

« وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على

---

(١) فى تفسيره سورة الماعون من جزء « عم »

(٢) ج ٦ ص ٢٥٢ وما بعدها . المسألة رقم ٧٢٥ .

ذلك ، إن لم تقم الزكاة بهم ، ولا في د سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يكتفون من المطر والصيف والشمس وعيون المارة .

#### أدلته من القرآن

برهان ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ ﴾ <sup>(١)</sup> وقال تعالى : ﴿ وَالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُبِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فأوجب — تعالى — حق المساكين وابن السبيل مع حق ذي القربى ، واقترض الإحسان إلى الأبوين وذى القربى والمساكين والجار وما ملكت اليمين .

والإحسان يقتضى كل ما ذكرنا ، ومنعه إساءة بلا شك

وقال تعالى : ﴿ مَا سَأَلَكُمْ فِي سَفَرٍ ؟ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ ، وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فقرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة .

#### من السنة ؟

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طرق كثيرة في غاية الصحة أنه قال : « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله » <sup>(٤)</sup> ، ومن كان على فضلة ورأى المسلم أخاه جائعاً عريان ضائعاً فلم يغثه فإرحمه بلا شك .

وعن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق <sup>(٥)</sup> : أن أصحاب الصفة كانوا أناساً فقراء وأن رسول الله ﷺ قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس <sup>(٦)</sup> ، أو كما قال . فهذا هو نفس قولنا .

(١) الإسراء ٢٦ .

(٢) النساء ٣٦ .

(٣) المدثر ٤٢ — ٤٤ .

(٤) الحديث متفق عليه .

(٥) حذفنا الأسانيد التي ذكرها ابن حزم — وهو يروى الأحاديث والآثار اختصاراً

(٦) رواه البخاري . وابن حزم قد رواه من طريقه .



وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يسلّمه <sup>(١)</sup> » ، قال أبو محمد : من تركه يجوع ويعرى ، وهو قادر على إطعامه وكسوته — فقد أسلمه .

وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل <sup>(٢)</sup> » .

قال أبو محمد : وهذا إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، يخبر بذلك أبو سعيد ، وبكل ما في هذا الخبر نقول .

وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أطعموا الجائع ، وفكوا العاني <sup>(٣)</sup> » .  
والنصوص من القرآن والأحاديث الصحاح في هذا تكثر جداً .

من الآثار :

وعن أبي وائل شقيق ابن سلمة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين » .

وقال علي بن أبي طالب : « إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم ، فإن جاعوا أو عروا وجهدوا فبمنع الأغنياء . وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ، ويعذبهم عايه » .

وعن ابن عمر أنه قال : في مالك حق سوى الزكاة .

وعن عائشة أم المؤمنين والحسن بن علي وابن عمر أنهم قالوا كلهم لمن سألهم : إن

---

( ١ ) رواه البخاري أيضاً . ( ٢ ) رواه مسلم . ( ٣ ) رواه البخاري .

كنت تسأل في دم موجع أو غرم مفضع ، أو فقر مدقع ، فقد وجب حقتك . وصح عن أبي عبيدة بن الجراح وثلاثمائة من الصحابة رضی الله عنهم أن زادهم فنى ، فأمرهم أبو عبيدة فجمعوا أزوادهم في مزودين ، وجعل يقوتهم إياها على السواء . فهذا إجماع مقطوع به من الصحابة رضی الله عنهم ، لا يخالف لهم منهم .

وصح عن الشعبي ومجاهد وطاووس وغيرهم . كلهم يقول : في المال حق سوى الزكاة .

قال أبو محمد : وما نعلم عن أحد منهم خلاف هذا ، إلا عن الضحاك بن مزاحم ، فإنه قال : نسخت الزكاة كل حق في المال .

قال أبو محمد : وما رواية الضحاك حجة فكيف رأيته ؟ ! .

قال : والعجب أن المحتج بهذا أول مخالف له ! فيرى في المال حقوقاً سوى الزكاة ، منها النفقات على الأبوين المحتاجين ، وعلى الزوجة ، والرقيق ، وعلى الحيوان ، والديون والأروش<sup>(١)</sup> ، فظهر تناقضهم اهـ .

\* \* \*

---

(١) الأرش . الدية والحديث وما نقص العيب من السلعة .

## الوسيلة السادسة الصّدقات الاختيارية والإحسان الفردي

وفوق هذه الحقوق المفروضة ، وتلك القوانين الملزمة ، عمل الإسلام على تكوين النفس الخيرة ، المعطية الباذلة ، نفس الإنسان الذي يعطى أكثر مما يطلب منه ، وينفق أكثر مما يجب عليه ، بل يعطى بغير طلب ولا سؤال ، وينفق في السراء والضراء ، بالليل والنهار ، سرّاً وعلانية ، ذلك الذي يحب للناس ما يحب لنفسه ، بل يؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة ، ذلك الذي يعد المال وسيلة لا غاية ، وسيلة للاتفاق والبر بالناس ، فيفيض قلبه بالخير فيضاً ، ويبسط يده بالعطاء بسطاً ، ابتغاء رضا الله ومثوبته ، لا حياً في جاه ، وطلباً لسمعة أو شهرة ، ولا خشية من عقوبة سلطان .

والذين يظنون أن القوانين والقرارات واللوائح هي كل ما تحتاج إليه الحياة البشرية قوم سطحيون لم يعرفوا حقيقة هذا الإنسان : إن الإنسان ليس آلة تدار فتدور ، ولا دولا بآ يحرك فيتحرك ، ويوقف فيتوقف ، إنه جهاز معقد ، مركب من مادة وروح ، من بدن ونفس ، من عقل وعاطفة ، من أعصاب ومشاعر ، وأفكار وأحاسيس إنه كائن يتصور ويحكم ، ويحس ويشعر ، ويختار ويرجح ، ويفعل ويترك ، ويتأثر ويؤثر ، فلا بد من مراعاة خصائصه كلها ، والضرب على أوتاره جميعاً ، لنجعل من أخلاقه وضميره ما يجبر نقص القوانين ، وقصور التنظيمات .

على أن الإسلام — باعتباره ديناً — لا بد أن يعنى بهذا الجانب الخلقى الرفيع ، ولا يكتفى بالحقوق التي تنظمها القوانين ، وتنفذها الحكومات ، لأن هذا الجانب في نظره ليس مجرد وسيلة لتحقيق التكافل بين الناس ، بل هو أيضاً غاية من غاياته في تربية الإنسان الصالح ، الجدير برضاء الله ، ومرافقة النبيين في جنته ، وإن محى الفقر من الوجود .

ومن هنا جاءت آيات القرآن العظيم وأحاديث الرسول الكريم ، مبشرة ومنذرة ، ومرغبة ومرهبة ، داعية إلى البذل والإنفاق ، محذرة من الشح والبخل ، متخذة أروع الصور الفنية ، وأبلغ الأساليب الأدبية ، التي يذيب وعيدها القلوب الجامدة ، ويحرك وعدها الأيدي الممسكة ، فتفيض بالخير ، وتنسبط بالعطاء — وسنكتفى بأمثلة قليلة من الآيات والأحاديث ، وهي كثيرة جداً :

قال الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ <sup>(١)</sup> ﴾ وقال : ﴿ مِثْلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمِثْلِ حَبَّةٍ نَبْتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنَابِلٍ مِائَةُ حَبَةٍ ، وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ . الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يَتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ <sup>(٢)</sup> ﴾ . وقال : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ <sup>(٣)</sup> ﴾ .

وقال : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ كَرِيمَةٍ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ . الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ <sup>(٤)</sup> ﴾ .

وقال : ﴿ قُلْ إِنْ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ ، وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ <sup>(٥)</sup> ﴾ .

وقال : ﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ <sup>(٦)</sup> ﴾ .

وقال : ﴿ وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ، وَمَنْ يُوقِ شَحْنَهُ فَالْوَلَكُ لَهُمُ الْمُفْلِحُونَ <sup>(٧)</sup> ﴾ .

(١) سورة البقرة ٢٤٥ (٢) سورة البقرة ٢٦١ — ٢٦٢ (٣) سورة البقرة ٢٧٤

(٤) سورة آل عمران ١٣٣ — ١٣٤ (٥) سورة سبأ ٣٩ (٦) سورة الحديد ٧

(٧) سورة الحشر ٩



وقال : ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولُ رَبِّ<sup>١</sup> ثَلُوثًا أَوْ ثَمَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (١) .

وقال : ﴿ وَمَا تَقَدَّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا ﴾ (٢) .

وقال : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا . إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ<sup>٣</sup> لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا . إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴾ (٣) .

وقال : ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ . فَكُّ رَقَبَةٍ . أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ . أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ . ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّيْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَةِ . أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴾ (٤) .

وقال رسول الله ﷺ : « يقول العبد مالى مالى ، وإنما له من ماله ثلاث : ما أكل ، فأفنى ، أو لبس فأبلى أو أعطى فأفنى ، وما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركه للناس (٥) » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله ؟ قالوا : يا رسول الله ، ما منا أحد إلا ماله أحب إليه . قال : فإن ماله ما قدم ، ومال وارثه ما أخر (٦) » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان ، فينظر أيمن منه (عن يمينه) ، فلا يرى إلا ما قدم ، فينظر أشأم منه (عن شماله) فلا يرى إلا ما قدم ، فينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه ، فاتقوا النار ولو بشق تمرة » (٧) .

(١) المتافقون ١٠ (٢) الزمل الآية الأخيرة (٣) الإنسان ٨ — ١٠

(٤) البلد ١١ — ١٨ (٥) رواه مسلم من حديث أبي هريرة .

(٦) رواه البخارى والذسائى عن ابن مسعود .

(٧) رواه البخارى ومسلم من حديث عدى بن حاتم .

شق التمرة : نصفها . أى تصدقوا بما يتيسر لكم ولو قليلا .

وقال صلى الله عليه وسلم : « من تصدق بغدل تمره ( أى قيمة تمره ) من كسبه طيب — ولا يقبل الله إلا الطيب — فإن الله يقبلها بيمينه ( دلالة على حسن القبول ) ثم يربها لصاحبها كما يربى أحدكم فلوله ( مُشهره ) أول ما يولد ، حتى تكون مثل الجبل (١) » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « الصدقة تطفيء الخطيئة كما يطفىء الماء النار (٢) » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « كل امرئ في ظل صدقته حتى يقضى بين الناس (٣) » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « سبق درهم مائة ألف درهم » ، فقال رجل : وكيف . ذاك يا رسول الله ؟ قال : « رجل له مال كثير أخذ من عرضه مائة ألف درهم تصدق بها ، ورجل ليس له إلا درهمان فأخذ أحدهما فتصدق به (٤) » .

ولا يحسب القارئ أن هذه الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، كانت ضعيفة الأثر في توجيه الحياة العمارة للمسلمين ، كلا ، فقد كانت هى المصابيح الهادية ، والقوة الدافعة ، لثزية أزكى المشاعر ، وأنبل العواطف ، وأصدق العزائم الراغبة في عمل الخير وخير العمل .

واكتفى هنا بسرد بعض الأمثلة الواقعية من تاريخنا الحافل ، دليلا على ما صنعتها تلك النصوص من آثار مباركة في الأنفس والحياة .

روى المفسرون عن عبد الله بن مسعود قال : لما نزلت : ﴿ من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له ﴾ قال أبو الدحداح الأنصارى : يا رسول الله . إن الله عز وجل يريد منا القرض ؟ قال : نعم يا أبا الدحداح . قال أرني يدك يا رسول الله

---

(١) رواه الشيخان عن أبي هريرة . (٢) رواه أبو يعلى بإسناد صحيح عن جابر .

(٣) رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما ، والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ، من حديث عقبة بن عامر .

(٤) رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان . والحاكم عن أبي هريرة .

فناولاه يده ، قال : فإني قد أقرضت ربي عز وجل حائطي . قال ابن مسعود : وحائطه  
له فيه ستمائة نخلة ، وأم الدحداح فيه وعيالها . قال : فجاء أبو الدحداح فنادها : يا أم  
الدحداح قالت : لييك ! قال : أخرجي ، فقد أقرضته ربي عز وجل (١) !!

وروى الإمام أحمد عن أنس بن مالك قال : كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة  
مالاً ، وكان أحب أمواله إليه « بيرحاء » . (حديقة له) وكانت مستقبله المسجد ، وكان  
النبي صلى الله عليه وسلم يدخلها ، ويشرب من ماء فيها طيب . قال أنس : فلما نزلت :  
(لن تنالوا البرَّ حتى تنفقوا مما تحبون) ، قال أبو طلحة : يا رسول الله ، إن الله  
يقول : (لن تنالوا البرَّ حتى تنفقوا مما تحبون) ، وإن أحب أموالي إلى بيرحاء .  
وإنها صدقة لله ، أرجو بها برها وذخراها عند الله تعالى ، فضعتها يا رسول الله حيث  
أراك الله . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : بخ ذك مال راجح ، ذاك مال راجح .  
وقد سمعت ، وأنا أرى أن تجعلها في الأقربين . فقال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله .  
فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه (٢) .

واستمر هذا البذل والسخاء ، في سائر الأعصار ، بدرجات متفاوتة ، ورأى الناس  
في كل عهد من عهود التاريخ نماذج وأمثلة رفيعة ، كان الله ورسوله وابتغاء رضوانه ،  
أحب إلينا من القناطير المقنطرة من الذهب والفضة وكل متاع الحياة الدنيا .

حكوا عن الإمام الليث بن سعد . أن أمواله كانت تدر عليه كل يوم نحو ألف  
دينار ومع هذا قالوا . إنه لم تكن تجب عليه فيها زكاة ، لأنه لم يكن يدعها حتى يحول  
عليها الحول ، بل يتصدق بكل ما جاءه من مال ، وينفقه في سبيل الله ، قالوا : وكان  
الليث لا يتكلم كل يوم حتى يتصدق على ثلاثمائة وستين مسكيناً . وحكى أن امرأة  
سألت عن غسل ، فأمر لها بزق منه ، فقيل له . إنها كانت تقنع بدون هذا . فقال . إنها  
سألت على قدر حاجتها ، ونحن نعطيها على قدر نعمة الله علينا .

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٩٩ .

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٨١ .

وكذلك كان عبد الله بن جعفر — رضى الله عنهما — لا يرد سائلاً يسأله حاجة ، حتى لآمه بعض جلسائه في ذلك فقال . إن الله عودنى عادة ، وعودت عباده عادة . عودنى أن يعطينى وعودت عباده أن أعطيهم ، فأخشى إذا قطعت عادتى عن عباده أن يقطع عادته عنى .

### الوقف الخيرى :

وكان من أهم ما رغب فيه الإسلام من الصدقات ما عرف باسم « الصدقة الجارية » — أى الدائمة — فقد جعل الإسلام لها جزءاً متميزاً عن غيرها من الصدقات ، لبقاء أثرها ، ودوام نفعها ، فكان ثوابها دائماً باقياً لصاحبها بعد موته ما بقى نفعها .

وفى هذا روى أبو هريرة . أن النبي صلى الله عليه وسلم — قال . « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء . صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » (١) . وعن ابن عمر « أن عمر أصاب أرضاً من أرض خيبر . فقال يا رسول الله أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندى منها ، فما تأمرنى ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم . إن شئت حبست أصلها ، وتصدق بها ، فتصدق بها عمر على أن لا تباع ، ولا توهب ولا تورث ، فى الفقراء وذوى القربى ، والرقاب ، والضعيف ، وابن السبيل ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويطعم غير متمول ، وفى لفظ . غير متأثل مالا ، (٢) .

وبهذا وضع الرسول — صلى الله عليه وسلم — الأساس الشرعى للوقف الخيرى الذى كان له أثره الملموس فى المجتمع الإسلامى . فى كافة العهود ، والذى يعتبر من أبرز الأدلة على أصالة عواطف البر . وعمق معانى الخير ، فى نفوس المسلمين فإنهم لم يدعوا حاجة من حاجات المجتمع إلا وقفوا عليها الخيرون منهم جزءاً من أموالهم .

---

(١) رواه الجماعة إلا البخارى وابن ماجه .

(٢) رواه الجماعة .



وقد كانت هذه الأوقاف من السعة والسخامة والتنوع بحيث صارت مفخرة للنظام الإسلامي ، وأصبح الفقراء والمحرومون يجدون من « تسكياها » ما يقيهم الجوع والعري ومن مستشفياتها المجانية ما يعالجون به الأمراض والأوصاب ، ومن « سبلها » وربطها ما يعينهم على الأسفار وقطع المفاوز والقفار .

ولقد تتبع المسلمون مواضع الحاجات مها دقت وخفيت ، فوقفوا لها . . كما قلنا ، حتى أنهم عينوا أوقافاً لعلاج الحيوانات المريضة ، وأخرى لإطعام الكلاب الضالة<sup>(١)</sup> فإذا كانت هذه نظرهم للحيوان الأعجم ، فكيف للإنسان المسكرم ؟ .

فلا عجب أن وجدنا أوقافاً شتى لليتامى واللقطاء ، والعميان ، والمقعدين ، وسائر العجزة وذوى العاهات من المحتاجين .

ونكتفي في هذا المقام بإيراد نص ناطق من وثيقة تاريخية ، ترجع إلى عهد المماليك في مصر ، وهذه الوثيقة هي « حجة وقف مستشفى قلاوون » ، والحجة هي . الورقة الرسمية التي يسجل فيها الواقف وقفه ، ويضع فيها حدوده وشروطه ، ويشهد عليها العدول من المسلمين ، ليلتزم بها من يقوم على رعاية الوقف ، وكان يسمى « الناظر » . تقول هذه الحجة :

« أنشئ هذا البيمارستان ، لمداواة مرضى المسلمين الرجال والنساء ، من الأغنياء المثريين ، والفقراء المحتاجين بالقاهرة وضواحيها ، من المقيمين بها والواردين عليها ، على اختلاف أجناسهم ، وتباين أمراضهم وأوصابهم ، يدخلونه جوعاً ووحداً ، وشيئاً وشباناً ، ويقيم به المرضى الفقراء من الرجال والنساء لمداواتهم لحين برئهم وشفائهم ، ويصرف ما هو معد فيه للمداواة ، ويفرق على البعيد والقريب ، والأهل والغريب من غير اشتراط لعوض من الأعواض .

---

(١) انظر : فصل « الرحمة » من كتابنا « الإيمان والحياة » ، ففيه نماذج وأمثلة كثيرة لما وقفه المسلمون على أنواع الخيرات .

ويعصرف الناظر من ريع هذا الوقف ما تدعو حاجة المرضى إليه من سرر — جريد أو خشب على ما يراه مصلحة — أو لحف محشوة قطناً ، وطراريح محشوة بالقطن ، فيجعل لكل مريض من الفرش والسرر على حسب حاله ، وما يقتضيه مرضه ، عاملاً في حق كل منهم بتقوى الله وطاعته ، باذلاً جهده وغاية نصحه ، فهم رعيته ، وكل راع مسئول عن رعيته .

ويباشر المطبخ بهذا البيمارستان ما يطهى للمرضى من دجاج وفراريح ولحم ، ويجعل لكل مريض ما طبخ له في « زبدية » خاصة به ، من غير مشاركة لمريض آخر ، ويغطيها ويوصلها لكل مريض ، إلى أن يتكامل إطعامهم ، ويستوفي كل منهم غذاءه وعشاءه ، وما وصف له بكرة وعشياً .

ويعصرف الناظر من ريع هذا الوقف لمن ينصبه من الأطباء المسلمين الذين يباشرون المرضى مجتمعين ومتناوبين ، ويسألون عن أحوالهم وما يجد لكل منهم من زيادة مرض أو نقص ويكتبون ما يصلح لكل مريض من شراب وغذاء أو غيره في « دستور ورق » ويلتزمون المبيت في كل ليلة « بالبيمارستان » مجتمعين ومتناوبين ، ويباشرون المداواة ويتلطفون فيها .

ومن كان مريضاً في بيته وهو فقير ، كان للناظر أن يعصرف إليه ما يحتاجه من الأشربة والأدوية والمعالجين وغيرها ، مع عدم التضيق في الصرف (١) . . . .

وأنها لو وثيقة مشرقة ، وصفحة بيضاء ناصعة ، لعصر يعد من عصور التخلف والانحطاط ، إذا قيس بالعصور الذهبية لأمة الإسلام ودولة الإسلام .

\* \* \*

---

(١) نقل هذا النص من الحجة الرسمية الشيخ محمد الغزالي في كتابه « ليس من الإسلام » ص ٢٤ ، ٢٥ .

## تلخيص

تلك هي الوسائل الست التي عالج الإسلام بها مشكلة الفقر، والتي شرحناها في الصفحات السابقة، ونستطيع أن نضم بعضها إلى بعض، ونركزها في ثلاث وسائل رئيسية :

### ١ - الوسيلة الأولى :

تختص بشخص الفقير نفسه، وهي وجوب العمل متى تيسر له وكان قادراً عليه، وعلى المجتمع والدولة معاونته بالمال أو بالتدريب، حتى يجد العمل الملائم.

### ٢ - الوسيلة الثانية :

وتتعلق بالجماعة المسلمة، التي تقوم بكفالة الفقراء، نزولاً على حكم الواجب، أو استجابة لرغبة المثوبة عند الله، وتتخذ هذه الكفالة الصور الآتية :

( أ ) نفقات الأقارب .

( ب ) رعاية حقوق الجوار .

( ج ) إيتاء الزكاة المفروضة، إذا لم تكن تجبها الدولة المسلمة .

( د ) أداء الحقوق الطارئة في المال، من الكفارات والנדور، وإغاثة المضطر، وكفاية المحتاج، وغيرها .

( هـ ) صدقات التطوع المؤقتة، أو الدائمة، وهي التي تتمثل في الوقف الخيري .

### ٣ - الوسيلة الثالثة :

وتختص بالدولة المسلمة التي يجب عليها شرعاً أن تقوم بكفاية كل ذي حاجة، ليس له مورد ولا كافل من أبناء المجتمع، سواء أكان مسلماً أم ذمياً، ما دام يعيش في كنف دولة الإسلام . وموارد هذه الكفالة هي :

( أ ) الزكاة وهى المورد الأساسى الدائم للخزانة الإسلامية ، بشأن معالجة الفقر .

( ب ) الموارد الراتبية الأخرى : كخمس الغنائم ، ومال الفيء ، والخراج ، والجزية ، والضوائع ، وميراث من لا وارث له ، وما تغله أملاك الدولة من أرضين وعقار ونحوهما .

( ج ) الموارد الإضافية : من الضرائب المكملة التى تفرض على الأغنياء ، لتحقيق كفاية الفقراء إذا لم تكف الزكاة ، ولا سائر الموارد الأخرى .



# شَرْطُ لَابِدَمِنَهُ

لابد من نظام الاسلام ومجتمع الاسلام :

هذه الوسائل التي شرحناها ، والتي عالج الإسلام بها مشكلة الفقر ، وضمن بها تحقيق الكفاية للفقراء ، وسد حاجاتهم الأساسية ، وصيانة كرامتهم الإنسانية . إنما تحقق هدفها ، وتؤتي أكلها ، على الوجه المرضي ، في ظل مجتمع إسلامي ، تقوده عقيدة الإسلام ، ويحكمه نظام الإسلام ، ويستظل بشريعته السمحة في حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

أما أن يطلب من الإسلام علاج الفقر ومطاردته ، في مجتمع تسوده فكرة وفلسفة غير الإسلام ، أو يحكمه نظام أجنبي ، مستورد من الشرق ، أو من الغرب ، أو من كليهما ، ويراد ترقيعه بأجزاء إسلامية ، فليس هذا من شرعة العدل والإنصاف ، ولا من المنطق السليم الذي يقره العقلاء .

إن نظام الإسلام للحياة والمجتمع نظام متماسك متكامل ، لا تصلح تجزئته ، ولا أخذ بعضه دون بعض ، فقد يكون الذي ترك مكملًا أو شرطًا للذي أخذ . ولهذا أمر الله تعالى بالدخول فيه كله ، والعمل بشرائطه كافة فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ أي في شرائع الإسلام جملة ، لا كما أراد بعض اليهود أن يدخلوا الإسلام مع الاحتفاظ ببعض تقاليدهم القديمة .

وحذر الله رسوله من أهل الكتاب أن يصرفوه عن بعض أحكام هذا الدين فقال :

﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتَوْكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ .

ولهذا كان الأخذ بجزء من نظام الإسلام خروجًا على منطق الإسلام نفسه الذي

يرفض التجزئة ، ثم هو أخذ لا يجدي في علاج أمراض المجتمع من الجنود .

### النزق لا يجدى :

لقد قلنا : إن العمل هو السلاح الأول لمحاربة الفقر ، وأن على الإنسان أن يعمل بليغنى نفسه بنفسه . ولكن هل يحقق العمل فائدته المرجوة إذا كان المرء يعمل فى غير ما يحسنه ؟ أو يعمل فيما يحسنه ولكنه لا يعطى أجره العادل ؟ أو يعطى أجره ولكن لا تتاح له فرصة للترقى بإظهار مواهبه وإبداعه ؟ وقد يجتهد ويبدع ويحسن ، ولكنه لا يلقى جزاء إحسانه من الأجر والتشجيع . بل يؤخر عن مكانه انتقاماً أو حسداً ، ويقدم من لا يستحق محابة أو اتباعاً للهوى ، وإرضاء لبعض الرؤوس الكبيرة والنفوس الصغيرة .

وقد يأخذ الأجر المناسب لجهده ، ولكن طريقة الحياة التى يفرضها عليه المجتمع من حوله تجعله ينفق الكثير من دخله فيما لا خير فيه ، ولا نفع فيه له ولا للمجتمع ، أعنى فى الكماليات والمتع الرخيصة أو الشهوات العفنة : فى الأزياء والمودات والسجائر والسينمات والملاهى والمراقص وغيرها من المكروهات أو المحرمات ، التى لا تبقى للحاجات الحقيقية للفرد وأسرته إلا القليل .

وقد لا يكون من هذا الصنف المنحرف ، ولكنه يعيش فى مجتمع سيطر فيه الاحتكار والربا والاستغلال ، أو تحكم فيه الاستبداد وسرى فيه الفساد ، فلا يشتري شيئاً إلا من السوق السوداء بضعف ثمنه ، ولا يقضى عملاً إلا بدفع رشوة ، ولا يعطى قرضاً يحتاج إليه إلا بالفوائد الربوية .

وإذا حلت به كارثة فى نفسه ، أو جائحة فى ماله ، فعجز عن العمل بعد القدرة ، أو ذهب رأس ماله الذى كان يكسب من ورائه دخلاً حلالاً . فاضطر إلى الاستدانة وأصبح من « الغارمين » ، فماذا يكون موقفه وموقف المجتمع منه ؟ هل يأخذ بيده أم يدعه يغرق ويهلك وحده كما هو الحاصل ؟

كل هذا يؤكد لنا أن العمل والسعى فى مجتمع غير إسلامى ، وفى دولة غير إسلامية

لا يكفى لضمان المعيشة الطيبة لصاحبه . أما حين يكون هناك مجتمع إسلامى تنظمه ، وتشرف عليه دولة إسلامية ، فإن وضع العمل والعامل يكون على نحو آخر :

( أ ) إن الدولة الإسلامية ستقوم بالإعداد الوظيفى والتدريب المهنى اللازم لكل عامل حتى يلتجأ أكبر قدر مستطاع .

( ب ) تجتهد فى أن تضع كل عامل فى مجال اختصاصه ، وفيما يحسنه ويتفوق فيه من الأعمال ، سعياً إلى أفضل النتائج .

( ج ) توفر له من الآلات ما يساعده على زيادة الإنتاج ، واقتصاد الجهد والزم .

( د ) تكفل له من الأجر ما يعادل جهده وكفايته ، مهما يبلغ هذا الأجر ، كما تتيح له أن يملك ثمراته ، ويورثها لذريته من بعده .

( هـ ) إذا كان أجر العامل أو ربحه أو ناتجه من العمل لا يقوم بتمام كفايته له ولا سرته ، فإن له فى خزانة الدولة حقاً حتى يسكتفى ، بل حتى تتم كفايته .

( و ) إذا حلت به كارثة أو جائحة أُلجأته إلى الاستدانة ، فإن له حقاً فى مال الزكاة من سهم « الغارمين » وغيرها من موارد الدولة .

( ز ) هذا إلى أن طريقة الحياة الإسلامية الصحيحة ليس فيها خمر ولا نساء ، ولا سهرات حمراء ، ولا تفرغ عبث الأزياء ، وانتشار الفساد والتحلل ، الذى يهلك الحرث والنسل ، والذى يكلف الناس ضعف ما تحتاج إليه الحياة المستقيمة الصالحة ، أو أضعافها .

ومثال آخر :

هب أن أحد المجتمعات التى يعيش الإسلام فيها غريباً اليوم ، أراد أن يأخذ نظاماً كنظام الزكاة وحده ويطبقه فماذا تكون النتيجة ؟

فى رأى كما يلى :

( أ ) جمع حصيلة ضئيلة لا تكفى لمواجهة الفقر المنتشر والمشكلات الاجتماعية العديدة الناشئة من ورائه ، وضآلة الحصيلة ترجعها لعدة أسباب ، أهمها :

أولاً : ضعف الوازع الدينى والوعى الإسلامى لدى كثير من الناس ، نتيجة للغزو الفكرى الأجنبى الكافر ، أضف إلى ذلك تهرب الناس من أداء الزكاة للحكومة ، الكثرة ما يرهقهم من ضرائب أخرى ، ولعدم ثقتهم بالحكومات التى تجبى الزكاة وهى لا تحكم بما أنزلى الله ، ولاعتقادهم أنها لن تصرف فى الوجوه المشروعة كأكثر الضرائب ، التى تعبث السياسة بمصارفها . .

ثانياً : إن جمهور الشعب لا يملك ثروة ولا دخلاً ذا قيمة ، بحيث يكون مورداً للزكاة ، وذلك أثر لطريقة الحياة التى يحياها المسلمون فى هذا العصر ، وهى طريقة الكفار الأجانب الذين يتبعهم المسلمون — للأسف — شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلوه ، وهى طريقة تقوم على الإسراف فى الكماليات والمظاهر وألوان الترف واللهو الحرام ، التى تستورد موادها من بلاد أجنبية تستنزف مواردنا وطاقاتنا فيما لا يعود على ديننا ولا ديانا بنفع .

( ب ) هذه الحصيلة الضئيلة سينفق جزء منها على المكاتب والأدوات والموظفين الذين سيخصصون لهذا العمل ، نتيجة للتعقيدات الإدارية والتوظيفية ؛ والعناية بالأبهة والسطحيات التى تبتلع الأموال قبل أن تصل إلى الفقراء .

( ج ) عند التوزيع يحدث الاضطراب والفوضى ، ويحرم كثير من المستحقين ، ويأخذ كثير ممن لا يستحق الزكاة ، وذلك لضعف التربية ، وضمور الإيمان ، وسقم الضمير ، سواء عند القائمين بأمر الزكاة أم عند الجمهور .

( د ) وأخيراً تكون النتيجة عجز الزكاة — وحدها — أن تحقق الكفاية للفقراء ما عدا فئة قليلة تصيب بعض الاعانات . . ويعقب ذلك بلبلة وشكوى وسخط عام على الزكاة وعدم جدواها ، وهذا يؤدى إلى التشكيك فى نظام الإسلام كله .



وبهذين المثلين يتضح لنا أن ترقيع الأنظمة الأجنبية الحاضرة ببعض أجزاء  
أو « قطع غيار » من تعاليم الإسلام وأحكامه ، لا تحل المشكلة من جذورها ، ولا  
تعالج الداء من أساسه .

### النظام الاسلامى يزيد الانتاج ويقلل الفقراء :

إن طبيعة النظام الإسلامى ، توجب زيادة الإنتاج فى الأمة ، وصيانة ثروتها من  
التبديد والضياع فيما لا ينفع . فالإسلام يحفظ طاقاتها وثروتها ، وجهود أبنائها ، أن  
تستهلك فى شرب الخور والمسكرات ، وفى اللهو والمجون ، والسهر العاثر الحرام ،  
وفى الفواحش ما ظهر منها وما بطن . إن ما يتبدد من طاقات الأمة وأموالها فى ذلك  
العبث والفساد ، يصونه الإسلام بقوانينه الملزمة ؛ ووصاياه الهادية ، وتربيته العميقة ،  
ويوفره سائما قويا ليتجه إلى العمل والتنمية والإنتاج .

إن الشعب الذى يستقبل يومه من الصباح الباكر متوضئاً مصلياً ، طيب النفس ،  
نشيط الجسم ، مستقيم الخلق ، سيفوق إنتاجه - لا محالة - إنتاج الشعب الذى يقضى  
نصف ليله أو أكثره فى الخلاعة والفجور ، أو العبث والمجون ، فإذا أدركه الصباح  
لم يبق من نومه إلا مكرها ، وإذا توجه إلى عملة توجه خبيث النفس ، كسلان ،  
مهتود القوى .

طبيعة النظام الإسلامى - إذا طبق بحذافيره - تزيد من ثروة المجتمع ، وتقل نسبة  
البطالة ، وعدد الفقراء فيه . وكلما قل عدد الفقراء فى أمة ، وزادت ثروتها باضطراد ،  
والتزم أغنيائها الطريق المستقيم فى الإنفاق والاستهلاك ، كانت مشكلة الفقر والفقراء  
فيها سهلة الحل ، ميسورة العلاج ، بل لا تكاد تبرز هذه المشكلة قط ، ولا تشكل  
خطراً يهدد المجتمعات ، كما برز ذلك فى المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ، التى قامت  
فيها الثورات تسحق وتدمر بحق وبغير حق ، فولدت تلك الأنظمة الظالمة ، أنظمة أظلم  
منها وأشد فساداً : هى الأنظمة الشيوعية السافرة والمقنعة ، التى عاجلت النقر القديم

بفقر جديد ، كل ما أحدثته من تجديد أنها فرضت الفقر بالتساوى على الجميع ، ما عدا فئة قليلة من المحظوظين .

### نظام الاسلام كل لا يتجزأ :

والواقع أن النظام الإسلامى - بمختلف جوانبه - وحدة لا تنقسم . وكل لا يتجزأ . إن النظام الإسلامى - فى الاقتصاد مثلاً - ينمى حوافز الفرد ، ويدفعه إلى العمل والابداع ، إذ يبيح له الملكية الخاصة ويحميها ، بشروط وقيود تحد من طغيانها ، ويقرر حق الميراث ، الذى يطمئنه على ذريته من بعده ، فيفسح - بهذا وذاك - المجال لشخصية الفرد ، حتى يستطيع أن يحقق ذاته ، ويبرز مواهبه ، ويظهر كفايته ، فينتج وينظم ، ويتقن ويتفوق ، فيستفيد ويفيد . وبذلك يكون المال عنده أداة صالحة ، فى يد إنسان صالح . وكل ذلك نماء لثروة المجتمع ، ونفع لأبنائه كافة ، ورصيد لمن يعضه الفقر بنابه منهم .

والإسلام حين أتاح للفرد ما أتاح ، من حرية التملك والعمل والابداع ، لم ينس مصلحة المجتمع ، - كما نسيته الرأسمالية - بل أقام التوازن المقسط بين الفرد والمجتمع بحيث يأخذ كل منها حقه ، ويؤدى واجبه ، بلا إفراط ولا تفريط .

إن النظام الإسلامى يعتبر المال - فى الحقيقة - مال الله ، ويعتبر حائز المال ومالكه - عرفاً - بمنزلة الوكيل أو الأمين على هذا المال ، فهو غير مطلق التصرف فيه ، بل هو مقيد بأوامر مالك المال الأصلى وتوجيهاته . وهذا المالك هو رب العباد ، أغنيائهم وفقرائهم ، وهو أرحم بهم من الوالدة بولدها ، ولهذا كان النظام الذى شرعه رب العباد لحفظ المال وتشميره ، وتداوله وتوزيعه ، وإنفاقه واستهلاكه ، محققاً لمصلحة الجميع ، فقراء وأغنياء على السواء .

لقد حظر هذا النظام إضاعة المال وتبديده ، وحرّم الاسراف والتبذير ، وجعل المبذرين إخوان الشياطين ، ولم يكتف بهذه التوجيهات الرشيدة ، فسن قانوناً بالحجر

على كل سفينة مبذر متلاف : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا <sup>(١)</sup> ﴾ .

وحرم هذا النظام الترف الذي يقسم الشعوب إلى أقلية منعمة مترهلة عاطلة وأكثرية محرومة حائقة حاسدة ، والذي يجعل من أهله حجر عثرة في سبيل الهدى والإصلاح . شعارهم : ﴿ إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴾ والذي يؤدي انتشاره إلى انحلال الأمة ودمارها في النهاية : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَهْلِكَ قَرْيَةً ، أَمَرْنَا مَتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا <sup>(٢)</sup> ﴾ .

وتطبيقاً لهذا المبدأ ، حرم الإسلام اتخاذ أواني الذهب والفضة ، وما شابه ذلك من تحن وتمايل ، لأنها من أدوات الترف في بيوت المستكبرين ، كما حرم الذهب والحرير على الرجال .

في تنمية المال وتثمينه : حرم نظام الإسلام الاحتكار والربا ، وهما الساقان اللتان تقوم عليهما الرأسمالية الباغية . وأعان الرسول ﷺ أن : « من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه » <sup>(٣)</sup> .

كما أعلن القرآن على المرابين حرب الله ورسوله إذا لم يتوبوا ، وإن تابوا فلهم رؤوس أموالهم لا يظلمون ولا يُظلمون ، ولا شك أن الاحتكار والربا ليسا إلا امتصاصاً من الأقوياء لدماء الضعفاء ، نتيجة أن يزداد الغنى غنى ، ويزداد الفقر فقراً .

كما شدد الإسلام في تحريم كنز النقود ، وتعطيها ، وتوعد السكّانين بأشد العذاب وفرض الزكاة على كل ثروة نقدية تبلغ نصاباً ، نماها صاحبها أو لم ينمها ، وبذلك ساق أصحاب الأموال سوقاً إلى تسمير أموالهم في كل ميدان مشروع ، حتى لا تأكلها الزكاة بمرور

(١) النساء / ٥ . (٢) الإسراء / ١٦ .

(٣) رواه أحمد والحاكم وابن أبي شيبة والبخاري .

الأعوام . كما أمر الأوصياء على أموال اليتامى خاصة أن ينموها ويشمروها بالطريق التي هي أحسن ، حتى لا تلتهمها النفقة والصدقة .

وأوجب نظام الإسلام إقامة القسط ورعاية العدل في كافة المعاملات بين الناس بعضهم وبعض ، ووضع أدق الأحكام ، وأعدل القواعد ، لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، بين العامل وصاحب العمل ، بين البائع والمشتري ، بين المنتج والمستهلك ، حتى يأخذ كل ذي حق حقه ، ولا يطغى فرد على فرد ، أو طائفة على أخرى .

#### الفقراء ليصموا طبقة في الاسلام :

إن الإسلام يطارد الفقر ، بقوانينه وأنظمته وتوجيهاته ، ويعمل بشتى الوسائل على إغناء الفقراء ، فإذا بقي في ظل نظام الإسلام بعض الفقراء ، فهم — على أية حال — لا يكونون « طبقة » تسمى « طبقة الفقراء » ، فإن شرط الطبقة أن تدوم وتتوارث بحكم القانون ، ومساعدة التقاليد . وقوانين الإسلام ، وتقاليد أهله في مختلف العهود ، لا تفرض الفقر على طائفة من المجتمع ، بحيث يتوارثه الأبناء عن الآباء ، والأحفاد عن الأجداد . كلا ، فالفقر في المجتمع الاسلامي ليس جامداً ولا ثابتاً ولا دائماً ، بل هو رحالة يلتقل ويهاجر وقد يختفي ويزول نهائياً . والفقراء إنما هم أفراد ، قد يكونون فقراء اليوم ، أغنياء الغد ؛ فإن أبواب الفرص العادلة والطموح المشروع مفتوحة للجميع :

﴿ إِنَّ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يَغْنَمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عَشْرٍ يُسْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

#### كرامة الفقير مصونة :

والفقر على كل حال لا ينقص من كرامة الفقير في المجتمع المسلم ، ولا يضيع من حقوقه ذرة واحدة ، فقد علم الإسلام أبناء هذا المجتمع — ومنهم الفقير نفسه — أن الكرامة والرفعة فيه ليست بالثروة والغنى وما يملك المرء من عقار ومنقول ومن فضة وذهب ،



بِإِلِّهِم بِالْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ ، وَالتَّقْوَى وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ أَكْثَرَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ <sup>(١)</sup> ﴾ ، ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِي يَعْمَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ ؟ ! <sup>(٢)</sup> ﴾ ، ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ <sup>(٣)</sup> ﴾ ، ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ <sup>(٤)</sup> ﴾ .

ولقد كان الناس في المجتمع العربي الجاهلي يقيسون أقدار الناس بمبلغ ما يملكون من أموال ، وما يصحبها من جاه وسلطان .

فقيمةُ ربِّ الآلاف ألفٌ ، وزدْ تزدْ      وقيمةُ ربِّ الدرهمِ الدرهمُ الفردُ درهمُ

حتى أنهم ليعترضون على نبوة محمد ﷺ في أول الأمر ، لأنه فقير ، وتمنوا لو أن الوحي كان أنزل على أحد الرجلين الثريين الشهيرين في مكة أو الطائف : الوليد بن المغيرة القرشي ، وعروة بن مسعود الثقفي : « وقالوا لولا أنزل هذا القرآن على رجلٍ من القريتين عظيم <sup>(٥)</sup> » .

فلما جاء الإسلام حطم هذه الموازين الجائرة وبين أن حقيقة الإنسان في إيمانه وعمله لا في شحمه ولحمه ، أو فضته وذهبه ، أو ما لبسه وزينته . فيقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « رب أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه له ، لو أقسم على الله لأبره » <sup>(٦)</sup> وفي مقابل ذلك يقول « يأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة فلا يزن عند الله جناح بعوضة » <sup>(٧)</sup> و« اقرأوا إن شئتم ، فلا تُقيم لهم يوم القيامة وزناً <sup>(٨)</sup> » .

(١) الحجرات / ١٣      (٢) الزمر / ٩      (٣) المجادلة / ١١      (٤) غافر / ٥٨

(٥) الزخرف / ٢١      (٦) روى أحمد ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً « رب أشعث

مدفوعاً بالآبواب لو أقسم على الله لأبره » .

وروى الحاكم وأبو نعيم في الحلية عنه أيضاً : « رب أشعث أغبر ذي طمرين تنبو عنه أعين الناس . لو أقسم على الله لأبره » .

وروى البزار عن ابن مسعود مرفوعاً : « رب ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره » ورمز لهما السيوطي بعلامة الصحة .

(٨) الكهف / ١٠٥

(٧) رواء البخاري

# خاتمة

## انتصار الإسلام على الفقر

وإذا كان الناس يؤمنون بالوقائع العمياء أكثر من إيمانهم بالمبادئ النظرية ، فإننا نسوق هنا بعض الأمثلة الحية التي سجلها التاريخ لانتصار النظام الإسلامي على الفقر والخوف ، وتحقيقه الرخاء والأمان لأهله في ظل الحرية ، وتحت راية العدل .

والعجيب أن هذا الرخاء والأمن وسعة العيش قد أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم أي قبل وقوعه ، لقد عرف ﷺ — بوحي من ربه — طبيعة النظام الذي بعثه الله به هدى ورحمة ونعمة ، وما يمكن أن يأتي به من أطيب الثمرات ، وأفضل النتائج ، إذا أحسن الناس تطبيقه ، والانتفاع بأحكامه ووصاياه ، فبشر الأمة بما يشمره هذا النظام من غنى دافق ، وأمن غامر ، ورفاهية شاملة ، حتى إن الصدقة لا تجد في الناس من يستحقها أو يقبلها . وذلك حين يستقر نظام الإسلام ، وتتوطد دعائمه في الأرض .

روى الإمام البخاري في صحيحه عن عدي بن حاتم الطائي : « أنه كان عند النبي ﷺ إذ أتاه رجل فشكا إليه الفاقة ، ثم أتاه آخر فشكا إليه قطع السبيل ( وكان عدي قد وفد على النبي ﷺ ليدخل في الإسلام ، وخشى النبي صلى الله عليه وسلم أن يفترق في عضده ، ويثبطه عنه ما يرى من ضعف أهله وفقرهم ، وعدم انتشار الأمن في أرضهم حينذاك فأتى إليه بالبشارات المذكورة في الحديث ترغيباً وتشجيعاً ) فقال : يا عدي هل رأيت الخيرة (١) .

---

(١) الخيرة : بلد قديم معروف مرقعه بأرض العراق كان يحكمه المنذرة من العرب .

قال : لم أرها وقد أنبتت عنها .

قال : إن طالت بك حياة لترين الظعينة<sup>(١)</sup> ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحداً إلا الله . وفي رواية : أنه لا يأتي عليك إلا قليل حتى تخرج العير إلى مكة بغير خفير .

قال عدى راوى الحديث : قلت فيما بيني وبين نفسي : فأين دعارطىء الذين قد سعروا البلاد<sup>(٢)</sup> ( يعنى أنه استبعد في وقته أن ينتشر الأمان إلى الحد المذكور ، وهو يعرف من دعار قبياته وحدها ، وقطاع الطريق منها من خوفوا العباد ، وأوقدوا نار الفتنة في البلاد ) . .

وأكمل النبي صلى الله عليه وسلم حديثه إليه فقال : ولئن طالت بك حياة ، لتفتحن كنوز كسرى .

قال : كسرى بن هرمز ؟ !

قال : كسرى بن هرمز . ولئن طالت بك حياة لترين الرجل يخرج ملء كفه من ذهب أو فضة ، يطلب من يقبله منه ، فلا يجد أحداً يقبله منه ... » .

ولقد أسلم عدى ، وحسن إسلامه ، ورأى بنفسه ما بشره به النبي صلى الله عليه وسلم ، قال عدى : فرأيت الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله . وكنت فيمن افتتح كنوز كسرى بن هرمز . ولئن طالت بكم حياة لترون ما قال النبي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم : « يخرج ملء كفه »<sup>(٣)</sup> يعنى ما بشر به من فيض الغنى ، وفقدان الفقر .

---

(١) الظعينة . المرأة في الهودج ، يعنى المرأة المسافرة .

(٢) الدعار . قطاع الطريق ، وسعروا : وقدوا النار .

(٣) حديث عدى أخرجه البخارى في باب علامات النبوة في الإسلام من كتاب المناقب

انظر عمدة القارى ج ١٦ ص ١٣٤ .

وقول الرسول ﷺ لعدى : لئن طالت بك حياة لترين الرجل يخرج ملء كفه من ذهب الخ ؛ يدل على أن هذا سيتحقق في عهد قريب ، بحيث يمكن أن يشهده من طالت حياته من الصحابة ، وهذا ما حدث في عهد الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز ، كما سند كره فيما بعد .

وقد تابعت الأحاديث النبوية بكثرة تنبئ بالغنى الذى سيفيض على الأمة فيضاً ، حتى ينعدم بينها من يستحق الصدقة . ولا شك أن النص على ذلك من رسول معصوم لا ينطلق عن الهوى ، أمر له دلالة وإيحاؤه وأثره في دفع المسلمين إلى مطاردة الفقر أملاً في محوه والقضاء عليه . على خلاف ما نصت عاياه التوراة من أن الفقر أمر أبدي ، وأن الفقراء لا يفقدون من الأرض (١) .

ولنسرد بعض النصوص الدالة على محو الفقر من مجتمع المسلمين .

روى البخاوى وغيره عن حارثة بن وهب الخزاعى ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : تصدقوا فإنه يأتى عليكم زمان يمشى الرجل بصدقته فلا يجد من يقبلها ، يقول الرجل : لو جئت بها بالأمس لقبيلتها ، فأما اليوم فلا حاجة لى بها (٢) .

وروى أيضاً عن أبى هريرة قال . قال النبي ﷺ : لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال فيفيض ، حتى يهم رب المال من يقبل صدقته ، وحتى يعرضه فيقول الذى يعرض عليه :

« لا أرب لى (٣) » .

وروى أيضاً عن أبى موسى الأشعرى عن النبي ﷺ قال : « لياتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ، ثم لا يجد أحداً يأخذ منه » (٤) .

---

(١) ( سفر التثنية : ١٥ — ١٠ — ١١ ) .

(٢) انظر فتح البارى ج ٣ ص ١٨١ باب الصدقة قبل الرد من كتاب الزكاة .

(٣ ، ٤ ) انظر فتح البارى ج ٣ ص ١٨١ باب الصدقة قبل الرد من كتاب الزكاة .



ولم يطل الزمن كثيراً حتى أدرك المسلمون هذا الغنى ، ولم يوجد في مجتمعهم من يستحق الصدقة ، وذلك حين استقر بهم الأمر ، وتهيأ لهم حكم عادل ، وخلافة راشدة ، وذلك في عهد عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه .

روى البيهقي في الدلائل عن عمر بن أسيد ( بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ) قال : إنما ولي عمر بن عبدالعزيز ثلاثين شهراً ، لا والله ما مات حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم ، فيقول : اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء ، فما يبرح حتى يرجع بماله ، يتذكر من يضعه فيه فلا يجده ، قد أغنى عمر الناس .

قال البيهقي بعد رواية هذا الخبر : فيه تمديد ما روينا من حديث عدى بن حاتم رضى الله عنه . ١ هـ (١) .

وقال يحيى بن سعيد : « بعثني عمر بن عبدالعزيز على صدقات إفريقية ، فاقضيتها ، وطلبت فقراء نعطيها لهم ، فلم نجد فقيراً ، ولم نجد من يأخذها منا ، فقد أغنى عمر ابن عبدالعزيز الناس ، فاشترت بها رقاباً فأعتقتهم » (٢) .

ولم يكن هذا الغنى والرخاء والسعة في إفريقية وحدها ، كما روى يحيى بن سعد ، بل الذي يدوم من الأخبار الواردة أن الأقاليم الإسلامية كلها كانت في مثل هذا الرغد من العيش . روى أبو عبيد أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن — وهو بالعراق — أن أخرج للناس أعطياتهم أى رواتبهم ومخصصاتهم الدورية ( فكتب إليه عبد الحميد : « إني قد أخرجت للناس أعطياتهم ، وقد بقى في بيت المال مال ( فائض في الخزانة ) فكتب إليه : « أن انظر كل من أدان في غير سفه ولا سرف ، فاقض عنه ، . فكتب : إليه : « إني قد قضيت عنهم ، وبقى في بيت المال مال ، فكتب : « أن انظر كل بكر ( أى عزب ) ليس له مال ، فشاء أن تزوجه فزوجه

(١) انظر عمدة القارى للعيني ج ١٦ ص ١٣٥ .

(٢) سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن عبد الحكم ص ٥٩ .

وأصدق عنه ، ( أى ادفع صداقه ) فكتب إليه : «إني قد زوجت كل من وجدت وقد بقى فى بيت مال المسلمين مال ، فكتب إليه : « أن انظر من كانت عليه جزية ( أى خراج ) فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه ، فإننا لا نريد لهم لعام ولا عامين ، (١) .

وهكذا بلغ الرخاء والغنى — فى ظل عدل الإسلام — حداً استطاع معه كل ذى حق أن يحصل على حقه من خزانة الدولة بلا تظلم ولا شكوى ، ولا طلب .

واستطاع كل ذى دين أن يجد من مال الدولة ما يوفى منه دينه ، ويبرىء ذمته . واستطاع كل عذب أن يجد من بيت مال المسلمين ما يتزوج به ويبنى به أسرة . فلما وفيت الحاجات اللازمة والعارضة ، وجه الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز واليه إلى المساهمة بمال الدولة فى زيادة الإنتاج ، بمعونة صغار المزارعين من أصحاب الأرض على زراعة أرضهم وتحسينها . وذلك بتسليفهم من خزانة الدولة ما يقوئهم على هذه المهمة . وهذا قبل أن تعرف الدنيا « بينوك » التسليف الزراعى ، بمئات السنين . وقد بين أمير المؤمنين أن حسن استغلالهم لأرضهم ليس قوة لهم فحسب ، بل هو قوة للدولة أيضاً ، وإن على الدولة التى تبحث عن حقها من الضرائب فى ثروات الممولين أن تتذكر واجبتها فى معونتهم وإمدادهم بما يقوون به على أداء واجباتهم المالية بيسر وانتظام .

ولقد بلغت سعة النعمة ، وكثرة الطيبات ، وتدفق الخيرات على الناس ، مبلغاً عظيماً ، يكفيننا فى تصور مداه أن والى عمر بن عبدالعزيز على البصرة كتب إليه يقول : « إنه قد أصاب الناس من الخير خير ، حتى لقد خشيت أن يبطروا » .

فكتب إليه عمر : « إن الله تبارك وتعالى حين أدخل أهل الجنة الجنة ، وأهل النار

النار ، رضى من أهل الجنة بأن قالوا : ﴿ الحمد لله الذى صدقنا وعده ﴾ (١) فمر من قبلك أن يحمدا الله (٢) .

وأسبق من عهد عمر بن عبدالعزيز أن بعض الأقاليم التى سعدت بحكم الإسلام وعدله ، فى عهد عمر بن الخطاب ، أدركت حظاً عظيماً من هذا الغنى الذى عمت بركته أهل الإقليم كافة ، فلم يجد معاذ بن جبل مبعوث رسول الله ﷺ إلى اليمن ، والذى أقره أبو بكر وعمر من بعده على ما كان عليه — أقول : لم يجد معاذ باليمن بعد سنوات قليلة — من حكم الإسلام بها — واحداً يأخذ منه الزكاة ، مما جعله يبعث بها إلى عمر فى عاصمة الخلافة ، وحاضرة الدولة الإسلامية بالمدينة .

ولندع أبا عبيد يروى لنا هذا الخبر عن أسنده إليه قال : « إن معاذ بن جبل لم يزل بالجند إذ بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن ، حتى مات النبي ﷺ وأبو بكر ، ثم قدم على عمر ، فردّه على ما كان عليه ، فبعث إليه معاذ بثلاث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر ، وقال : لم أبعثك جايئاً ولا آخذ جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس ، فتردها على فقرائهم !! فقال معاذ : ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه منى — فلما كان العالم الثانى بعث إليه شطر الصدقة (نصفها) فتراجعا بمثل ذلك — فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها ، فراجع عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك فقال معاذ : ما وجدت أحداً يأخذ منى شيئاً ، (٣) .

لله ما أعظم هذا الخبر وأروعه !! هذا الخبر الذى نمر عليه فى كتبنا ولا نعيده اهتماماً ، لقد أثمر نظام الإسلام وعدله فى أعوام قليلة هذه الثمرة من الغنى والاكتفاء والاستقرار ، فهل رأت الدنيا مثل ذلك ؟ وهل رأت حاكماً قبل عمر ينكر على واليه أن

(١) سورة الزمر الآية ٧٤ .

(٢) سيرة ابن عبد الحكم ص ٥٨ .

(٣) الأموال ص ٥٩٦ .

يرسل إليه المال من الأقاليم إلى العاصمة ؟ ويذكر الوالى أنه لم يبعثه لجباية الضرائب وأخذ المكوس الجائرة ، كما كان يفعل الملوك والباطرة ، وإنما مهمته أن يأخذ المال من أغنياء الإقليم ، ويرده على فقرائه ، لولا أن الصحابي الفقيه الجليل معاذ بن جبل أقنع أمير المؤمنين عمر أن الناس في إقليمه قد أظلمت الكفاية والعدل ، وأنه لم يبعث إليه بشيء وهو يجد أحداً يأخذه منه ، كيف وهو الذى أمره رسول الله ﷺ حين بعثه : « أن يأخذها من أغنيائهم ، ويردها في فقرائهم » ؟ .

والمسلمون في كل الأقاليم أمة واحدة ، فإذا استغنى أهل بلد ، وفضل من زكائهم مالا حاجة بهم إليه ؛ وجب أن يعان أهل بلد آخر ، أو تتصرف به حكومتهم المركزية بما فيه الخير لجماعتهم ودينهم .

تلك بعض الثمرات التى أنتجها تطبيق نظام الإسلام ، حينما تهيأت له الفرصة ؛ فى بعض البلاد وبعض العصور . وإن كان سوء الحظ قد حرم الأمة الإسلامية — إلى حد كبير — من بركات هذا النظام الفرد ، وما ذاك إلا لأن أمرهم قد استبد به الظلمة ، وأمواهم قد استحوذ عايمها السفهاء ، ودينهم قد أفسده الجهل والابتداع .

ومن هذه الأمثلة الواقعية نعلم خطأ الذين يظنون الفقر داء لا دواء له ، وبلاء مفروضاً على المجتمعات ، لا يخلص منه ، ونعلم خطأ الذى يحسبون أن تشريع الزكاة فى الإسلام « اعتراف رسمى » بضرورة وجود الفقر والفقراء فى المجتمع الإسلامى .

كلا ، إن الفقر ليس ضربة لازب ، وليس أمراً حتمياً فى المجتمع المسلم ، وإنما هو أمر طارئ ، يعرض للمجتمع المسلم كما يعرض لكل مجتمع غيره . فلا بد من مواجهة هذا الأمر الواقع أو المتوقع ، بالتشريع والتوصيات اللازمة .



ولكن قد يأتى يوم تندس فيه مسارب الفقر ، وتتفجر فيه ينابيع الثروة والغنى .  
ويسعد الناس بحياة آمنة مطمئنة ، يأتهم رزقهم فيها رغداً من كل مكان ، وتنقطع  
أسباب الشكوى ، من العوز والفاقة ، والجوع والخوف ، لما غمر الناس — فى  
الحرية والعدالة الإسلامية — من زيادة الانتاج ، وعدالة التوزيع ، حتى لا يوجد فى  
المجتمع فقير يستحق الزكاة .

وحينئذ تتجه الزكاة إلى المصارف الأخرى ، من المؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب ،  
والغارمين ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل .

---

( تم بحمد الله فى رمضان سنة ١٣٩٧ هـ ، أغسطس ١٩٧٧ م )



## فهرس

### مقدمة

٣ - ٥

### موقف الناس أمام مشكلة الفقر

٦ - ١١

٨	موقف الرأسمالية	٦	موقف المقدسين للفقر
٩	موقف الاشتراكية الماركسية	٧	موقف الجبريين
		٧	موقف دعاة الإحسان الفردي

### نظرة الإسلام إلى الفقر

١٢ - ٣٥

٢٠	معنى القناعة والرضا بما قسم الله	١٢	الإسلام ينكر النظرة التقديسية للفقر
	الإسلام ينكر الاقتصار على	١٣	الفقر خطر على العقيدة
	الإحسان النردى والصدقات	١٤	الفقر خطر على الأخلاق والسلوك
٢٤	التطوعية	١٥	الفقر خطر على الفكر الإنساني
٢٧	الإسلام ينكر النظرة الرأسمالية	١٦	الفقر خطر على الأسرة
٢٩	الإسلام ينكر النظرة الماركسية	١٧	الفقر خطر على المجتمع واستقراره
٣٤	الخلاصة	١٨	الإسلام ينكر النظرة الجبرية للفقر

### وسائل الإسلام في معالجة الفقر

#### الوسيلة الأولى : العمل

٣٨ - ٥٣

## الوسيلة الثانية : كفالة الموسرين من الأقارب

٥٤ — ٦٤

٥٤	تأكيد الإسلام لحق القرابة وصلة الرحم	٥٤	مذهب أبى حنيفة فى النفقة على الأقارب
٥٦	لا معنى لصلة الرحم بغير النفقة على المحتاج	٥٦	٥٩
٥٧	الرسول يحكم بالنفقة للأقارب	٥٧	٦٠
٥٨	هدى الرسول مطابق للقرآن	٥٨	٦١
٥٨	حكم عمر وزيد بن ثابت	٥٨	٦١
٥٩	رواى جمهور السلف	٥٩	٦٣
			٦٣

## الوسيلة الثالثة : الزكاة

٦٥ — ١٠٩

٦٥	لماذا فرضت الزكاة	٦٥	المتفرغ للعبادة لا يأخذ من الزكاة
٦٦	زكاة الأموال مورد ضخمة لعلاج الفقر	٦٦	المتفرغ للعلم يأخذ من الزكاة
٦٧	زكاة الفطر	٦٧	كم يعطى الفقير والمسكين من الزكاة
٦٩	مكانة الزكاة فى الإسلام	٦٩	والمذاهب فيه
٧٥	الزكاة حق معلوم	٧٥	المذهب الأول : إعطاء الفقير كفاية العمر
٨١	مسئولية الدولة عن شئون الزكاة	٨١	إذا أعطيتهم فأغنوا
٨١	دلالة القرآن	٨١	المذهب الثانى : يعطى كفاية سنة
٨٢	السنة النبوية	٨٢	الزواج من تمام الكفاية
٨٤	فتاوى الصحابة	٨٤	كتب العلم من الكفاية
٨٥	من أسرار هذا التشريع	٨٥	أى المذهبين أولى بالاتباع
٨٦	بيت مال الزكاة	٨٦	مستوى لائق للعيشة
	من هم الفقراء والمساكين الذين تصرف		معونة دائمة منتظمة
٨٧	لهم الزكاة	٨٧	سياسة الإسلام فى توزيع مال الزكاة
٨٨	المستورون المتعففون أولى بالزكاة	٨٨	الزكاة أول ضمان اجتماعى فى العالم
٩١	لاحظ فى الزكاة أقوى مكتب	٩١	



الوسيلة الرابعة : كفالة الخزانة الإسلامية بمختلف مواردها

١١٠ — ١١٧

الوسيلة الخامسة : إيجاب حقوق غير الزكاة

١١٨ — ١٢٨

١٢٦	أدلة من القرآن	١١٨	ومن هذه الحقوق
١٢٦	من السنة	١٢١	حق الكفاية للفقير والمساكين
١٢٧	من الآثار	١٢٥	رأى ابن حزم

الوسيلة السادسة : الصدقات الاختيارية والاحسان الفردى

١٢٩ — ١٣٦

١٣٤

الوقف الخيرى

تأخير

١٣٧ — ١٣٨

شرط لا بد منه

١٢٩ — ١٤٨

١٤٤	نظام الاسلام كل لا يتجزأ	١٣٩	لا بد من نظام الإسلام ومجتمع الإسلام
١٤٦	الفقراء ليسوا طبقة في الإسلام	١٤٠	الترقيع لا يجدى
١٤٦	كرامة الفقير مصونة	١٤٣	النظام الإسلامى يزيد الانتاج ويقلل الفقر

خاتمة

انتصار الاسلام على الفقر

١٤٨ — ١٥٥

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٧/٤١٦٤





## هذا الكتاب

● « اذا قال الفقر انى ذاهب الى بلد ، قال له الكفر خذنى معك » ...  
هكذا قالوا قديما .. فقد عرفت الانسانية الفقر والفقراء منذ أعماق التاريخ .

● وفى عصرنا هذا احتلت مشكلة الفقر - والمشكلة الاقتصادية بوجه عام - مكانا كبيرا فى تفكير الناس وقلوبهم واتخذها - المخربون والهدامون - أداة لاثارة الجماهير وكسبها الى جانب مذاهبهم - اللادينية الباطلة - بايهاهم أنها فى خدمة الفقراء والضعفاء . وساعد على ذلك جهل المسلمين ، بنظام الاسلام ، وتأثرهم بالدعايات المضللة ، والافهام الخاطئة ..

● وهذا الكتاب « مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام » يوضح أن الاسلام ينكر « نظرية التقديس » للفقر التى جاءت للمسلمين من « المانوية الفارسية » و « الصوفية الهندية » . و « الرهبانية المسيحية » .. كما ينكر « النظرية الجبرية » لوضوح الغنى والفقر ، باعتبارهما أمر محتوم وقدر مقسوم .. وأن نظرة الاسلام الى الفقر وعلاجه والى الانسان والحياة « نظرة متميزة » عن كل المذاهب الاخرى . لا كالأشترائية الماركسية .. ولا كالرأسمالية العاتية .. لا شرقية ولا غربية .. بل ربانية انسانية ..

● ثم يبين الوسائل التى يحبذها الاسلام وأولها « العمل » ، ثم « الكفالة » و « التزام الخزانة بمختلف مواردها » . و « الزكاة » . و « ايجاب حقوق غير الزكاة » . ثم « تلخيص » لمجموعة الاسس والوسائل التى تحفظ على الانسان كرامته ، وتصون عقيدته ..

● ومؤلف الكتاب - مفكر اسلامى ، وفقهه واسع الافق - هو فى غنى عن التعريف . له من ماضيه وحاضره فى مجال الفكرة الاسلامية ، للقراء حسن ظنهم فيما يكتب ..

● ويسر « مكتبة وهبه » أن تقوم بنشر هذا لكتاب الذى يعالج قضايا أخطر القضايا المعاصرة ..

مكتبة وهبه

Bibliotheca Alexandrina



0647290